حقيقية لكنها هشة:
إدارية البيبور الكبرى

اعداد كلوديو توديسكو

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
DEPARTMENT OF STATE · UNITED STATES OF AMERICA ·

حقوق الطبع والنشر

صدر في سويسرا عن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة، معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١٤
صدرت النسخة بالإنجليزية في مارس ٢٠١٥
الترجمة بالعربية في ديسمبر ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة انتاج أي جزء من هذا الإصدار ولا حفظه في نظام يتيح استعادته، أو نقله، بأي شكل أو بأي وسيلة، دون الحصول على إذن مسبق خطيا من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسب ما يسمح به القانون صراحة، أو بموجب الشروط المتفق عليها مع تنظيم حقوق إعادة البرمجة. ترسل الاستفسارات المتعلقة بإعادة الانتاج خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير النشر، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي:
مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية

Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E
١٢٠٢ جنيف، سويسرا

محرر السلسلة: إميل ليبرن
قام بتحرير النسخة أليكس بوتر (alex.potter@mweb.co.za)
المدقق اللغوي دونالد ستراشان (stracd@yahoo.com)
رسم الخرائط من قبل جيليان لوف (www.mapgrafix.com)
تصميم بخط Axt Manal وخط Myriad Pro: واتق زيدان (watheqz@gmail.com)
تمت الطباعة الورقية في أن بي ميديا، جنيف، سويسرا
ISBN 978-2-940548-20-0

This is an Arabic translation of HSBA Working Paper 35, *Real but Fragile: The Greater Pibor Administrative Area.*

المحتويات

قائمة الإختصارات ٤

I. المقدمة والاستنتاجات الرئيسية ٥

II. الخلفية والسياق ٩

البيبور: هل هي مكان هامشي؟ ٩

الموارد الرئيسية في البيبور الكبرى ١١

III. تمرد ديفيد ياو ياو ١٧

التمرد الأول لياوياو ١٧

العفو دون سلام ١٩

نزع السلاح: تعسفي وذو مردود عكسي ٢١

التمرد الثاني لياو ياو واعلان جبل بوما ٢٤

فصيل الكوبرا: السعي لتحقيق التوافق ٢٩

IV. السلام في زمن الحرب ٣٣

محادثات السلام المبكرة: بداية بطيئة ٣٣

مبادرة وساطة رؤساء الكنائس ٣٤

إدارية البيبور الكبرى والنزاع الأوسع ٣٧

العلاقات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وفصيل الكوبرا: التكامل والعيش المشترك ٤٢

V. التحديات المستقبلية لإدارية البيبور الكبرى ٤٧

سياسات جونقلي في البيبور الكبرى ٤٧

الاندماج مقابل الحيادية ٥١

مقاطعات البيبور الكبرى والتحديات الداخلية ٥٣

VI. الخلاصة ٥٩

الهوامش ٦٢

المراجع ٦٧

المختصرات

قسم الشؤون المدنية التابع للأمم المتحدة	CAD
مبادرة وساطة قادة الكنائس	CLMI
إتفاقية السلام الشامل	CPA
الإتحاد الأوروبي	EU
إدارية البيبور الكبرى	GPAA
حكومة جمهورية جنوب السودان	GRSS
قسم حقوق الانسان	HRD
النازحين	IDP
الهيئة الحكومية للتنمية	IGAD
اللجنة العسكرية الفنية المشتركة	JMTC
ميناء لامو- جنوب السودان- إثيوبيا	LAPSSET
وزارة الحياة البرية	MoW
عضو في البرلمان	MP
صندوق تنمية خاص	SDF
الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان	SPLM/A
الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة	SSLM-IO
الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان	SSDM/A
جنيه جنوب السودان	SSP
أمين عام لجنة جنوب السودان والإغاثة وإعادة التأهيل	SSRRC
الإمارات العربية المتحدة	UAE
الجبهة الديمقراطية الموحدة	UDF
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	UNMISS
الدولار الأمريكي	USD
جمعية الحفاظ على الحياة البرية	WCS

١. المقدمة والاستنتاجات الرئيسية

في ٣٠ يناير ٢٠١٤، اتفقت حكومة جمهورية جنوب السودان مع مجموعة متمردة تعرف بإسم الجيش/ الحركة الديمقراطية لجنوب السودان – فصيل الكوبرا على وقف إطلاق نار مهد لسلسلة بناءة من المفاوضات انعقدت في أديس أبابا. وفي ٩ مايو وقع الطرفان على اتفاقية سلام. أنهت الصفقة تمردا بدأ عام ٢٠١٠، بعد أن اعترض ديفيد ياو ياو، وهو موظف حكومي من المورلي، على نتائج انتخابات إحدى دوائر مقاطعة البيبور التابعة لولاية جونقلي. وبغض النظر عن هذا التظلم الذي يخص ياو ياو والمقربين منه، فإن النزاع كان قد أخذ يتجسد على نحو مضطرد كشعور بالتهميش يتشاطره معظم المورلي موجه ضد حكومة الولاية ومقرها الرئيسي في بور عاصمة الولاية التي كانوا ينظرون إليها بإعتبارها معادية وخاضعة لهيمنة الدينكا.

ولقد دعت اتفاقية السلام الموقعة بين حكومة جمهورية جنوب السودان وفصيل الكوبرا إلى تشكيل إدارية البيبور الكبرى الجديدة. وتتألف الإدارية من حدود مقاطعتي البيبور وفشلا السابقة التابعتين لولاية جونقلي، على طول الحدود مع أثيوبيا، في منطقة يسكنها بشكل رئيسي الأنواك والجية والكاشيبو والمورلي، وعليه تعزز الانقسام الإداري عن المقاطعات المحيطة التي تسكنها غالبية من النوير والدينكا. وتماشياً مع مبدأ اللامركزية، قام الرئيس سيلفا كير بتعيين ديفيد ياو ياو حاكما إداريا للمنطقة بمرتبة تعادل مرتبة حاكم ولاية. وتمت هذه المساومة الاستثنائية في حين كانت بقية البلاد تتهاوى للدخول في حرب أهلية تعتبر الثالثة في خلال الستين عاما المنصرمة - والأولى منذ استقلال جنوب السودان- بين الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة وأتباع الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة. في هذا السياق، فإن المطالب التي طال عليها الأمد بنظام حكم فدرالي صارت أقوى في أنحاء البلاد، وتبناها وأيدها بشكل استراتيجي كل من قادة المنطقة الإستوائية وقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة نفسها. واقترحت الأخيرة إعادة ترسيم ولايات جنوب السودان العشرة إلى ٢١ ولاية فدرالية، بما في ذلك البيبور الكبرى، في توافق مع الترسيم الذي تم في عهد الإستعمار للخارطة العرقية والإدارية.

وإدارية البيبور الكبرى ليست سابقة للفدرالية، وإنما انعكاس للنظام اللامركزي الحالي في جنوب السودان كما تم بيانه في الدستور الانتقالي. ومع ذلك، سيكون من المهم أن نرى ما إذا كان هذا التطور- عبر إعادة تأسيس بعض الحدود الداخلية التي رسمها الاستعمار في السابق (تشير اتفاقية السلام بوضوح إلى حدود عام ١٩٥٦)- يخلق فرصة لتمثيل أوسع لكافة السكان أم أنه عوضاً عن ذلك يعيد تأطير

علاقات سلطة داخلية بناء على هويات عرقية على حساب أقليات سياسية أخرى. وهذا الأمر يعتبر ذو أهمية قصوى بالنسبة لأنصار نظام الحكم الفدرالي في أنحاء البلاد.

وتقدم ورقة العمل هذه وصفا للمسار، منذ المراحل المبكرة للتمرد الذي قام به ياو ياو وخلال تطوره في فترة ما بعد الاستقلال، حتى توقيع الاتفاقية التي توجت بتأسيس منطقة إدارية البيبور الكبرى. وتستكشف الدور الذي لعبه فاعلين محليين ودوليين في عملية المفاوضات، وتستعرض المراحل الأولى من تنفيذ الإدارية الجديدة، والتحديات الرئيسية التي تواجهها وإنجازاتها المبكرة، والآفاق المستقبلية للتعايش السلمي وسط التنوع السكاني.

إنها لمفارقة غريبة كون جل الناس في البيبور، وبالأخص المورلي، ظلوا منذ "فترة السلام" فصاعداً (بعد عام ٢٠٠٥) يعيشون حالة من العنف والنزوح المستمر، أما الآن وقد عادت الحرب إلى جنوب السودان فقد أخذوا يعودون شيئا فشيئا إلى أماكن استيطانهم الموسمية ومراكزهم الإدارية. فحاجة الحكومة لتوظف كافة مواردها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة دفعت كير لإجراء مباحثات تنطوي على تنازلات مع فصيل الكوبرا. وبإقدامها على ذلك تكون الحكومة القومية قد نحت جانباً مصالح جهات فاعلة رئيسية في الولاية والحكومة المحلية التي وقفت مناوئة لاتفاقية إدارية البيبور الكبرى. وهكذا تبقى الحرب الأهلية الأوسع شرطا يتحقق السلام في البيبور الكبرى بتحققه. وفي حال رجحت كفة طرف من الطرفين المتحاربين على الآخر، أو تداعى التوازن بينهما، سيكون في مقدور أولويات وتحالفات جديدة أن تبرز، وفي مقدور مصالح على مستوى الدولة وأخرى محلية على مستوى ولاية جونقلي أن تعود لترسخ نفسها.

تستند هذه الورقة على عمل ميداني مكثف تم في الفترة ما بين يوليو وسبتمبر من عام ٢٠١٤ في جوبا والبيبور إبان إنشاء إدارية البيبور الكبرى. وتعتمد على ملاحظات مباشرة ومقابلات مع مدنيين وضباط عسكريين من جنوب السودان، وممثلين من الحكومة القومية وحكومة ولاية جونقلي، وأعضاء في منظمات غير حكومية ووكالات دولية، وباحثين دوليين. وعلاوة على ذلك، تستفيد الورقة من تقارير متنوعة أعدتها منظمات تعمل في مجال الأبحاث والمناصرة وأبحاث ميدانية سابقة أجراها المؤلف داخل وخارج جنوب السودان.

ومن الاستنتاجات الرئيسية للورقة:

- منذ منتصف عام ٢٠١٣ فصاعدا، مروراً باتفاقية سلام سنة ٢٠١٤، أظهرت قيادة فصيل الكوبرا الرغبة والقدرة على جلب الاستقرار للبيبور الكبرى. أما الآن، وقد تم تأسيس إدارية البيبور الكبرى، فإنها تواجه التحدي الأكبر المتمثل في جمع الهيكلة السكانية المتنوعة في هيكلية سياسية شاملة جديدة.

- ويعتبر وجود إدارية البيبور الكبرى على الورق نصراً كبيراً لحركة التمرد التي يقودها ديفيد ياو ياو، إلا أن تنزيلها على أرض الواقع ما يزال بعيداً عن الإكتمال. وحتى بداية مارس ٢٠١٥، كانت إدارية البيبورالكبرى كيانا غير مستقر، حقيقي لكن لم يتحقق بالكامل. وما يزال التمويل الحكومي قيد الانتظار، ولم يتم بعد رسميا تأسيس حدود إدارية البيبور الكبرى ومقاطعاتها السبع المحتملة. كما أن إعادة التقسيم الأولي لبعض المناطق، مثل فرتين وأللالي، قد أدت إلى نشوء توترات بين شخصيات سياسية.
- يتشابك مصير إدارية البيبور الكبرى بشكل وثيق مع النزاع بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة. وفي الواقع، في مقدور احتمال التوصل إلى اتفاق سلام أن يؤدي إلى تضاؤل نفوذ ياو ياو لدى الأطراف المتحاربة وتكوين تحالفات جديدة قد تهدد إدارية البيبور الكبرى. ولهذه الأسباب، فإن ياو ياو لديه حافز قوي لرؤية تطبيق إدارية البيبور الإدارية الكبرى يسير قدماً قبل أن تتم تسوية للنزاع.
- وفي الوقت نفسه، فإن التضمين الكامل لإدارية البيبور الكبرى بإعتبارها الولاية رقم ١١ لجنوب السودان يحتاج لدستور وطني جديد لن يتم إنجازه على الأرجح إلى حين التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع الدائر، مما يترك المنطقة الجديدة في نوع من النسيان. على أن إدارة فاعلة وراسخة كأمر واقع سيكون لها فرصة أفضل للمراعاة في الدستور الدائم.
- وليس من الضروري أن تكون إدارية البيبور الكبرى مقدمة لإصلاحات سياسية في اتجاه نظام فدرالي في جنوب السودان. وعلى الرغم من أن قادة الحركات التي تسعى إلى حكم ذاتي أو تمثيل سياسي أكبر يراقبون التجربة عن كثب، فإن نقل الصلاحيات إلى إدارية البيبور الكبرى يعكس الشكل الحالي للنظام اللامركزي المبين في الدستور الانتقالي لسنة ٢٠١١.
- وحتى فبراير ٢٠١٥، ظل ادماج مقاتلي فصيل الكوبرا في قوات الأمن التابعة للولاية ضمن حدود إدارية البيبور الكبرى يسير ببطء. ويرغب الكثير من المورلي في الحصول على عمل في الجيش أو القوات النظامية الأخرى، لكن ليس من الواضح ما إذا كان هؤلاء الجنود الجدد سوف تتم دعوتهم إلى قتال الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة. وقد تعهد ياو ياو مرارا بالحيادية، لكن إذا ما أرسلت القوات الجديدة إلى الممر بين البيبور وأكوبو فسيمثلون بذلك ميزة عسكرية جديدة هامة لصالح الحكومة.
- حققت إدارية البيبور الكبرى الاستقلال عن ولاية جونقلي، ولكن من غير الواضح تماما ما إذا كانت ستتجنب تهميش الأقليات العرقية ضمن إدارتها. والشكوك المثارة حول قيام ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان بتسليح مقاتلين من الجية ومشاعر الكراهية واسعة الإنشار في بوما ضد

الجية تعتبران من مصادر القلق. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة خصومات سياسية داخلية ما بين فصائل الأنواك بل وفي أوساط المورلي.

- خلق تأسيس إدارية البيبور الكبرى رابحين وخاسرين سياسيين، ليس فقط في حكومة ولاية جونقلي في بور، وإنما أيضاً في البيبور وبوما وفشلا. وفي مقدور فاعلين تمت تنحيتهم جانباً، من أولئك الذين لا يحصلون على منافع من الإطار الجديد للسلطة، أن يبرزوا كمفسدين أثناء تشكل إدارية البيبور الكبرى. كما أن الاضطرابات عبر الحدود وأعمال التخريب الداخلي والانشقاقات تأتي جميعها ضمن مخاطر محتملة.

٢. الخلفية والسياق

البيبور: هل هي مكان هامشي؟

تقع ولاية جونقلي، التي تمتد بمحاذاة الحدود مع جنوب غرب أثيوبيا، في ملتقى طرق هجرات تاريخية لأقوام عديدون من أصول جغرافية مختلفة جاءوا عبر القرون الماضية ليلتقوا ويتفاعلوا ويتزاوجوا ويتبادلوا مع بعضم البعض وأحيانا ليقتتلوا على الموارد المحلية. والسكان المعاصرون يعرفون أنفسهم كدينكا ونوير وأنواك ومورلي وجية وكاشيبو. ويقطن المورلي بشكل رئيسي في المناطق الواقعة بين وحول مراكز بيبور وبوما والتي تشكل الآن جزءا من إدارية البيبور الكبرى. ولقد ظلت البيبور حامية عسكرية في الجنوب تابعة للحكومة السودانية طوال جل فترة الحرب الأهلية الثانية، باستثناء الفترة ما بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٢ والتي كانت إبانها خاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان. ولقد استولى السلطان اسماعيل كوني وهو قائد من المورلي مسنود من الخرطوم على البلدة عام ١٩٩٢ وبقيت تحت سيطرته حتى نهاية النزاع عام ٢٠٠٥، وهكذا استمر الحال بحكم الأمر الواقع حتى بداية عام ٢٠٠٧. أما بوما فقد استمرت كمعقل استراتيجي للحركة الشعبية لتحرير السودان منذ عام ١٩٨٥. وفي السنوات التي تلت اتفاقية السلام الشامل، كانت المنطقة مسرحا لاضطرابات متقطعة بين الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان وفاعلين غير حكوميين[١].

وقبل بضعة أشهر من تصاعد الأزمة السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان وبداية النزاع الحالي في ديسمبر ٢٠١٣، ولعل النزوح من البيبور وما حولها قد كان وقتها في ذروته، أكد ضابط في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بأسى بالغ خلال حوار غير رسمي في جوبا أن: "لا أحد يهتم لأمر جونقلي". لكن الاضطرابات في جونقلي كانت في الواقع تظهر على شاشة وسائل إعلام دولية رئيسية. وحقيقة كانت الميليشيا المتمردة بقيادة ديفيد ياو ياو المنحدر من المورلي تقوم بتوجيه ضربات موجعة للجيش القومي، هذا وقد كانت التقارير الإنسانية الواردة من منطقة القتال لما يقارب السنتين تطلق صافرات إنذار. وعلاوة على ذلك، فإن المنطقة تجذب إنتباه محلي ودولي نسبة لكونها واحدة من أكبر هجرات الحيوانات البرية ولأن ثمة تفاؤل واسع الانتشار بأن بها موارد طبيعية غير مستغلة مثل النفط والمعادن.

ولكن الضابط كان محقا. فبالرغم من أن جونقلي- مسقط رأس القائد الراحل للجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق دي مابيو- تعد محورا لأحداث عسكرية وسياسية في التاريخ

الحدود المؤقتة لإدارية البيبور الكبرى (غير مؤكدة)
جنوب السودان
إثيوبيا
الخرطوم
السودان
جوبا
جنوب السودان
الحدود المؤقتة لإدارية البيبور الكبرى
حدود دولية
حدود ولائية
عاصمة الدولة
عاصمة أقليم
مدينة أخرى/ عاصمة مقاطعة
طريق رئيسي
نهر
٥٠ كم
٠
أعالي النيل
الوحدة
البحيرات
غرب الأستوائية
شرق الأستوائية
الأستوائية الوسطى
بحر الغزال
النيل الأبيض
بحر الجبل
جونقلي
ملكال
نيرول
وات
دوك هاديات
ايود
مجوك
أتار
الجيبور
فنجاك القديمة
بانتيو
ادوك
كتقور
بور
رمبك
كوبو
اللالي
أكوبو وينر
فشلا
أكيلو
لوكانتلي
البيبور
فرتين
لابراب
قمروك
مانيبول
ماروا
جوري
رات
بوما
كاثيانقور

السوداني القريب (مثل عصيان القادة الذي أشعل فتيل تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٣)، إلا أنها في الغالب تعتبر بعيدة وهامشية. وبعد اتفاقية السلام الشامل لم يتم استئناف أعمال التنقيب عن النفط التي تعطلت في ثمانينات القرن الماضي، كما أن المنطقة تتأثر بالعنف المستمر والمنظم الذي يغذيه التمثيل العرقي. ومن جانبها، قللت الحكومة من شأن العنف (Thomas, 2013)، واصفة إياه بأنه غارات على الماشية ما بين رعاة أو، بشكل عام، "قبلي". وعلى الرغم من أن المليشيا المتمرة التابعة لياو ياو قد كبدت الحركة الشعبية لتحرير السودان خسائر فادحة، إلا أنها سرعان ما صارت التحدي العسكري الداخلي الوحيد المتبقي أمام الحكومة. وفي الواقع، فإن مجموعات المتمردين الأخرى التي ظهرت في جنوب السودان عقب انتخابات ٢٠١٠ ما عادت نشطة. وكتهديد معزول منفرد، سبب فصيل الكوبرا ازعاجا لحكومة الولاية بشكل أقل نسبيا من الإزعاج الذي سببه للسياسيين في جوبا[٢]. وعلاوة على ذلك، عندما قال الضابط في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن لا أحد يهتم بجونقلي، فإنه من خلال ذلك كان يشير أيضاً إلى أصحاب مصالح دوليين. وتطرق إلى ذكر بعض كبار الضباط في البعثة ممن أدركوا الطبيعة العسكرية للغارات لكنهم أخفقوا في التعاطي معها بنفس الأولوية مقارنة مع، مثلاً، تحضيرات الإستفتاء على الاستقلال والإنفصال عام ٢٠١١، ومسألة الحدود أو عائدات النفط المستمرة مع السودان. وفي هذا المنحى كان ثمة حديث بشأن جونقلي، وإنما من » دون اهتمام فعلي بها«، وبعبارة أخرى كانت مهمشة.

ومهما يكن من أمر، في بداية عام ٢٠١٤ أصبحت جونقلي محط اهتمام فعلي لكونها صارت ساحة إقتتال بين القوات الموالية للرئيس سيلفا كير والمتحالفين مع ريك مشار النائب السابق للرئيس. وكان واضحا منذ المراحل الأولى للحرب أن مشار إذا أراد الاستيلاء على جوبا يتعين عليه المرور عبر بور. واتفاقية السلام مع ياو ياو تمكنت إلى الآن من منع البيبور الكبرى من أن تصبح جزءا من ساحة القتال هذه. على أن تنفيذ إدارية البيبور الكبرى قد يؤثر على توازنات النزاع الحالي بذات القدر الذي يؤثر فيه الإقتتال نفسه، وكما ستتم مناقشه لا حقاً في هذه الورقة. وفي نفس الوقت، فإن التوصل لتسوية للنزاع يمكنه أن يشكل تهديدا لإدارية البيبور الكبرى.

الموارد الرئيسية في البيبور الكبرى

تعتبر جونقلي منذ أمد بعيد واحدة من أكثر المناطق غير النامية في العالم (ICG, 2009, p. i). وفي الواقع، أدى تعذر الوصول إليها وتدني الاستثمارات بها إلى شح معظم الخدمات الأساسية. وهذا بالرغم من أن الثروات الكامنة بالمنطقة قد ظلت منذ زمن الإستعمار تجذب إهتماماً خارجياً.

ولقد ظل رعي الأبقار والماعز والخراف عنصرا هاما في نظام المعيشة المحلي منذ زمن بعيد،

وجرت محاولة تنظيم توزيعها خلال الحكم الثنائي الإنجليزي المصري (١٨٩٩-١٩٥٦). ومنذ ذلك الحين، ظلت الماشية تشق طريقها بشكل متزايد إلى الأسواق الحضرية الكائنة خارج نطاق الاقتصاديات المحلية (Small Arms Survey, 2012, p. 6). ومؤخرا، أصبحت جونقلي تمتلك من المواشي عدد أكبر من أي ولاية أخرى في جنوب السودان (ADB Group, 2013, p. 70). وأكد الذين تم أستطلاع رأيهم في البيبور على المدى الذي بغلته أسواق الماشية[٢]. وحتى في أوقات الإضطرابات بين البيبور وبلدة بور (التي يسكنها بشكل رئيسي الدينكا وتقع على أقصر مسار إلى جوبا)، وجد رعاة المورلي مسارا بديلاً إلى العاصمة ينحرف جنوباً عند مفترق الطرق في كوشار. ولا يمكن فهم الغارات على المواشي فهماً مكتملاً دون الانتباه إلى هذه التجارة المتنامية وإلى التحول في نظام النهر، الذي أخذ ينحسر في العقود الأخيرة، مجبرا بعض المورلي على نقل ماشيتهم في إتجاه الغرب والشمال أكثر، مما أدى إلى الضغط على الرعاة من الأنواك والنوير (Schomerus and Allen, 2010, p. 24).

ولقد ظلت مسألة الحصول على الماء مصدر قلق بالغ في جونقلي لما يقارب قرن من الزمان. وقبل استقلال السودان، كان بناء قناة جونقلي محور تركيز أساسي لنظام الحكم الثنائي. وكانت الخطة تقتضي حرف مسار النيل الأبيض من المناطق المجاورة لبور وإعادة ربطه في نقطة تقع أسفل النهر قرب ملكال، وذلك على الأرجح على حساب من يعيشون في مستنقعات السدود. وتم تقييم عدة مسارات واحتمالات على مدى القرن المنصرم، بما في ذلك "خطة فيفينو- البيبور" التي تم في نهاية الأمر التخلي عنها عام ١٩٣٢ بسبب ضعف التوازن بين كلفتها ومنافعها (Howell, Lock, and Cobb, 1988, p. 34). وخلال الحرب العالمية الثانية تم التخلي عن المشروع برمته، لكنه ظل مطروحا للنقاش في حقبة ما بعد اتفاقية السلام الشامل وما بعد الاستقلال.

وبالرغم من الإشارة إلى المواشي والمياه في أغلب الأحيان باعتبارهما المصدرين الرئيسيين "للنزاع القبلي"، إلا أنهما مصدرين فحسب من بين مصادر عديدة تولد التنافس السياسي في المنطقة. كما أن انفصال الجنوب قد أثر على مصالح أجنبية في قطاع النفط، مثل مصالح شركة النفط الفرنسية توتال في مربع B، وهو الامتياز الكبير الذي يقع بشكل رئيس في جونقلي وجزئيا في مقاطعة البيبور السابقة. ويفترض أحيانا أن الحرب الأهلية الثانية واستمرار العنف في حقبة ما بعد اتفاقية السلام الشامل هو ما ظل يمنع شركة توتال التي وقعت عقدا مع السودان عام ١٩٨٠ من التنقيب عن النفط منذ عام ١٩٨٥. على أن انعدام الأمن بمفرده لا يعتبر تفسيرا لبطء تقدم صناعة إستخراج النفط في جونقلي. فقبل اتفاقية السلام الشامل، ترددت توتال لأسباب سياسية في الشروع في العمليات في سياق الحروب، وخاصة في

الأراض الواقعة تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان (أي تحت سيطرة المتمردين). ولكن منذ استقلال جنوب السودان، لم يعد انعدام الأمن هو العامل المعرقل الوحيد- ففي واقع الأمر تستمر عمليات إستخراج النفط في ولايات أخرى أثناء النزاع الحالي.

وفي الواقع، يبدو أن السبب الأكبر في التردد يعود إلى عدم وجود تنظيم لقطاع النفط[٤]. ولقد قامت توتال بتجديد عقدها مع السودان عام ٢٠٠٤، قبيل اتفاقيات السلام التي توجت باتفاق السلام الشامل. وهذا الأمر كان عليه أن يقود، كما هي العادة، إلى عمليات نشطة وشراكة إنتاج مع الشركة الوطنية (Total, 2012). إلا أنه بعد اتفاقية السلام الشامل، بدا أن شركة النيل الأبيض المسجلة في المملكة المتحدة تملك علاقة سياسية أفضل مع حكومة جنوب السودان الجديدة (وبخاصة مع ريك مشار) ونافست من أجل الحصول على الامتياز. وفي العام ٢٠٠٧، أيدت لجنة نفطية تضم أعضاء من كل من الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان حكما صادرا عن محكمة في لندن يقر بحقوق شركة توتال في مربع B. وبعد استقلال الجنوب، وعلى الرغم من مقاومة الفرنسيين لذلك، قررت حكومة جمهورية جنوب السودان أن المنطقة شاسعة لدرجة لا يتسنى معها أن تمنح لشركة واحدة فحسب واعترفت فقط بثلث امتياز توتال الأصلي، في حين دعت مستثمرين آخرين لتقديم عطاءات لبقية المنطقة. وكانت شركتي إكسون موبيل وشيفرون الأمريكيتين من بين مقدمي العروض للحصول على حقوق التنقيب (ECOS, 2012). وكان هذا تغيرا ذو مغزى في علاقات جنوب السودان التجارية مع الولايات المتحدة التي ظلت تحظر على شركاتها التعامل مع السودان منذ عام ١٩٩٧ (Reuters, 2012).

وفي عام ٢٠١٢، أفادت الأنباء أن إكسون موبيل – كبرى شركات النفط في الولايات المتحدة- والشركة الكويتية كوفبيك ستدخلان في محادثات للحصول على رخصة عمل مع توتال للتنقيب في مربع B (ECOS, 2013b)، والذي يشتمل ضمن حدوده على المربع الفرعي B(2) الذي يقع جزء كبير منه في إدارية البيبور الكبرى. ولكن عزل نائب الرئيس ريك مشار وقيام سيلفا كير بحل مجلس الوزراء في يوليو ٢٠١٣ أدى إلى تعليق المحادثات حول القسم الفرعي من المربع الذي خطط له مشار (Think Africa Press, 2013). وفي عام ٢٠١٤، وفي سياق الأزمة الحالية، انسحبت إكسون من الاتفاق الذي عقدته للتنقيب في المربعين B1 و B2 مع توتال وكوفبيك. وما زال العرض الذي قدمته الشركتان الأخيرتان في أكتوبر ٢٠١٣ للتنقيب في المربعين الفرعيين قائما، لكن لم توقع الحكومة على العقد بعد (Bloomberg, 2014).

وبصرف النظر عن النزاعات حول الامتيازات النفطية، فإن العلاقة المتذبذبة مع الخرطوم بشأن إقتسام عائدات النفط منذ الاستقلال قد دفعت حكومة جمهورية جنوب السودان للبحث عن حلول بديلة لاستخدام خط الأنابيب الذي يمر بالشمال. وتتضمن الخيارات المطروحة مسارات إلى المحيط الهندي

عبر كينيا إلى الشاطئ في لامو، أو إلى جيبوتي عبر إثيوبيا (ECOS, 2013a)، لكن مرة أخرى تم تحديد انعدام الأمن في جونقلي كأمر يحول دون ذلك. وعلى وجه التحديد، وجه ممثلو حكومة جمهورية جنوب السودان الاتهام إلى حكومة السودان بأنها تدعم تمرد ياو ياو بهدف عرقلة تشييد خط الأنابيب إلى إثيوبيا (VOA, 2013a). وفي الواقع، فإن كلفة مد خط الأنابيب من أعالي النيل عبر جونقلي إلى ميناء على المحيط لا يمكن تبريرها إلا من خلال شواهد على اكتشافات نفطية ذات مغزى في جونقلي. وستكون كلفة التنقيب باهظة للغاية في منطقة يصعب الوصول إليها بسبب تردي نظام الطرق فيها، وخاصة على ضوء الأسعار المتدنية للنفط. وعلاوة على ذلك، يبدو الخيار الكيني راجح أكثر من الخيار الإثيوبي، كما هو مقترح في الخطة الطموحة لمعبر نقل ميناء لامو- جنوب السودان- إثيوبيا. واقعيا، وعقب اكتشاف النفط مؤخرا في كينيا ويوغندا، سيقوم هذين البلدين فقط بتأسيس روابط خطوط الأنابيب في المرحلة الأولية. ويمكن لجنوب السودان فيما بعد الشروع في الانضمام لهما عبر الطرق والسكك الحديدية في حال اكتشاف النفط في جونقلي (Patey, 2014, p. iv). وبالرغم من أن تمرد ياو ياو قد لعب دورا ولا شك، إلا أن العقبات الرئيسية التي واجهت صناعة إستخراج النفط كانت اقتصادية وقانونية ولوجستية وظلت دون حل على الرغم من توقيع الحكومة لاتفاقيات سلام مع المتمردين.

وبالرغم من أن مشروع ممر النقل عبر ميناء لامو- جنوب السودان- إثيوبيا يكافح من أجل الانطلاق، فمن المتوقع وجود استثمارات اقليمية هامة من أجل تطوير نظام الطرق بين جنوب السودان، كينيا (وصولا إلى ممبسا)، وإثيوبيا. ويتضمن جزء من الخطة شق طريق ليربط جوبا وكابويتا وبوما، مروراً بديما في أثيوبيا وصولا إلى ميناء بحري بديل لجنوب السودان في جيبوتي. وحسب ما أورده البنك الدولي، يتعين أن تتلقى جمهورية جنوب السودان ٧٥ مليون دولار أمريكي لدعم هذا البرنامج (World Bank, 2014). وتعتبر البيبور الكبرى غنية بالموارد المعدنية، وبخاصة المنطقة التي تقع بمحاذاة الحدود مع إثيوبيا.

ظلت المنطقة الواقعة بين فشلا وقامبيلا، والتي تعتبر جزء من حوض ملوط الغني بالنفط، منذ فترة طويلة مسرحا لتجارة ونزوح وأنشطة تمرد عابرة للحدود. وفي أبريل ٢٠١٣، أعلنت الشركة الإثيوبية "ساوث ويست للطاقة" أن أعمال التنقيب في مربع قامبيلا الجديد قد أكدت إمكانية الاستخرج (SouthWest Energy, 2013). وعلاوة على ذلك، من المعروف أن التجارة في استخراج الذهب بالطرق التقليدية، والذي تريد حكومة جمهورية جنوب السودان تنظيمها بهدف الحصول على عوائد ضريبية (Sudan Tribune, 2013a)، تشتمل أيضاً على تهريب الذهب من فشلا. كما توجد مناجم ذهب ومناجم أخرى في محيط بوما (Deng et al., 2013, pp. 12–13)، وبخاصة في انقالانقورو، التي ينقل الذهب منها عبر الحدود. ومسار تجارة الذهب، من انقالانقورو عبر تشوري (بالقرب من

باكوك التي كانت مهبط طائرات في زمن الحرب) ورات إلى ديما، كان هدفا للمنافسة عند ترسيم حدود المقاطعات الجديدة في البيبور الكبرى. وغالبا ما يتم بيع الذهب المستخرج من فشلا وبوما في ديما، وهي منطقة تعدين في اقليم قامبيلا كانت قاعدة استراتيجية للحركة الشعبية لتحرير السودان وموقع لمعسكر لاجئين خلال الحرب الأهلية الثانية. ومن المثير للاهتمام أنه بعد بضعة أيام من تعيينه حاكما إداريا لإدارية البيبور الكبرى، ناقش ديفيد ياو ياو نزاعا معلقا حول الجمارك على الحدود مع إثيوبيا، مطالبا بأن تقوم ادارته الجديدة بتولي السيطرة الجمركية بدلا من الحكومة القومية (Radio Tamazuj, 2014a).

وبالتوازي مع ذلك، توجد مسألة تحظى باهتمام اقليمي وهي مشروع الحفاظ على الحياة البرية العابر للحدود والذي ستنفذه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في السنوات القادمة. يتألف المشروع على جانب جنوب السودان من الحدود من محمية بوما الطبيعية التي تستضيف إبان موسم الهجرة من كل عام أحد أكبر تجمعات الحياة البرية في العالم. وفي عام ٢٠٠٧، قبل هذه الخطة، وقعت وزارة الحياة البرية اتفاقية رسمية مع جمعية المحافظة على الحياة البرية ومقرها الولايات المتحدة للتعاون في إطار شراكة طويلة المدى حول البرامج البيئية، والتخطيط للاستخدام المعتدل للأراضي، وتنظيم الأراضي، وإدارة الموارد (Wikileaks, 2009). ولاحقاً وقعت الحكومة في عام ٢٠٠٨ عقدا مع شركة العين الإماراتية لحماية الحياة البرية يهدف لإنشاء منطقة للسياحية البيئية في منطقة يسكنها بشكل رئيسي المورلي تشتمل على جزء شاسع من مقاطعة البيبور السابقة. وطلب من حوالي ١٠,٠٠٠ – ١٥,٠٠٠ من السكان المقيمين حول هضاب ماروا الانتقال إلى منطقة أخرى بحلول ديسمبر ٢٠١١. ورفض بعض قادتهم ذلك، وادعوا بأن الحكومة لم تتشاور معهم قبل توقيع العقد وأن العقد تجاهل مصالح السكان الأصليين. وأفادت المصادر بأن أهالي المورلي الذين يقيمون في المنطقة تعرضوا للتهديد بالإخلاء القسري (Deng, 2011, pp. 35–36). وعلاوة على ذلك، كان يتوجب على الشركة أن تقدم خدمات للمورلي في موقع إقامة جديد يسمى كاراك لكنها أخفقت في ذلك[٥]. وفي عام ٢٠٠٩، قامت شركة العين ببناء مطار بمدرج طوله ٢ كم في ماروا، وظهرت فنادق ومرافق أخرى (Wikileaks, 2009). ونتيجة لذلك، حسب ما قالته شخصية سياسية من المورلي، هجر المورلي جنوب غرب ماروا[٦]. ولكن هذا المشروع تضارب مع منحة بمقدار ١٢,٦ مليون دولار أمريكي قدمتها الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي إلى وزارة الحياة البرية وجمعية المحافظة على الحياة البرية تهدف للحفاظ على التنوع البيولوجي في بوما، وأدت الرحلات الجوية غير المصرح بها لشركة العين من وإلى إثيوبيا إلى زيادة تعقيد الموقف (Wikileaks, 2009). وفي نهاية المطاف، توقفت نشاطات شركة العين بسبب النزاع بين الحكومة وفصيل الكوبرا، وأفادت مصادر بأن عقدها لم يجدد بعد توقيع اتفاقية إدارية البيبور الكبرى[٧]. وفي

نوفمبر ٢٠١٣، أطلقت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) برنامج ادارة التنوع الحيوي في القرن الأفريقي في بوما – منطقة قامبيلا بتمويل من صندوق التنمية الأوروبي (HoA-REC&N, 2013). كما أفادت مصادر بأن اجتماعا عقد مع وزير البيئة ووزير الحياة البرية والسياحة بتاريخ ١ ابريل ٢٠١٤، قبل شهر تقريبا من توقيع اتفاقية إدارية البيبور الكبرى، بهدف تنظيم عملية تسليم مرافق وأراضي شركة العين[٨].

وفي حين أن الأمل ما زال قائما بأن تقوم الحكومة والمستثمرون بمراعاة مصالح السكان المحليين عند ادارة الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للبيبور الكبرى من حيث الموارد المعدنية والمواشي والحياة البرية، فإن ثمة خطر يكمن في إعادة التوطين القسري وعزل الرعاة. وقد زادت حدة هذا الهاجس نتيجة لسوابق حدثت في منطقة قامبيلا الإثيوبية التي تعتبر الآن جزء من الإمتداد الطبيعي لمحمية بوما الطبيعية. وحدد تقرير مسرب من اعداد لجنة تفتيش داخلي تابعة للبنك الدولي وجود "صلة عملياتية" بين برنامج الصحة والتعليم الممول من البنك الدولي بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي وبين برنامج " استيطان قرى" تابع للحكومة الأثيوبية صاحبه ترحيل قسري للأنواك في قامبيلا، وسط تقارير عن وقوع حالات اغتصاب وقتل ارتكبها الجيش (Huffington Post, 2015). وتبين الحالة الإثيوبية أن تنفيذ خطط التنمية (المنشآت الطبية، المدارس، الخ)، التي تقترح أحيانا بحيث تأتي أحيانا بالتزامن مع أنشطة تجارية قد يؤدي إلى آثار سلبية. وبشكل عام، نادرا ما يستفيد السكان الأصليين من الوصول إلى الموارد والمنافع الناجمة عن الاستغلال التجاري المنفذ بواسطة الدولة والجهات الفاعلة الخارجية بالتعاون مع الوكالات الحكومية.

٣. تمرد ديفيد ياو ياو

التمرد الأول لياو ياو

تتشابه السنوات الأولى من عمر ديفيد ياو ياو مع الكثير من أبناء جيله في جنوب السودان. عندما بلغ حوالي عشر سنوات أخذه الجيش الشعبي لتحرير السودان من عائلته، إلى جانب أطفال آخرين من المورلي من منطقته، وجلبته إلى ديما في إثيوبيا ليلتحق بالمدرسة ويتلقى التدريب العسكري في "الجيش الأحمر" المخصص لإستيعاب الشباب. وبعد سقوط منقستو هايلي مريام عام ١٩٩١، عاد سيرا على الأقدام مع قليل من الصبية الآخرين إلى بوما. ومنعه صغر سنه من المشاركة في القتال. وانتقل من بوما في قافلة سيارات فارغة تابعة للأمم المتحدة متجهة إلى كينيا. وقضى السنوات التي تلت في معسكر كاكوما للاجئين حيث عاش في نفس المنطقة مع أناس آخرين من إريت وهي موطنه الأصلي قرب بلدة مانيابول في مقاطعة قمروك السابقة. وتابع ياو ياو تعليمه في كاكوما في كلية دينية[١٠]. وبعد ذلك، منذ عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٦، تابع دراسته في كلية إيمانويل المسيحية في ياي في ولاية شرق الإستوائية (Sudan Tribune, 2012a). ومن منتصف عام ٢٠٠٨ إلى منتصف عام ٢٠١٠، عمل سكرتيرا لدى مفوضية الإغاثة وإعادة التاهيل التابعة لحكومة جنوب السودان في البيبور خلال فترة تولي أكوت ميز أديكير وهو الآخر من إريت لمنصب محافظ المقاطعة.

ولقد خسر ياو ياو الانتخابات التي جرت عام ٢٠١٠ كمرشح للجبهة الديمقراطية الموحدة لبرلمان ولاية جونقلي عن دائرة قمروك- بوما (Wikileaks, 2013) [١١]. أما الحزب فقد نأى بنفسه عن التمرد الذي أنطلق لاحقاً في مايو من تلك السنة والذي قد يعزي لرفض ياو ياو لنتائج الانتخابات. وفي واقع الأمر قد خسر ياو ياو الانتخابات أمام شخص آخر من المورلي وهو مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان جودي جونقلي بويوريس[١٢]، وادعى حدوث تلاعب بأصوات الناخبين (Sudan Tribune, 2010). واقترح آخرون أن السياسات الداخلية للمورلي كانت هي السبب وراء القتال (Small Arms Survey, 2013a). وبغرض مكافحة التمرد، دعا محافظ المقاطعة أكوت ميز إلى تشكيل وتسليح قوات شبه عسكرية أطلق عليها اسم "شباب الحركة الشعبية لتحرير السودان" تحت قيادة قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان جشوا كوني وهو من المورلي (Small Arms Survey, 2012, p. 4). وتسائل بعض المراقبين عما إذا كان سلطان اسماعيل كوني، القائد المؤثر لقوات دفاع البيبور المتحالفة مع الخرطوم خلال الحرب الأهلية الثانية، يدعم ياو ياو. وينبع هذا التساؤل من التنافس على القيادة بين كوني من جهة وبين أكوت الموالي

منذ وقت طويل للجيش الشعبي لتحرير السودان من الجهة الأخرى. هذا ولم ينضم كوني إلى حكومة الجنوب سوى في العام ٢٠٠٦ حين عمل كمستشار رئاسي للسلام والمصالحة (ICG, 2009, p. 5)، ولم يدمج المليشيا التابعة له في الجيش الشعبي لتحرير السودان سوى في فترة لاحقة لعام ٢٠٠٧. وبالرغم من هذه الشائعات المبكرة، فليس ثمة دليل يثبت قيام كوني بتقديم دعم مباشر لانتفاضة ياو ياو. ومما يمكن إدراكه أن أكوت ميز، على الرغم من عداوته لكوني في السابق، كان ببساطة يضطلع بدوره كمحافظ في إنشاء قوة مقاتلة ضد ياو ياو. وكما يحدث عادة، تحول أكوت لاحقا إلى وسيط حاسم في المفاوضات بين ياو ياو والحكومة والتي أفضت إلى اتفاق على وقف أطلاق النار في يونيو ٢٠١١.

وفي تمرد ياو ياو الأول، لم يكن عدد أفراد الميليشيا التابعة له يتجاوز ٢٠٠ رجلاً وقدرتها لم تتجاوز عمليات عسكرية منخفضة الحدة موجهة بشكل رئيسي ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد تلقى ياو ياو أسلحة من جيش/ حركة جنوب السودان الديمقراطية التابعة لجورج آتور المدعوم من الخرطوم[١٣]. وقبل الانتخابات، أجرى ياو ياو حملاته الانتخابية بشكل رئيسي خارج البلدة بين أقرانه من مجموعة بوثونيا العمرية[١٤]، مع مستوى متدني أو بدون قبول حتى من سياسيين كبار. وتعتبر المجموعة العمرية مؤسسة هامة ذات تأثير كبير على الشأن السياسي لمقاطعة البيبور. فهناك تنافس–وأحياناً تقاتل– بين المنتمين لمجموعات عمرية مختلفة من أجل الانضمام إلى الجيل الأكبر منهم سنا بهدف الحصول على حقوق الزواج. وتحدد المجموعات العمرية شبكات التضامن والحماية وبصورة عامة يقال أن لها دور بارز في الغارات على المواشي، حتى عندما تتصاعد هذه الأخيرة لعنف منظم أعلى درجة وأكثر تعقيدا من الناحية السياسية[١٥]. وفي عام ٢٠٠٩، في الوقت الذي كان فيه ياو ياو سكرتيرا لمفوضية الإغاثة وإعادة التاهيل في جنوب السودان، كان أعضاء مجموعة بوثونيا العمرية على وشك أن يحلوا محل المجموعة السابقة لهم وهي مجموعة تيتيث العمرية. وإلى ذلك الحين، خلافا للمجموعات الأكبر عمرا، لم يكن لديهم الحق بأداء "رقصات جيلهم" داخل البلدة، إذ كان عليهم أن يؤدوها بعيدا عن الأنظار[١٦].وعلاوة على ذلك، بمجرد بداية استمتاعهم بالحقوق التي حصلوا عليها لتوهم، كانت هناك مجموعة أصغر عمرا في طور النشوء لديها نفس المطالب وهي مجموعة اللانقو[١٧].

ويتوقع عادة أن يتم خلال النزاعات ما يسمى "القتال بالعصي". وبالرغم من أن هذا الشكل من القتال يمكن أن يؤدي إلى إصابات خطيرة وأن يكون مميتا في بعض الأحيان، إلا أن القانون يوجب أن لا يقوم فرد من المورلي بسفك دم فرد آخر منها. لكن السلطات لاحظت في تلك السنة زيادة في استخدام الأسلحة النارية في منافسات المجموعات العمرية صاحبتها إصابات أكثر من حيث العدد والخطورة. وكرد فعل على ذلك، أخذ أتوك ميز موقفا ذو طابع رسمي ومنع الرقصات، وربما كان تلك محاولة لعرقلة تنصيب المجموعة العمرية التي أوجدت هذه النزاعات من خلال قمع طقوسها الأكثر تمثيلا. لكن هذه الخطوة التي

لم تجد قبولاً شعبياً لم تساعد في إيقاف القتال. وفي أثناء ذلك، ظهر ياو ياو، بدوره الشخصي والمؤسسي، بعيداً عن هذه الديناميكيات ولكنه كان يحظى باحترام في أوساط البوثونيا، ربما بفضل وظيفته وحقيقة كونه ينحدر من عشيرة زعماء[١٨]. وعلى الرغم من ذلك، أفادت مصادر أن عصابة من اللانقو قامت بتهديده، مما يشير إلى أنه لم يتمكن من البقاء بمظهر المحايد[١٩]. وعندما ترشح للانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ ثم بدأ القتال، لجأ إلى المورد الثقافي المتمثل في نظام المجموعات العمرية بغية الإستقطاب من أوساط هذه القاعدة الشعبية المحظية بإمتيازات. ومهما يكن الدافع الحقيقي خلف هذا الخيار، أجمع من أجريت معهم مقابلات من المورلي على أن المطالبة بولاية منفصلة في جونقلي لم يكن جزءا من أجندته آنذاك[٢٠].

العفو دون سلام

قَبِلَ ياوا ياو في يونيو ٢٠١١ عفوا رئاسيا. وادمجت قواته في الحركة الشعبية لتحرير السودان وأرسلت إلى كلية نقاشيقاك العسكرية في شرق الإستوائية لتلقي التدريب[٢١] ثم إلى مابيل في غرب بحر الغزال. لكن وقف اطلاق النار لم يكبح نوع موازي من العنف بدأ قبل ولادة ياو ياو بوقت طويل. هذا وقبل الحكم الإستعماري، حين وصول المورلي لأول مرة إلى وادي لوتيلا (نهر البيبور)، تحركوا غربا على حساب الدينكا. وبالمثل، أخذ اللو نوير يفدون أكثر فأكثر قادمين من مناطق تقع ناحية الشمال أكثر ليستقروا في أكوبو، الأمر الذي أخذ يشكل ضغطاً على الأنواك الذين كانوا يعيشون هناك (Lewis,1972, p. 22). وجذب البحث عن مصادر المياه خلال موسم الجفاف رعاة من المورلي بشكل منتظم إلى مجاري مياه دائمة أكثر قرباً من أماكن إقامة النوير والدينكا والأنواك. وهذه التنقلات تحولت إلى اتصال مستمر سواء على صيغة تبادل ما بين الطرفين أو مواجهات عنيفة بينهما حول الموارد (خاصة الماشية). وفي العقود الأخيرة، أثرت سياسات الحرب في المنطقة على هذه الديناميكيات مضيفة إلى الأعمال العدائية بعدا أكثر تعقيدا ومأساوية، مما أدى إلى انتشار أعمال القتل والنزوح حتى بعد نهاية الحرب الأهلية الثانية. وعلى سبيل المثال، إلى جانب الحملات المتكررة التي يشنها غزاة من المورلي، قام ما يطلق عليه "الجيش الأبيض"، وهو حشد متردي التنظيم من الرعاة الشباب من النوير، بتجديد عملياته في فترة اتفاقية السلام الشامل وشارك في حلقة متصاعدة من الهجمات الانتقامية والهجمات المضادة بين لوكانقلي (شمال مقاطعة البيبور) وأكوبو، وخاصة خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١.

وخلال حقبة وجود ياو ياو، الذي قبل العفو، في جوبا، نفذ شباب من المورلي بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١١ هجوما مميتا ضد مدنيين من النوير في بيري في مقاطعة أورور، وقتلوا حوالي ٧٥٠ شخصاً وسرقوا ٣٨,٠٠٠ رأساً من الماشية. وأفادت المصادر أن منفذي الهجوم استخدموا أسلحة منحت لهم من قبل ياو

ياو، على أن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة لم يتمكن من التحقق من ذلك (Small Arms Survey, 2012, p. 4). وفي وقت لاحق من تلك السنة، خلال عطلة الكريسماس، تمت تعبئة ٨,٠٠٠ مقاتل من اللو نوير من مقاطعات أكوبو ونايرول وأورور لتنفيذ هجوم انتقامي واتجهوا نحو محلية لوكانقلي. ورصدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هؤلاء المقاتلين أثناء عبورهم لنهر نانام قبل الهجوم وأطلقت من ثم صفارات الإنذار. وارسلت كتيبة إلى المركز الرئيسي في مقاطعة البيبور، لكن وجودها لم يكن كافيا لحماية المدنيين (UN News Centre, 2011) (أنظر الإطار ١). وقامت البعثة بإحضار ريك مشار (الذي كان حينها نائبا لرئيس جمهورية جنوب السودان) بالطائرة إلى بلدة لوكانقلي ليقنع ميليشيا النوير بالتخلي عن مهمتهم – لكنه لم ينجح في ذلك (Small Arms Survey, 2012, p. 3). وفي الحقيقة، فقد تجاهلته النوير وتابعوا في الأيام التالية سيرهم صوب البيبور وتوغلوا جنوباً بمحاذاة نهر كونج كونج. وتمكنت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من احتواء الهجوم على بلدة البيبور جزئيا، على أن بعض ممن أستطلعت آرائهم أفادوا أن قاعدة البعثة كانت صغيرة لدرجة لا تفي باستيعاب المدنيين الساعين للحصول على حمايتها. ومن لم يهربوا لجأوا إلى ثكنات الحركة الشعبية لتحرير السودان. وحسب ما أفادت المصادر، فإن المحافظ الجديد للمقاطعة جشوا كوني قد أخبر بيتر روي، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان في البلدة، أن يرد على الهجوم، إلا أن الذين أشتبكوا مع المهاجمين كانوا قلة من الجنود الذين لا ينحدرون من النوير (وعلى وجه التحديد من المنحدرين من المورلي)[٢٢]. وعندما غادر مقاتلو النوير المقاطعة في نهاية المطاف في بداية يناير، أدعى المحافظ أن ٣,١٤١ شخصا قد قتلوا، بينما أفضت تحقيقات أخرى إلى أن العدد كان أكثر بقليل من ١,٠٠٠ قتيل. وعلاوة على القتلى، خطف العديد من النسوة والأطفال ونزح أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص (Small Arms Survey, 2012, p. 3). هذا وقد كان تصاعد حدة العنف عام ٢٠٠٩ قد تسبب في أعداد كبيرة من النازحين وخسائر بشرية لدى الجانبين، لكن لم يسبق في فترة اتفاقية السلام الشامل أن وقع هجوم مماثل بذات هذه الشدة في عمق البيبور. وكانت المنظمات غير الحكومية تعتبر البيبور القاعدة الأكثر أمنا والتي يمكن أن تنطلق منها عملياتها في ليوانقول المضطربة.

وفي بيان صحفي يتبنى مسؤولية الهجوم صادر بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٢، قال مقاتلوا النوير أنهم لا يعترفون بمشار كقائد لهم وإنما يمثلهم "شباب النوير" في الولايات المتحدة (SSNA, 2012). وفي الوقت نفسه، كان لدى قلة من المورلي ثقة في نية مشار المعلنة بوقف تقدم "الجيش الأبيض". وبحسب إدعاء منسوب إلى جنود من المورلي في الحركة الشعبية لتحرير السودان ملحقين بالخدمة في لوكانقلي، أنهم

شاهدوا مشار يقفز متجاوزاً حيوان تم ذبحه بمناسبة وصوله- وهو فعل رمزي يفسره البعض كإشارة تؤكد أن البيبور قد أصبحت أرضه. وفي نفس الفترة تقريبا، قيل أن أحد الزعماء المتنفذين من محلية لوكانقلي قد أدان مشار بشدة وجها لوجه وعلى الملأ في البيبور[٢٣]. ومما أثار المزيد من القلق لدى المورلي، أن البيان الصحفي الصادر عن "الجيش الأبيض" قد اشار إلى دينكا تويك الذين أنضموا للعمليات ضد البيبور (SSNA, 2012). وأخذ بعض المورلي يرون أن هناك مؤامرة تحاك ضدهم، بما في ذلك، الفكرة القائلة بأن شبكات في المهجر في الولايات المتحدة وأستراليا كانت تقوم بتمويل الهجمات على جونقلي[٢٤]. ومن شأن تقارير لاحقة التأكيد على هجمات مشتركة قام شباب من النوير والدينكا بشنها على مقاطعة البيبور بين ديسمبر ٢٠١١ ويوليو ٢٠١٣ (ICG, 2014b, p. 10). وعلاوة على ذلك، كرر "الجيش الأبيض" الاتهام القائم منذ زمن طويل بأن المورلي لديهم مشاكل في الخصوبة ولذا يختطفون أطفال النوير والدينكا والأنواك. ووفقاً لخبراء في الحقل الطبي فإن هذه الفكرة النمطية – المستندة على تقارير تعود لعقود مضت حول الأمراض المنقولة جنسيا - لا أساس لها[٢٥] وتتجاهل حقيقة أن اختطاف الأطفال كان أمرا شائعا يمارسه النوير والمورلي بالتبادل (وليس فقط ضد بعضهما البعض) حتى قبل وصول البريطانيين (Hutchinson, 1996, p. 124).

ولكن الرسالة الرئيسية للهجمات على مقاطعة البيبور تمثلت في أنه إذا لم تتمكن الحكومة من وقف الغارات التي يقوم بها معتدون من المورلي، فإن "الجيش الأبيض" سيقوم بتطبيق القانون بنفسه. وفي الواقع، أثناء الانتهاء من اعداد البيان الصحفي، فإن شباب من المورلي من نانام ولوكانقلي كانوا قد شرعوا سلفاً في سعيهم للانتقام من خلال سلسلة من الغارات اليومية على المناطق التي يسكنها بشكل رئيسي الدينكا بور واللو نوير، مخلفين الكثير من القتلى. وبين ٩ و ١١ مارس، هاجموا رعاة ماشية من النوير في مناطق بعيدة بلغت حتى إثيوبيا، وقتلوا ٢٢٥ شخص على الأقل (Small Arms Survey, 2012, p. 5).

نزع السلاح: تعسفي وذو مردود عكسي

في الفترة بين ٢٣ ديسمبر٢٠١١ و ٢ يناير ٢٠١٢ كان نطاق وحدة الهجمات غير مسبوقة في حقبة ما بعد اتفاقية السلام الشامل في البيبور، ووردت بشأنها تقارير واسعة الانتشار في الخارج[٢٦]. وعلاوة على ذلك، استمرت حلقات العنف مع قيام مغيرون من المورلي بشن سلسلة من الهجمات الانتقامية في خلال الأشهر التي تلت إبتداءً من ١ يناير، مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح، وكذلك نزوح وسرقة ماشية.

الإطار ١: **بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديسمبر ٢٠١١**

يؤكد الكثير من المورلي أن أعضاء في الجيش الشعبي لتحرير السودان قد سمحوا أو حتى شجعوا في مناسبات عديدة هجمات تشنها مليشيات مسلحة على البيبور. وأثناء الهجمات التي نفذها مقاتلون من النوير في كريسماس عام ٢٠١١، فإن قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الملحقة بالخدمة في قاعدة لوكانقلي لم تكن كافية للاستجابة لاعتداءات متواصلة من هذا القبيل، كما أن الجيش الشعبي لتحرير السودان لم يتدخل إذ ظل ماكثاً خارج البلدة في قاعدته في مانيتونكور. والمدنيون، الذين نبههم للخطر أهالي فارين جنوبا من كونقور، لم يتمكنوا من العثور على ملجأ في ليكونقول، فما كان منهم إلا أن تركوا البلدة شبه مهجورة وارتحلوا بأعداد كبيرة نحو البيبور. وفي ٢٧ ديسمبر، عندما تخلت قوات الشرطة عن مواقعها بعد أن حاولت دون جدوى مقاومة الهجوم، لم يبقى في البلدة سوى سبعة أشخاص من المورلي. وأفادت المصادر بأن المغيرون قد قتلوا منهم خمسة – ثلاث صبيان مصابين وامرأتين (كانتا تعتنيان بأمرهم) قدموا من كونقور ولم يتمكنوا من الهرب فلجأوا للإختباء في كوخ على مسافة بضع أمتار من مجمع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولم يتبق من المورلي شهود عيان على الهجوم سوى طفل آخر مصاب وموظف في الحكومة المحلية. وبعض الضحايا كانوا من أقارب رئيس شرطة البيبور الذي لم يلق اللوم على جنود حفظ السلام، معتبرا أن عددهم قد كان بشكل واضح أقل من عدد المغيرين.

على أن ثمة مدنيون آخرون كانوا أقل تسامحا[٢٧]. ووفقاً لتقرير مفصل نشر في يونيو صادر من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إستناداً على تحقيقات أجرتها شعبة حقوق الإنسان في مقاطعة البيبور في الفترة بين يناير– فبراير ٢٠١٢، فإن القبعات الزرقاء قد قاموا بإجلاء ٣١ مدنيا معرضاً للخطر، وذلك قبل الهجوم الذي تعرضت له لوكانقلي (UNMISS, 2012, p. 15). لكن جادل الموظف الذي ينحدر من المورلي الذي نجا من الهجوم بقوله أن البعثة قد طلب منها مرتين، ورفضت في كلاهما، أن تأوي في مجمعها المصابين ومن كانوا بصحبتهم، وذلك قبل أن يتم قتل هؤلاء الضحايا على عتبات بابها. ويذكر التقرير الصادر عن البعثة أن ضابطا من قسم حقوق الإنسان عثر على جثث في حالة تحلل في كوخ مجاور للقاعدة العسكرية للبعثة تعود إلى "أنثى بالغة وما يبدو أنهما ذكرين بالغين" (UNMISS, 2012, p. 16). وأضاف الناجي أنه حاول أول الأمر الهرب إلى قاعدة الحركة الشعبية لتحرير السودان لكن في طريقه إلى هناك سمع صوت إطلاق نار، فأختار أن يسلك الطريق صوب البيبور، ولكن في هذا الأتجاه أيضاً كان يسمع أصوات إقتتال صادرة من إتجاه وجهته. وعليه ذهب إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان: لم يسمح له اول الأمر بالدخول إلى القاعدة وكان القتال وقتها قد وصل بالفعل إلى البلدة، ولم يسمح له بالدخول إلا لاحقاً بعد أن ألح وعن طريق ضابط آخر. وبمجرد قيام منفذي الهجوم من النوير بقتل الأشخاص الخمسة، قام جندي من قوات الأمم المتحدة بكل شجاعة بالتسلل إلى الخارج وأمسك بالصبي الأخير وجلبه إلى داخل المعسكر. وعندما طلب المغيرون من جنود الأمم المتحدة تسليم كافة المدنيين، أنكر الجنود أن لديهم أي مدني. وخبئوا الصبي في خزان ماء فارغ وألبسوا الموظف زي جنود البعثة، ونقلوهم في النهاية بأمان إلى البيبور على متن طائرة عمودية. وبعد ما يقارب ثلاث سنوات من الحادثة، قال الموظف أن كاتب هذه الورقة هو أول أجنبي يسأله عن تلك الوقائع[٢٨].

وتقترح الروايات بأن مصير المدنيين المستهدفين ربما يعتمد على الشجاعة وحس المسؤولية لدى الضباط كأفراد أكثر مما يعتمد على توجيهات ملزمة معممة على قوات حفظ السلام. وقد يعكس هذا الحدث عدم الاتساق الذي بينت بعض المنظمات غير الحكومية والمحللين وجوده في تصرفات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قبل ٢٠١٤ [٢٩]. وفي الواقع، وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من المفترض إن القبعات الزرقاء تقع على عاتقهم مسؤولية حماية المدنيين، وخاصة عند اخفاق الحكومة في القيام بمهامها. وفي فترة لاحقة إتهم الجيش الشعبي لتحرير السودان بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد مدنيين خلال حملة نزع السلاح ومكافحة التمرد. وأدى هذا التطور للكشف عن المزيد من التناقض في تكليف بناء الدولة المناط بالأمم المتحدة، إذ أن عليها أن تدعم حكومة جمهورية جنوب السودان، ولكن ايضاً تحمي المدنيين الذين كان يقوم الجيش بإستهدافهم.

وجاء رد فعل الحكومة كما هو معتاد: نزع السلاح من المدنيين. وبعد عام ٢٠٠٥، وخاصة في جونقلي، حيث كان الجيش الشعبي لتحرير السودان على أيام الحرب يقاتل أعدائه مثل "الجيش الأبيض"، قوبل النزع القسري للسلاح على النحو الذي انتهجته الحكومة بمقاومة محلية شرسة كان ثمنها باهظا من حيث الخسائر في الأرواح[٣٠]. والأمم المتحدة، التي لعبت في بعض الأحيان دورا داعما في تلك الحملات بصفتها جهة لحفظ السلام، فقدت بعض المصداقية كنتيجة لهذه الأحداث. فعلى الرغم من تعزيزها للنزع الطوعي للسلاح (Young, 2010, p. 3) ودفعها في الوقت نفسه باتجاه برامج تنموية بإفتراض أنها تؤدي إلى تقويض الحافز لإعادة التسلح، وقفت الأمم المتحدة بجانب الحكومة في تركيزها أحادي الجانب المنصب على "الأمن".

وأثناء عملية نزع السلاح عام ٢٠١٢، سلكت الحكومة نهجا أكثر حذراً يضع في الحسبان انتقادات سابقة متعلقة بالحاجة إلى مصاحبة اجراءات مصالحة موازية وتجنب نزع سلاح طرف دون الأخر من الطرفين المتخاصمين الأمر الذي ترك بعض المناطق مكشوفة أمام العدوان. وفي شهر مارس، نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان ما يزيد عن ١٢,٠٠٠ جندي، متمركزين في جوبا يتبعون لفرقتيه الثانية الثامنة، في المناطق المضطربة، وعزز تأسيس لجنة رئاسية للسلام والمصالحة والتسامح في جونقلي (Small Arms Survey, 2012, p. 8). ولكن قوبل قيام ريك مشار بتدشين عمل اللجنة في أبريل برفض متوقع من قبل العديد من المورلي الذين حملوه مسؤولية عدم القبض على الميليشيا التي استباحت مقاطعة البيبور. وكان ثمة أمر إشكالي بذات القدر وهو أن رئاسة اللجنة قد أوكلت إلى دانيل دينق بول ياك وهو مطران من الكنيسة الإنجيلية ينحدر من دينكا تويك كان قد قاد وساطة مجلس كنائس السودان في جونقلي عام ٢٠١١. وفشلت تلك الوساطة في منع الهجوم الذي وقع ما بين ديسمبر إلى يناير وشعر ممثلو المورلي أن المطران دينق كان منحازا سياسيا ضدهم (Small Arms Survey, 2012, p. 7). ومما زاد الأمور سوءاً أنه سرعان ما اتضح أن برنامج نزع السلاح سيكون، على غرار سابقه، ثقيل الوطأة ومنطوياً على انتهاكات ضد المدنيين.

وفي أحد الإصابات المبكرة والهامة، أطلق الجيش الشعبي لتحرير السودان النار على بابا ماجونغ، الزعيم الرئيسي في تلال ماروا في مارس ٢٠١٢ ونقل بالمروحية إلى جوبا بعد أن تعرض لإصابات خطيرة[٣١]. وفي حين يتكرر القول بأن المورلي ليس لديهم هيكلية سياسية، إلا أن اطلاق النار على ماجونق أظهر محدودية هذا الادعاء. وفي حين لا يوجد نظام سياسي مركزي عمودي في البيبور (خارج نطاق الحكومة المحلية على الأقل)، توجد شخصيات تستمد شرعيتها من هويتهم كأفراد في عائلات،

مثل الزعماء (عشائر) الذين يمارسون نفوذا كبيرا على الحياة السياسية والاجتماعية. ويعتبر بابا ماجونق زعيم مؤثر من عشيرة نقوروتي. وكان من الصعب على الأهالي من المورلي فهم السبب الذي دعا الجيش إلى مهاجمته، وفي الواقع، كان قد دعم الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية الثانية[٣٢]. وعندما وصل إلى مطار جوبا وهو مصاب، استقبله شخصيات هامة من المورلي ونقل إلى مستشفى جوبا التعليمي. وساهم العديد من أهالي المورلي المقيمين في الخارج بالمال لعلاجه حتى المقيمين منهم في استراليا[٣٣].

ولم يكن إطلاق النار على ماجونق سوى حدث واحد ضمن سلسة طويلة من الإنتهاكات التي صاحبت حملة نزع السلاح، بما في ذلك أعمال النهب والسرقة (وشمل ذلك ممتلكات المنظمات غير الحكومية)، الترهيب، والضرب والإيهام بالغرق، والاغتصاب، والقتل، والقتل الجماعي، والتي وثقت حيثياتها منظمات دولية (Al, 2012, pp. 8–14; HRW, 2013, pp. 16–35). وازداد هذا التوجه سوءا بمجرد مغادرة ديفيد ياو ياو لجوبا والبدء في تمرد جديد في النصف الثاني من عام ٢٠١٢. واستمرت الانتهاكات خلال عام ٢٠١٣ وأثارت، إلى جانب القتال بين الحكومة الحكومة والمتمردين، حالة استمرت لسنتين من عدم الإستقرار والنزوح أثرت تقريبا على جميع سكان مقاطعة البيبور. ولجأ الآلاف إلى جوبا أو الدول المجاورة: أثيوبيا وكينيا وأوغندا، بينما هربت الأغلبية إلى المراعي التي لم يكن في مقدورها خلال موسم المطر في توفير المعيشة سواء للناس أو للماشية[٣٤]. واستهدف الجيش الشعبي لتحرير السودان المورلي دون تمييز وظلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان غير قادرة على حمايتهم. ونتيجة لذلك وعلى الرغم من أن التمرد الأول لياو ياو لم يحظى بالكثير من الدعم، فإن الحالة الممتدة من عدم الرضا والمعاناة التي سببتها حملة نزع السلاح قد دفعت بشكل تدريجي العديد من المدنيين النازحين للسعي للحصول على الحماية في المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردون، بما في ذلك حصول الراغبين في القتال على إمدادات ياو ياو من الأسلحة وفي بعض الأحيان الإنضمام مباشرة إلى ميليشياته.

التمرد الثاني لياو ياو واعلان جبل بوما

بعد قبوله العفو الرئاسي بقي ياو ياو في جوبا حتى إبريل ٢٠١٢ حين غادر إلى نيروبي في إجازة رسمية بغرض الإستشفاء، ومن هناك غادر لاحقاً إلى الخرطوم. واقترحت مصادر من الجيش الشعبي لتحرير السودان أنه غادر جوبا لأنه لم يكن راضيا عن الرتبة العسكرية التي منحت له لقاء الاندماج (Small Arms Survey, 2013b, p. 4).

والرواية التي سردها هو أن حكومة جمهورية جنوب السودان تراجعت عن تعهدها بمنحه المقعد البرلماني الذي ترشح له عام ٢٠١٠ والذي كان شرطا لقبوله العفو، الأمر الذي لم يتبينه إلا لدى وصوله إلى جوبا بغرض الاندماج. وقال أن هذا هو ما حثه على حمل السلاح مرة أخرى (VOA, 2013a). على أنه يبقى من غير الواضح إلى أي مدى جاء تمرده الجديد مدفوعاً بشعوره الشخصي بعدم الرضا بعرض الحكومة، أو بانتهاكات نزع السلاح الموجهة ضد المورلي، أو بدخوله في خطة سياسية أوسع. وعلى أي حال، عندما عاد من الخرطوم إلى مقاطعة البيبور في اغسطس ٢٠١٢ كان برفقة الرجل الثاني الذي يليه في القيادة، جيمس ارزين كونج كونج، علاوة على عدد من قادة القوات المسلحة السودانية الذين كانوا جزءا من دائرة اسماعيل كوني خلال الحرب الأهلية الثانية. وأنكر ياو ياو مزاعم بأن قطاع الأمن السوداني قد قدم له دعما ماديا (VOA, 2013a). إلا أن فريق بحث تابع لمسح الأسلحة الصغيرة، أثناء قيامه بعمل ميداني في بلدة البيبور في فبراير ٢٠١٣، قد سمع من مجموعة من المنشقين عن ياو ياو بتفاصيل تناقض ذلك. كما أن أفراد ميليشيا، برئاسة القائد جيمس كوبورين، قد قدموا وصفا مقنعا لعمليات إسقاط جوي لأسلحة حدثت مراراً بواسطة جهاز الامن والمخابرات القومي التابع للسودان لصالح المتمردين، وادعوا أن ذلك حدث في مواقع مختلفة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (Small Arms Survey, 2013c; 2013d).

والعمليات الرئيسية التي قام بها المتمردون في العام ٢٠١٢ كانت في غرب مقاطعة البيبور حيث أظهر ياو ياو واتباعه الجدد تمكنا ملحوظا من المهارات الاستراتيجية والتنظيمية والقدرة على جمع عدد أكبر من المقاتلين قياساً إلى تمردهم السابق. وقد ألحقوا بالجيش الشعبي لتحرير السودان في الهجوم الأول على نهر نانام أكثر من ١٠٠ إصابة. وبين شهري اغسطس وسبتمبر، خلال موسم المطر، أفادت المصادر بوقوع قتال عنيف بين المتمردين والجيش الشعبي لتحرير السودان في كنقور ثم في لوكانقلي التي هرب منها كافة سكانها واختبأت غالبيتهم في المناطق المغمورة بالمياه في دالماني[٢٥]. وبين شهري سبتمبر وأكتوبر، انتقل تمركز العمليات إلى الجنوب في محيط قمروك ومانيبول وكوشار، كما وقع القتال في لوكوريانق على مشارف البيبور. ولقد وقعت قمروك على وجه التحديد تحت سيطرة المتمردين في البداية ثم عاد الجيش الشعبي لتحرير السودان فيما بعد ليفرض سيطرته عليها.

ونتيجة للخسائر الكبيرة التي تكبدها الجيش الشعبي لتحرير السودان لم يكن أمامه أي خيار سوى إيقاف حملة نزع السلاح وتركيز جهوده على الإستجابة لتمرد ياو ياو. وأوكلت المهمة أولاً إلى اللواء مارشال ستيفن، من المورلي، ولكنه استبدل قبل بدء حملة مكافحة التمرد في مارس ٢٠١٣ باللواء بيتر قديت (Small Arms Survey, 2013a, p. 5). واقترحت المقابلات التي أجريت أن ستيفن لم يشارك فعليا

في عمل عسكري مفتوح ضد المتمردين[٣٦]، وعلى الرغم من ذلك، حظي على تقدير الجيش الشعبي لتحرير السودان بسبب تمكنه من التوسط في انشقاق جيمس كوبورين. وانتقل قائد المتمردين المنحدر من محلية فرتين مع قواته إلى البيبور في ديسمبر ٢٠١٢ (Sudan Tribune, 2012b). وفي ٢٦ يناير ٢٠١٣، دخل كوبورين وحراسه الشخصيين سوق البيبور حاملين أسلحتهم. ومع أنهم وافقوا على الاندماج، إلا أنه تبين أن هذه الخطوة خطيرة في تلك البيئة المضطربة. وارتفعت حدة التوترات بسرعة وأخذ جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان يطلقون النار على البلدة. وحرقوا عدة منازل وقتلوا ثمانية أشخاص على الأقل، ونزح معظم المقيمين في البيبور. وهرب كوبورين إلى أكيلو الواقعة في الطريق إلى فشلا، في المنطقة التي يتواجد فيها ياو ياو منذ عام ٢٠١٣، ولكن المتمردين لحقوا به. وتمكن في نهاية المطاف من الاستسلام إلى محافظ مقاطعة البيبور، جشوا كوني (Small Arms Survey, 2013a, p. 4).

وبتاريخ ٨ فبراير، تعرضت مجموعة من رعاة الماشية اللو نوير يرافقهم الجيش الشعبي لتحرير السودان في طريق هجرتهم الموسمية إلى نهر السوباط، تعرضوا لهجوم في وانقار في محلية البونج التابعة لمقاطعة أكوبو. وبحسب تحقيق أجراه قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بلغ عدد القتلى ٨٨ قتيلاً، بما في ذلك رجال مدنيين، ونساء وأطفال وبعض جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبالرغم من أن الناجين أشاروا إلى أن منفذي الهجوم كانوا يرتدون زيا عسكريا وويهتفون بلغة المورلي، إلا ان قسم حقوق الإنسان لم يتمكن من العثور على شواهد تثبت تورط متمردين تابعين لياو ياو (UNMISS, 2013, p. 15). وفي مارس، وسع الجيش الشعبي لتحرير السودان من نطاق عملياته وركز قواته للقتال على نهر كونج كونج.

وبتاريخ ٩ أبريل، هاجمت مجموعة من المسلحين قافلة تضم ٣٠ هنديا من قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على طريق قمروك- البيبور، وقتلوا تسعة من قوات حفظ السلام وثلاثة مدنيين وأصابوا كثيرين (UN News Center, 2013). وألقى العقيد فيليب أقوير، المتحدث الرسمي باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، باللوم بشأن الحادث على ميليشيات ياو ياو(BBC, 2013). إلا أن ياو ياو، خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة سودان تريبيون في اليوم التالي للهجوم، أنكر أي تورط لقواته وأعرب عن تقدير منظمته للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في حماية المدنيين، ودعا بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى إجراء تحقيق حول الحادث[٣٧]. وادعى أنه مستعد للتفاوض مع الحكومة بشرط أن تشارك في المفاوضات جهات دولية فاعلة مستقلة، بالإضافة إلى "المجتمع المدني والمجموعات الدينية ووسائل الإعلام والشباب والنساء". وعلاوة على ذلك، أضاف مطالب جديدة، وخاطب بشكل رئيسي الحكومة القومية والرئيس سيلفا كير قائلا:

يجب تعريف نظام الحكم بشكل واضح. نوع الحكومة الذي نريده. غالبية شعبنا تريد حكومة برلمانية ذات سياسة لامركزية. كما يريدون تحديد فترة رئاسية وحدود عمرية للرئيس. ويجب تحديد سلطات الرئيس بشكل واضح (Sudan Tribune, 2013b).

وقبلها بعدة أيام، كان العقيد بيتر كوني كوبورين[٣٨]، المتحدث الرسمي باسم المتمردين، قد أصدر إعلان جبل بوما والبرنامج الرسمي لجيش /حركة جنوب السودان الديمقراطية وجيش جنوب السودان، وهو الإسم الذي يحيل إلى حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي، أي المنظمة السياسية/ العسكرية لحليف ياو ياو السابق جورج أتور الذي قتل عام ٢٠١١. ولتوضيح تميزهم عن الحركة السابقة التابعة لاتور، أمسى المتمردون يعرفون أنفسهم أمام وسائل الإعلام باسم "فصيل الكوبرا". وفي البيان الرسمي المكون من ٣٢ صفحة وضعت الحركة بشكل خاص قائمة مفصلة بالمبادئ ومشروع سياسي واضح العبارة لم يشاهد من قبل. وبعد ما يقارب الشهر وفي بداية مايو، أعلن فصيل الكوبرا عن هجوم وشيك على منطقة البيبور بل وحتى على كبويتا في ولاية شرق الإستوائية. ونصح المتمردون المدنيين والمنظمات غير الحكومية بمغادرة البلدتين خلال أسبوع (Sudan Tribune, 2013c). لكنهم بدلا من ذلك قاموا بمهاجمة واحتلال بلدة بوما في ٥ مايو. ونفذ العملية بشكل مشترك كل من جيمس أرزين وبابا ماجونق، وكلاهما ينحدران من نوار في منطقة فرتين[٣٩]. وخلال مقابلة أجريت في جوبا، تذكر عضو في ادارة بوما وهو الآن من حاشية ماجونق أن المتمردين استولوا اولاً على ماروا. وعندما وصلت معلومة الهجوم الوشيك إلى بوما، أخذ الناس بما فيهم المسؤول الإداري يهربون صوب إثيوبيا كونهم لا يعرفوا ما يمكن توقعه من ميليشيات ياو ياو عند دخولهم لبلدة ظلت معقلا للجيش الشعبي لتحرير السودان منذ سنوات الثمانينيات. كما أن الجيش الشعبي لتحرير السودان هو الآخر قد غادر البلدة، ولاحقاً أعاد تنظيم نفسه وعاد للاشتباك مع المتمردين[٤٠]. واستغرقت عملية استعادة القوات الحكومية للبلدة الرمزية أياما. وأجبرت هذه السابقة المذهلة فاعلين قوميين – وسكان من المورلي في مقاطعة البيبور – على إعادة النظر في قدرات فصيل الكوبرا.

ولقد إنصرف إعلان جبل بوما والبرنامج الرسمي لجيش/ حركة جنوب السودان الديمقراطية الصادر بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١٣ عن مطالب ياو ياو الأولى المتعلقة ببرلمان بورن وذلك على الرغم من إشارته إلى الحاجة لانتخابات حرة و"ديمقراطية تعددية". وأصبحت الوثيقتان الآن تتناولان مواضيع ذات اهتمام على المستوى القومي بدلا من سياسة جونقلي وتستهدف جمهورا أوسع، حيث "تحث شعب جنوب السودان أن يسرع في الانضمام إلى جيش/ حركة جنوب السودان الديمقراطية وتعبئ الجماهير في المناطق الريفية والحضرية وفي الخارج أيضا"(SSDM/A, 2013a). وكانت الأهلية للعضوية

مفتوحة أمام "أي جنوب سوداني بلغ سن ١٨ سنة فما فوق" (SSDM/A, 2013b). ومن المهم أن الإعلان أبرز بشكل رئيسي الموقعين من غير المورلي. وكإشارة إلى أن المتمردين كانوا يرفعون مستوى طرحهم، إلى جانب دعوات الديمقراطية والمساواة والحرية للمهمشين، أوردوا أيضاً حل حكومة سيلفا كير وتشكيل حكومة ثورية إنتقالية لفترة سنتين تسبق قيام انتخابات جديدة وإصدار دستور دائم. وردا على ما وصفوه بأنه "اساءة استخدام اللامركزية من قبل النخبة الحاكمة الحالية بإستخدامها كسياسة هيمنة" (SSDM/A, 2013a)، دعى فصيل الكوبرا إلى "إعادة هيكلة جنوب السودان ليصبح اتحادا فدرالياً متعدد القوميات" (SSDM/A, 2013b).

وإذا وضعنا هذه النصوص التأسيسية جانباً، فإن ياو ياو قد كشف عن أجندة أكثر واقعية خلال نفس الفترة، ومع أنها ليست ذات مدى قومي إلا أنها ذات مستوى عالي من الطموح: أخذ تدريجيا يدعم المطلب بولاية مستقلة لأقليات جونقلي، بما في ذلك أهالي المورلي والأنواك والجية والكاشيبو، بحيث تكون مستقلة عن حكومة بور (VOA, 2013b). وعكست هذه الرسالة المزدوجة حقيقة أن المتمردين كانوا يسعون عام ٢٠١٣ للحصول على الاعتراف السياسي من خلال طرح أنفسهم كجهة فاعلة ذات صفة قومية، ومن جانب آخر كان مصيرهم السياسي متشابكا بشكل عميق مع المطالب الأقدم في مقاطعة البيبور وهي المكان الوحيد الذي يتيح لهم قاعدة جماهيرية عريضة. وحتى قبل فكرة الولاية الجديدة، فإن سلطات المورلي قد ظلت لسنوات تحشد التأييد من أجل المزيد من التمثيل السياسي. ومع بداية عام ٢٠٠٨، حث الزعيم المؤثر باركوك لوال على ترفيع محلية لوكانقلي (ربما تكون الأكثر كثافة سكانية في البيبور) إلى مقاطعة جديدة[٤١]. وفي إطار دعم هذا المطلب، دأب البعض على الأدعاء أن على الرغم من أن العقيد نقاسيقاك نقاسيلوك من الجيش الشعبي لتحرير السودان، الشهيد المعروف للنضال من أجل التحرر، قد ولد في المنطقة، إلا أن تضحيات المقاتلون المورلي في سبيل قضية الجنوب لم تجد إعترافاً (Sudan Tribune, 2008). وانطلقت نداءات مماثلة من أجل ترفيع محلية قمروك لتصبح "مقاطعة كوبال" المقترحة. ويستذكر آخرون أنهم، حتى قبل نقاسيقاك وانضمام الأمين العام السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان باقان أموم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، كانوا يقاتلون الخرطوم في منطقة بوما تحت قيادة المتمرد لوكورنيانق لادو المنحدر من المورلي، وذلك قبل "تمرد بور" الذي كان بداية للحرب الأهلية عام ١٩٨٣ [٤٢]. وكما أشار أحد السياسيين من المورلي، رفعت شخصيات أخرى من المورلي طلب "الإدارة المستقلة" في وقت سابق، على سبيل المثال في رسالة وجهت إلى رئيس جنوب السودان عام ٢٠١١. وهكذا يكون ياو ياو قد جاء متأخرا إذ لم يتقدم بذلك المطلب سوى في منتصف عام ٢٠١٣ [٤٣].

فصيل الكوبرا: السعي لتحقيق التوافق

أظهرت مقابلات أجريت مع نازحين من المورلي في أبريل ٢٠١٣ أن العديد منهم لديه مشاعر مختلطة حيال التمرد. وقال البعض أنهم لا يريدون سوى السلام وأن ياو ياو جلب الحرب إلى البيبور. وأضاف قلة منهم في حديث على انفراد أن ياوا ياو قام على أقل تقدير بإجبار الجيش الشعبي لتحرير السودان على ايقاف حملة نزع السلاح[٤٤]. ومهما يكن من امر، بصورة عامة كان إظهار المناصرة للمتمردين وقتذاك ينطوي على مخاطر، ويتبعه افتراض أن المناصرة أكبر مما تم التصريح به علناً. لكن كلا التعليقين عكسا الواقع: فحملة نزع السلاح العنيفة قد ألحقت بمقاطعة البيبور أضرار جسيمة وتمكن المتمردون من تحويل إنتباه الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي الوقت نفسه، أدى نزاع ياو ياو مع الجيش إلى تفاقم حركة النزوح إذ جاء رد الجيش الشعبي لتحرير السودان، المذهول بحجم الخسائر التي لحقت به، شرسا ضد المدنيين. وعلاوة على ذلك، فإن المتمردون وإن كانوا كرماء في توزيع الأسلحة، إلا انهم طالبوا بالحصول على امدادات غذائية. وقد أكد أحد موظفي الإدارة المحلية أن كل زعيم قدم لفصيل الكوبرا ثورا، بينما قال بعض رعاة الماشية بكل صراحة أن المتمردين قد أخذوا مواشي قسراً من مدنيين من المورلي[٤٥].

وفي إطار تقييم الآراء المحلية حول العصيان والجيش الشعبي لتحرير السودان، من المهم أن نتذكر أن لدى المورلي ممثلين في الإدارة المحلية. وعلى سبيل المثال، تولى جشوا كوني المنحدر من منطقة قمروك منصب محافظ مقاطعة البيبور. وفي حين لم يفوت كوني أي فرصة للتنديد بالانتهاكات التي يرتكبها الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد المدنيين[٤٦]، فقد نفذ التكليف المناط به كاملا بإشراك قوات ياو ياو. وإضافة إلى ذلك، أصدر أمرا في عام ٢٠١٢ باستبدال العديد من زعماء القبائل بمن فيهم الزعماء الرئيسيين لمحليات البيبور الغربية الأربعة[٤٧]. ووصف ذلك بأنه تعديل دوري معتاد[٤٨]، لكن بعض من أجريت معهم مقابلات في قمروك اعتبره تحرك استراتيجي يرمي للسيطرة على السياسة المحلية[٤٩]. وبدا أن قمروك تحديدا تخضع جزئياً لنفوذ المحافظ.

وفي النصف الأول من العام ٢٠١٣، كانت بلدات لوكانقلي والبيبور تحت سيطرة الجيش الشعبي وتكاد تكون خالية من السكان. وينطبق ذات الوصف على بوما إبتداء من شهر مايو، بينما بقيت قمروك مأهولة بالسكان نسبيا. وقال قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة إن استمرار وجود المدنيين في البلدة كان نتيجة لسلوكه المسالم تجاه السكان المحليين[٥٠]. وأكد سكان من المورلي فيما بعد على موقفه اللين، حتى من أعلنوا تعاطفهم مع المتمردين[٥١]. وفي يوليو، عندما شنت ميليشيا من اللو نوير هجوماً كبيراً آخر خارج البلدة على نهر نانام على مدى أيام وأدى إلى حدوث العديد من الإصابات في الجانبين، أفادت المصادر أن بعض المدنيين من المورلي في قمروك قالوا لأحد عمال

الإغاثة أنهم لا يرغبوا في أن يتم علاج المتمردين المصابين من المورلي في البلدة[٥٢]. وفي الواقع، الذين سمح لهم بالوصول إلى مانيابول (جنوب غرب قمروك) حتى يجري نقلهم إلى مستشفى بور للعلاج كانوا بشكل رئيسي من النوير. ويعتبر ذلك من الأسباب الذي جعلت المنظمات غير الحكومية تضغط على الحكومة كي تسمح بإيصال مساعدات إنسانية إلى المصابين من المورلي في المناطق الخارجية مثل دوريين ولاباراب بالقرب من مواقع المتمردين (Sudan Tribune, 2013d).

من الواضح إذن أن المدنيين حملوا أراء معقدة حول التمرد وشرعية الدولة. وبشكل عام، لم يكن بالإمكان وضع علامة واضحة بين الفصائل المؤيدة للحكومة والمؤيدة للمتمردين. وفي عام ٢٠١٣، كان لدى العديد من عائلات المورلي أفرادا على جانبي النزاع: مثلا، يعيل أحد الإخوة العائلة من خلال العمل مع الحكومة أو الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا[٥٣]، بينما يحتفظ آخر بالماشية في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون ويقاتل لحماية ماشية أخيه. ويجب أن لا يكون هذا الأمر مستغربا فحتى جشوا كوني يقال أنه يمت لياو ياو بصلة قرابة من ناحية أمه[٥٤]. وعلى الرغم من أن بعض أهم العلاقات الاجتماعية للمورلي (مثل توزيع مهر العروس من المواشي) يتم تطويرها على خط نسب الأب، فإن خط نسب الأم يحدد عادة شبكة للحماية والثأر. وبهذا المعنى، تكون الرابطة بين كونيي وياو ياو تلقائياً قوية، إلا أن السياسة وضعتهم في مواقع شديدة التعارض. وخلال التمرد، تنافست العديد من الديناميكيات الاجتماعية والسياسية المتداخلة لتشكيل أو هدم التحالفات. وهذا ما كان عليه الحال في العلاقات الصعبة بين مجموعات بوثونيا ولانقو العمرية[٥٥]. ففي حين ساهمت كل من المجموعتين مساهمة هامة في حركة التمرد الثانية التي قام بها ياو ياو، أفادت المصادر في سبتمبر ٢٠١٣ أن بعض أفراد لانقو تخلوا عن القضية بسبب العداء القائم منذ وقت طويل بينهم وبين مجموعة بوثونيا (Small Arms Survey, 2013b, p. 4). وقد يكون جشوا كوني قام بتسليح وتجنيد مقاتلين معاديين لياو ياو من بين مجموعة لانقو العمرية[٥٦].

وبالرغم من هذه التعقيدات التي تنطوي عليها العلاقات والآراء، من الواضح أنه إبتداءً من حوالي منتصف عام ٢٠١٣ أخذ التأييد الذي يجده فصيل الكوبرا يزداد بشكل كبير. وشارك الزعيم المبجل بابا ماجونق في الاحتلال المؤقت لبوما إبتداءً من ٥ مايو وأدى الدعم الذي قدمه إلى أحداث تغيير كبير في موازين القتال. وبعد ذلك، في ١٠ مايو، أفادت المصادر أن رجال مسلحين قد قاموا بـ "اختطاف" المسؤول الإداري لمحلية لوكانقلي، سايمون علي (Small Arms Survey, 2013a). وتبين فيما بعد أنه تولى دورا بارزا مع المتمردين. وفي الوقت نفسه، كان الكثير من الزعماء المؤثرين- بمن فيهم منتمين لعشيرة تانقاجون التي تعتبر مهيمنة في البيبور ولوكانقلي- "يهربون"، أي ينتقلون إلى مناطق غير

الخاضعة لأي حكم[٥٧]. والموقف الذي اتخذه زعماء مؤثرين ويحظون بإحترام كان مؤشرا ولا شك على دعم متزايد لقضية المتمردين.

كما كان لقيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بإعدام ١١ شخصا في كاثيانقور بمن فيهم العميد كولور بينو، وهو مسؤول كبير من المورلي يعمل في حماية الحياة البرية في محمية بوما الطبيعية، تأثيراً متشدداً. وأثار الحادث ازدراء الجميع، واستدعى توبيخا عاما حتى من سيلفا كير (HRW, 2013, p. 24; Sudan Tribune, 2013e). وقام سياسيون من المورلي في جوبا بتنظيم حفل تأبين بحضور معظم شخصياتهم المؤسسية بغض النظر عن انتماءاتهم ومشاحناتهم[٥٨].

أخيرا وليس آخرا، بعد أعمال التدمير والنهب التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان، غادر حتى أفراد شرطة البيبور ومسؤولوا حماية الحياة البرية إلى مناطق المتمردين. وخلال هذه الفترة، استنكر كل من تمت مقابلتهم من المورلي بشكل مطلق الجيش الشعبي لتحرير السودان لاستهدافه لأهالي المورلي دون تمييز، أي اخفاقه في التفريق بين المتمردين وأفراد الأمن والمدنيين من المورلي[٥٩]. ولم يكن بإمكان الشباب الاقتراب من البلدة دون المخاطرة بأن يتعرضوا لاطلاق النار، ولم يكن قتل النساء والأطفال أمرا غير شائع[٦٠]. لقد كان ما يجري "عقاب بالتبعية"، حسب تعبير وزارة الخارجية الأمريكية (USDoS, 2013) [٦١].

قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل ٥,٣٩٧ لاجئا فروا من جونقلي إلى كينيا في الفترة ما بين يناير ومايو ٢٠١٣،، وبين يناير ويونيو حوالي ٢,٧٠٠ فروا إلى أوغندا، وفي شهر مايو وحده حوالي ٢,٠٠٠ إلى إثيوبيا (UNHCR, 2013). ووفقاً للاجئين جنوب سودانيين في كاكوما، في اغسطس ٢٠١٣ كان ضباط هجرة كينيين على الحدود يطلبون من أفراد المورلي المتجهين إلى مخيمات اللاجئين إبراز وثيقة موقعة من سلطات جنوب السودان حتى يتم تسجيلهم كطالبي حق اللجوء السياسي. وساورت اللاجئين شكوك بأن حكومة جنوب السودان هي من أوجدت هذه القاعدة[٦٢]. ومع أن مسح الأسلحة الصغيرة لم يتمكن من التحقق من هذه الإفادات، إلا أن بعض من تمت مقابلتهم قالوا أن هذه الشائعة كانت من الأسباب التي جعلت عددا أكبر من المورلي الهاربين يلجأ إلى يوغندا[٦٣]. وفي الواقع، شعر أهالي عديدون من المورلي أنهم محاطون من جميع الجوانب – ويضاف إلى ذلك أن تقارير ظهرت تفيد بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يزود ميليشيات اللو نوير بالأسلحة بإسقاطها من طائرات مروحية خلال حملة مكافحة التمرد (Small Arms Survey, 2013b, pp. 9–10). ووردت تقارير مشابهة من بوما، تزعم بأن أعضاء في الحكومة قاموا بتسليح مدنيين من الجية في كاثيانقور لقتال فصيل الكوبرا [٦٤].

والعديد من سكان مقاطعة البيبور لم يحسوا فقط أنهم واقعين بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات وأن فرصتهم الأخيرة للبقاء هي فصيل الكوبرا، وإنما أيضاً تعاطفوا مع فكرة "الولاية المنفصلة" عن حكومة بور التي اعتبروها معادية لهم. وفي منتصف عام ٢٠١٣ تقريبا، جمع ياو ياو كافة المورلي الذين هربوا من البلدات الرئيسية في اجتماع على مدى ثلاثة أيام عقد في مكان يسمى ميرليما، على نهر كونج كونج بين أكيلو والبيبور. واستذكر الكثير من المجيبين على أسئلة الدراسة أن هذه الفعالية شكلت لحظة حاسمة انبثقت عنها الاستراتيجية المستقبلية والشعبية التي تحظى بها الحركة. وأفادت المصادر، أنه إلى جانب قادة المتمردين والميليشيا وأعداد كبيرة من المدنيين، كان هناك افراد شرطة و حماية الحياة البرية. وفي الخطاب الذي ألقاه، قال ياو ياو أن كل انقسامات الماضي سيتم نسيانها وأن على الناس أن يتوحدوا الآن ويناضلوا سويا من أجل ولاية خاصة بهم[٦٥].

٤. السلام في زمن الحرب

محادثات السلام المبكرة: بداية بطيئة

يعود تاريخ جهود الوساطة لمعالجة التوترات الحالية في جونقلي إلى الحرب الأهلية الأخيرة واستمرت إلى ما بعد فترة اتفاقية السلام الشامل، وخاصة بعد تصاعد حدة العنف عام ٢٠٠٩ و ٢٠١١-١٢ الذي كان بؤرته في شرق تويك والبيبور وأكوبو. ولقد ظلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في أغب الأحيان تقوم بتقديم العون لمبادرات المصالحة التي تدعمها وتعمل على استدامتها المنظمات غير الحكومية بالشراكة مع شبكات المنظمات المحلية والكنائس. وفي عام ٢٠١١، شكل مجلس الكنائس السوداني لجنة وساطة برئاسة المطران الأنجيليكاني دانيل دينق. وفي عام ٢٠١٢، بعد القتل الجماعي في مقاطعة البيبور، دفع سيلفا كير بلجنة أخرى للمصالحة ومرة اخرى برئاسة المطران. وكما تمت الإشارة أعلاه، وجد المشاركون من المورلي المبادرتين اللتين أطلقهما دانييل دينق مخيبتان للآمال وشككوا في حياديته[٦٦]. وفي الواقع، كانت عمليات السلام المختلفة التي تمت عبر السنين غير ناجحة بشكل كبير، وجرى تنظيمها في الفترات التي تتخلل اندلاعات القتال المتكررة.

وفي النصف الأول من عام ٢٠١٣، استخدمت الحكومة جيمس اليري، مدير مؤسسة أيجز للخدمات الدفاعية (المملكة المتحدة)، للتفاوض على صفقة (Small Arms Survey, 2013b, p. 10). وأفادت المصادر أن الوسيط البريطاني التقى ياو ياو أكثر من مرة، لكن مهمته في الاساس كانت تقتضي أن يجلب قائد التمرد إلى جوبا بدلا من تدارس مطالبه. ولكن النهج الذي تم اتباعه لم يؤد إلى الأثر المرتجى[٦٧]. ودعمت المنظمات الدولية إشراك سياسيين بارزين من المورلي على أمل أن تساعد مساهمتهم في بناء حوار بين الحكومة والمتمردين. وامتدت المحاولة الأولى للتواصل مع ياو ياو من بداية ٢٠١٢ حتى بداية ٢٠١٣، إلا أنها توقفت سريعا غثر انطلاق عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان لمكافحة التمرد[٦٨]. وبتاريخ ١٩-٢٠ مايو ٢٠١٣، التزم جمع من قادة ومثقفي المورلي، بضوء أخضر من الرئيس، بالتواصل مع ياو ياو بهدف اقناعه بإنهاء التمرد نظراً للوضع الإنساني المتردي في مقاطعة البيبور[٦٩]. ومن بين الموقعين كان السلطان اسماعيل كوني وكثيرون غيره بمن فيهم نائب وزير المالية آنذاك كينغين جيكور، والفريق كينيدي جين، ووزير الشباب والثقافة في جونقلي بابا ميدان، ومحافظ المقاطعة جشوا كوني. وفي يونيو، وبموجب هذه المبادرة، حاول القس المشيخي التواصل مع ياو ياو في مانيتاكار ولكنه لم يتمكن من الالتقاء به[٧٠]. ومن غير الواضح ما إذا كان تلك مسألة تتعلق بقدرة أم بإرادة قادة المورلي.

ويبدو على أي حال أن ياو ياو لم يكن مستعدا للتفاوض مع هذه الأطراف. ومعظم القادة من المورلي الذي عرضوا أن يقوموا بالوساطة بين المتمردين والحكومة كانوا أنفسهم مسؤولين حكوميين، بمن فيهم مسؤولين في حكومة بور التي اتهمت مرارا بتهميش المورلي في جونقلي. وفي حين كانت الاتصالات مع ياو ياو متواصلة إلا أنها لم تفض إلى وضع أساس لمفاوضات[٧١]. وحسب التقارير التي جمعها عامل إغاثة يعمل مع النازحين في المناطق الخارجية من مقاطعة البيبور، فإن ياو ياو خارج دائرته القريبة كان لا يثق سوى بعدد قليل من الأشخاص[٧٢]. وربما لا يكون مستغربا، حينها، شيوع تقارير متضاربة حول المحادثات خلال تلك الفترة. وفي ٢٠ يونيو، على سبيل المثال، صرح بابا ميدان الوزير في حكومة جونقلي لراديو آي (٢٠١٣) قائلاً: "النقاش الذي أجريته مع ياو ياو كان ايجابيا .... وفي الحقيقة اعطانا ضوءا أخضر، وقال أنه يقبل السلام، إلا أن علينا أن نجد طريقة للإلتقاء به". غير أن بيتر كوبورين الناطق باسم المتمردين صرح بعد يومين من ذلك بما يلي:

مشايخ المورلي الذين يتحدثون عن السلام يضيعون الوقت. لن يكون هناك مفاوضات ما لم يحدث تغيير جوهري في جوبا. وفي هذا الموسم الماطر، سنجعل الحياة عصية بالنسبة لسيلفا كير (Sudan Tribune, 2013f).

ولم تصبح الظروف ملائمة للحوار إلا في نهاية عام ٢٠١٣.

مبادرة وساطة رؤساء الكنائس

ظهرت بالفعل في بداية عام ٢٠١٣ العلامات الأولى لمسار تفاوضي بديل بقيادة الشخصية المهبية الأسقف الكاثوليكي بارايد تعبان، إلى جانب الأسقف بول بنجامين يوغوسوك من الكنيسة الأسقفية والأسقف آركانجيلو زاني ليمي من الكنيسة الافريقية الداخلية. وقاموا سويا بقيادة مبادرة وساطة رؤساء الكنائس التي تم تطويرها من خلال مشاورات عن قرب مع منظمة باكس، وهي منظمة تعمل بالتعاون مع السفارة الهولندية، وبدعم لوجستي من الدعم الكنسي النرويجية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (PAX, 2014a). الأسقف أركانجيلو يعتبر عضو مجلس إدارة في كلية إيمانويل المسيحية التي درس فيها ديفيد ياو ياو حتى عام ٢٠٠٦ (Discipleship Press, 2014). وانطلقت المبادرة في فبراير ٢٠١٣ ومهدت تدريجيا للمفاوضات التي قادت في النهاية إلى توقيع وقف إطلاق النار في يناير ٢٠١٤ ثم إلى اتفاقيات سلام في مايو.

وفي مقابلة أجرتها معه في مايو إذاعة صوت أمريكا في ماي ٢٠١٣، ناشد الأسقف تعبان الحكومة والمتمردين على وقف إطلاق النار، على الرغم من قوله أنه لم يتحدث بعد إلى ياو ياو (VOA, 2013c) [٧٣]. وبعيد إخفاق

لجان المطران دينق، تمت الإشارة إلى تعبان في دوائر العمل الإنساني على أنه شخص يحتمل أن يتمكن من اكتساب ثقة المتمردين بسبب إلتزامه وحياديته[٧٤]. وقد اكتسب مصداقية في عملية الوساطة خلال الحرب الأهلية الثانية عندما دعم المصالحة بين فصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل، ثم لاحقاً من خلال تأسيس قرية الثالوث المقدس للسلام في كورون في شرق الاستوائية (Sergio Vieira de Mello Foundation, 2013).

وجرى الاتصال الرسمي الأول في اغسطس ٢٠١٣ عندما التقى الأسقف بممثلين عن فصيل الكوبرا في أديس أبابا حيث تم الاتفاق على تدشين مسار باتجاه إجراء مفاوضات مع الحكومة (PAX, 2014a). وفي نهاية المطاف في سبتمبر، وبمباركة سيلفا كير، تمكن الأسقف والقس المشيخي من المورلي أوروزو لوكاين من الإلتقاء بياو ياو في كونقور[٧٥]. ووقع خطر حدوث انتكاسة بتاريخ ٢٠ اكتوبر عندما نفذ مسلحون، حسب ما أفادت المصادر، هجوما عنيفا في مقاطعة تويك الشرقية مما أدى إلى مقتل ٤٠ شخصا وإصابة ٦٠ خرين. وحمل مسؤولون حكوميون فصيل الكوبرا مسؤولية الهجوم (ReliefWeb, 2013a)، مع أن محللين دوليين قالوا أنه ليس هناك أي دليل يثبت تورط ياو ياو. وفي إطار الاستدلال المنطقي، ليست هناك أي مكاسب لفصيل الكوبرا من تعريض مفاوضات السلام للخطر، في حين أن بإمكان جهات سياسية فاعلة أخرى تعارض مطالب المتمردين استخدام الحادثة بفعالية لتقويض المحادثات[٧٦]. وعلى أي حال، لم تحدث الهجمات أضرارا خطيرة بالحوار وتابع قادة الكنائس السير بمبادرتهم.

وفي بلد يتم فيها عادة تبسيط الحرب الأهلية باعتبارها مواجهات بين الشمال العربي والجنوب المسيحيي، تثير بعض وسائل الإعلام الحماسة حول ياو ياو من خلال وصفه بأنه "رجل الدين المتمرد"، وأصبح هذا المفهوم شائعا في أوساط الموظفين الأجانب في جوبا[٧٧]. وحقيقة فإنه من غير الواضح ما إذا كان ياو ياو قد خطط بالفعل لأن يصبح قسيسا في يوم من الأيام. أما الآن، وبصفته صاحب مصلحة سياسية، فقد رأى في وسطاء الكنيسة محاورا مألوفا، الأمر الذي يكون قد ساعد على إنطلاقة المحادثات. وعلى العموم فقد كان للكنائس دور تاريخي في عملية الوساطة في جنوب السودان، وزاد الدعم اللوجستي والمالي المقدم من المنظمات المسيحية العالمية من تعزيز وتوجيه قدراتها بشكل أكبر. وفي الواقع، ولربما تكون شبكة الكنائس هي الجهة التي تحظى بأكبر اعتراف في "المجتمع المدني" لجنوب السودان، وغالبا ما تكون الوحيدة المنظمة إدارياً بقدر يتيح لها الوصول إلى طاولة المفاوضات[٧٨]. ومع ذلك، لم تكن مبادرة وساطة رؤساء الكنائس تمثل رسميا فئة معينة من المجتمع له تظلماته ومطالبه، ولكنها بدلا من ذلك لعبت دورا محددا جدا ومرموقا كوسيط بين طرفين متحاربين. فقد قامت الإرساليات التبشيرية والعديد من المنظمات الدينية التي بذلت جهداً في التعليم المسيحي على مدى عقود من الزمن، بما في ذلك في معسكرات اللاجئين في دول مجاورة لجنوب السودان، بتدريب مجموعة من الأفراد ذوي المهارات

يمكنهم أداء هذا الدور. وربما يختار آخرون ترك المسار الديني بهدف السعي نحو مهن مختلفة. فمن غير المستغرب إذا أن النخبة المهنية الصغيرة ممن كان في مقدورهم الحصول على تعليم، مثل ياو ياو، قد ألتحقوا في غالب الأمر بكليات مسيحية قبل السعي إلى العمل لدى المنظمات غير الحكومية أو الوظائف السياسية. كما أنه ليس خروجاً عن المألوف، حين تم في النهاية تقسيم مقاطعة البيبور إلى محليات صغيرة في يوليو ٢٠١٤، أن أربعة من المرشحين لمناصب المحافظين الجدد كانوا قساوسة من المورلي[٧٩].

وبالرغم من نفوذها ومصداقيتها، لم تتمكن مبادرة وساطة رؤساء الكنائس بمفردها من المحافظة على استمرار عملية السلام. فإلى جانب الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي ومنظمة باكس لتغطية النفقات في أديس أبابا، كانت خبرات وقدرات الجهات الدولية الفاعلة على قدر من الأهمية على مدى سير عملية السلام: ليس فقط المنظمات غير الحكومية، بل أيضا قسم الشؤون المدنية التابع لمهمة حفظ السلام في الأمم المتحدة وخبراء الوساطة. وأكد سيلفا كير أن الاتفاقية مع فصيل الكوبرا تعتبر مثالا حول كيفية تمكن شعب جنوب السودان من حل مشاكلهم بأنفسهم، دون تدخل أجنبي (أي في مقابل محادثات السلام بقيادة إيغاد بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة) (Sudan Tribune, 2014a). وفي الواقع، حقق فصيل الكوبرا بالفعل هدفه في إشراك الأمم المتحدة في المفاوضات، ووضع بالتالي العملية تحت الإشراف الدولي واكتسب في نفس الوقت درجة عالية من الاعتراف السياسي[٨٠].

إدارية البيبور الكبرى والنزاع الأوسع

كانت محادثات السلام بين فصيل الكوبرا والحكومة مستمرة عندما أدت أزمة سياسية وطنية بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٣، بعد تسع سنوات من اتفاقية السلام الشامل وسنتين من الاستقلال، إلى تصعيد عسكري وأعادت البلاد إلى نزاع أهلي واسع الانتشار. فالإقتتال الذي دار بين فصائل متخاصمة موالية للرئيس سيلفا كير وأخرى موالية للنائب السابق للرئيس ريك مشار سرعان ما انتقل من جوبا إلى مناطق أخرى، ولا سيما أعالي النيل الكبرى. ومنذ ذلك الحين، ظلت التحالفات الناتجة تنشأ بإستمرار، ولم يكن ذلك بالضرورة حسب التمثيل العرقي الأكثر قبولا. وعلى سبيل المثال، على الرغم من النظر إلى الحكومة على أنها تخضع لهيمنة الدينكا، لم تتمكن منذ بداية النزاع سوى من تعبئة عدد ضئيل فقط من مقاتلي الدينكا في جونقلي. هذا وأصحاب المصلحة السياسية في بور لديهم خلافات قائمة منذ أمد بعيد مع بعض شبكات الدينكا في بحر الغزال، مسقط رأس سيلفا كير، كما توجد انقسامات داخلية بين مقاطعتي تويك الشرقية وبور الجنوبية، فيبنما ظل البعض رسمياً على ولائهم للحكومة، كانوا في الوقت نفسه

يحتفظون بعلاقات متقطعة مع عناصر من المعارضة. ومن جانبه، يرتبط مشار بشكل واضح في جونقلي مع "الجيش الأبيض" الذي يتألف بشكل رئيسي من مقاتلين من اللو نوير. وفي ولاية الوحدة، انضمت بعض فصائل النوير بول إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة، بينما بقي آخرون، بما في ذلك أعضاء الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى الآن على ولائهم لجوبا (ICG, 2014b, pp. 10–14; 2015, pp. 7–8; Small Arms Survey, 2015, pp. 4–6). وعلى الرغم من المفاوضات الرسمية التي تجري بقيادة إيغاد للتوسط في النزاع وبالرغم من الجهود التي تبذلها الجهات الدولية الفاعلة الأخرى مثل الترويكا[٨١] والاتحاد الأوروبي، فلا يبدو من المرجح أن النزاع سينتهي في وقت قريب. ويجب فهم اتفاقية ياو ياو للسلام في السياق الأوسع للحرب الأهلية الحالية.

انعقدت المحادثات بين الحكومة وفصيل الكوبرا في أديس أبابا بالتوازي مع المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة. وبتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٤، وقعت الحكومة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة وقفاً لإطلاق النار (IGAD, 2014a; Sudan Tribune, 2014b) لم يلبث أن تم انتهاكه. وبعد أسبوع من ذلك وبتاريخ ٣٠ يناير، صادقت على الورق على وقفا لإطلاق النار مع فصيل الكوبرا ما زال قائما حتى بداية مارس ٢٠١٥ (Radio Tamazuj, 2014c). ووقع الطرفان الاتفاق النهائي بتاريخ ٩ مايو (GRSS and SSDM/A-Cobra Faction, 2014)، في نفس اليوم الذي تم فيه توقيع وقف آخر لإطلاق النار سرعان ما تم إنتهاكه مع الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة (Al Jazeera, 2014). وعلى الرغم من أن الوثيقة لم تلب كافة مطالب ياو ياو المتعلقة بولاية منفصلة، إلا أنها اعطت امتيازات ملحوظة للمتمردين: إستناداً على "مبدأ الآمركزية في الدولة"، فقد وضعت الأساس لتشكيل إدارية البيبور الكبرى الجديدة لتتألف من مقاطعتي من مقاطعات ولاية جونقي هما البيبور وفشلا (أنظر الإطار ٢). وسيحكم المنطقة الجديدة حاكم إداري "يعادل من حيث المنصب حاكم الولاية" (GRSS and SSDM/A-Cobra Faction, 2014). وبحسب الاتفاقية، تنقسم إدارية البيبور الكبرى إلى ست مقاطعات يتم إنشائها بما يتوافق مع قانون الحكومة المحلية لسنة ٢٠٠٩ [٨٢]، بعد إجراء مشاورات بشأن المحليات أو المحليات الفرعية التي يتعين ترفيعها. وسيتم إنشاء صندوق تنمية خاص من الموازنة الوطنية بهدف توفير الخدمات والبنية التحتية، "وسد فجوة تأخر التنمية في المنطقة". ويتعين أن يتم دمج وتدريب وإنتشار أعضاء فصيل الكوبرا السابقين في الجيش والشرطة والقوات النظامية الأخرى "داخل حدود إدارية البيبور الكبرى" (أنظر الجدول ١)، الأمر الذي تضطلع بمهام تنظيمه لجنة

عسكرية فنية مشتركة تتألف من أعضاء في فصيل الكوبرا ووزارتي الدفاع والداخلية، وتشرف عليه هيئة مراقبة تتألف من فصيل الكوبرا وطاقم موظفين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بقيادة مبادرة وساطة رؤساء الكنائس (GRSS and SSDM/A-Cobra Faction, 2014).

وفي خطوة من المحتمل أن تكون مخصصة لتيسير العملية، قام جون كونج نيون، حاكم تصريف الأعمال في جونقلي (اختاره كير كبديل للمحافظ السابق كول مانيانق جوك، وهو الآن وزير الدفاع)، بتعيين عضوين في البرلمان من المورلي في مناصب مرموقة في بور. وتم تعيين الوزير السابق للشباب والثقافة بابا ميدان نائبا للحاكم بتاريخ ٢٨ مارس (Sudan Tribune, 2014c)، في نفس اليوم الذي تم فيه توقيع مسودة اتفاقية في أديس أبابا تضع الخطوط العامة لإدارية البيبور الكبرى[٨٣]. وبتاريخ ٦ مايو، تم تعيين جودي جونقلي بويوريس، الناطق الرسمي السابق عن مجلس الولاية، وزيرا للمعلومات والاتصالات قبل ثلاثة أيام فقط من توقيع اتفاقية السلام النهائية (Sudan Tribune, 2014d). وهذه الترشيحات الجديدة، بينما تأتي كرد على الادعاءات بان المورلي لا يحظون بتمثيل سياسي، إلا أنه ربما تكون في الوقت نفسه قد يسرت الطريق أمام عملية سلام قد تخسر نتيجة لها بعض الشخصيات من المورلي ممن لم يشاركوا في المحادثات.

وبعد بضعة أيام من الاعتراف الرسمي بإدارية البيبور الكبرى، اقترح رئيس وفد فصيل الكوبرا في إثيوبيا، العقيد خالد بطرس بورا، أنه ليس بوسع الحكومة ولا الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة قتال فصيل الكوبرا. وفي مقابلة أجريت معه في اغسطس ٢٠١٤، أومأ بتحريك يديه اليمنى واليسرى صعودا وهبوطا كمحاكاة لحركة الميزان قائلا: "نحن عامل حاسم في التوازن"[٨٤].

وفي الواقع، من مصلحة فصيل الكوبرا أن يحافظ على الحياد في الحرب الأهلية. وحيث أن الأعمال العدائية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان توقفت، فقد تم استئناف محادثات السلام المحلية والزواج بين المورلي والنوير في البيبور وأكوبو، وتم فتح الطريق الرئيسي الذي يربط بين المقاطعتين أمام الحركة التجارية[٨٥]. وهناك مثال توضيحي آخر: نفذ أفراد من المورلي هجوما على مدنيين من النوير في مقاطعة أورور مباشرة بعد توقيع اتفاقية السلام في شهر مايو[٨٦]. وحسب ما ذكره المحافظ جشوا كوني، قام بتنفيذ الهجوم أفراد ينتمون إلى فصيل الكوبرا[٨٧]. ولكن أثناء عودتهم إلى مقاطعة البيبور، قام ٥٠٠ رجل من فصيل الكوبرا بترصدهم وقطع الطريق عليهم وأعيدت الماشية فورا إلى أورور – وهذه حادثة غير مسبوقة تقريبا[٨٨].

الجدول رقم ١ **صندوق الادماج والتطوير وفق مصفوفة تنفيذ منطقة بايبور الإدارية الكبرى**

الادماج

النشاط	الجهة المنفذة	الإطار الزمني	التمويل	المكان	المرجع
تعيين الحاكم الإداري	الرئيس	٤٥ يوما من اتفاقية السلام		جوبا إدارية البيبور الكيرى	المادة ٥
تأسيس اللجنةالعسكريةالفنيةالمشتركة	الرئيس	٧ أيام من تعيين الحاكم الإداري	حكومة جمهورية جنوب السودان	جوبا	المادة ١٤
بدء مسح وادماج وتدريب قوات فصيل الكوبرا	اللجنة العسكرية الفنية المشتركة، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	14 يوم من تعيين الحاكم الإداري	حكومة جمهورية جنوب السودان	منطقة بايبور الإدارية الكبرى	المادة 14
الانتشار في قوات منظمة	وزير الدفاع، شؤون قدامى المحاربين، والداخلية		حكومة جمهورية جنوب السودان	إدارية البيبور الكبرى	المادة 14
مسح المعاقين، الأطفال، والجنود كبار السن	اللجنة العسكرية الفنية المشتركة،نزع السلاح والتسريح وإعادةالإدماج، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	كما هو الحال مع المسح العام	حكومة جمهورية جنوب السودان	إدارية البيبور الكبرى	المادة 14

صندوق التنمية

النشاط	الجهة المنفذة	الإطار الزمني	التمويل	المكان	المرجع
تأسيس صندوق تنمية خاص	الرئيس	بالتزامن مع تأسيس إدارية البيبور الكبرى	متنوعة، بما في ذلك الرئيس *	جوبا	المادة ٨
تأسيس فريق ادارة الصندوق	الرئيس	بالتزامن مع تأسيس إدارية البيبور الكبرى	حكومة جمهورية جنوب السودان	جوبا	المادة ٨

* وجهت دعوة مفتوحة إلى وكالات الإغاثة الانسانية للمشاركة مع الحكومة في تحمل هذا العبء

المصدر: مصفوفة التنفيذ المرفقة باتفاقية السلام بتاريخ ٩ أيار ٢٠١٤ (حكومة جمهورية جنوب السودان والجيش/ الحركة ا لديمقراطية لجنوب السودان، فصيل الكوبرا، ٢٠١٤)

الإطار ٢: **مختبر للفدرالية؟**

طالب ياو ياو يولاية جديدة، ولكن حكومة جمهورية جنوب السودان رفضت ذلك على أساس أن جنوب السودان، وفقاً للدستور الانتقالي، يتألف (ويجب أن يبقى) من عشر ولايات[٩١]. كما حددت اتفاقية السلام: "أن الولاية التي يقترح فصيل الكوبرا التابع للجيش/ الحركة الديمقراطية لجنوب السودان إنشاءها في أراضي البيبور الكبرى سيتم أنشاءها ضمن الإطار الدستوري المتضمن العملية الجارية لوضع دستور الجمهورية". والوضع القانوني غير المعتاد للإقليم الجديد يجعله ضعيفا ومؤقتا. ونظرا إلى أن النزاع الحالي عطل عملية التحول الديمقراطي الجارية، يبقى من غير الواضح ما إذا كانت إدارية البيبور الكبرى ستصبح واقعا نافذا بحلول الوقت الذي تحقق فيه الدولة الدستور الدائم. ومهما يكن من أمر، صادق البرلمان ومجلس الولايات على الإدارة الجديدة وأصدر الرئيس مرسوما بتأسيسها بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٤ (Sudan Tribune, 2014f). وأصبح ياو ياو رسميا الرئيس الإداري بتاريخ ٣٠ يوليو (Sudan Tribune, 2014g)، وتبع ذلك في سبتمبر ترشيح نائب الرئيس ومحافظي المقاطعات، وتم تعيين إداريون آخرون بوظيفة شبه وزير في اكتوبر (Radio Tamazuj, 2014d; Sudan Tribune, 2014h).

وتعتبرهذه بالنسبة لفصيل الكوبرا انتصارات ملموسة ومنصوص عليها قانوناً، الأمر الذي يلبي مطلبه الرئيس المتمثل في الاستقلال عن بور، في الوقت الذي ارتفعت وانتشرت في البلاد الأصوات منادية بالفدرالية. وبعيد توقيع ياو ياو على اتفاقية السلام التي تعطي الحياة لإدارية البيبور الكبرى، أيدت الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة هذه المطالب بشكل استراتيجي (Radio Tamazuj, 2014e). وحاول مشار من خلال قيامه بذلك تعزيز موجة متصاعدة من التوتر بين كير وحكام الولايات الاستوائية وهم من أقوى المشجعين صراحة على النظام الفدرالي. واقترح تقسيم الولايات العشر من جنوب السودان إلى ٢١ ولاية فدرالية، وأن تكون العاصمة الجديدة في رامسيل. وترتبط الولايات الجديدة مع حدود المقاطعات الاستعمارية كما كانت عليه عام ١٩٥٦، والبيبور واحدة منهم (Radio Tamazuj, 2014e). ويبدو بشكل واضح أن هذه الحركة تستهدف أنصار الحركات التخصيصية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك ياو ياو الذي كان مشار يأمل في اجتذابه إلى جانبه من الحرب الأهلية.

غير أن حالة إدارية البيبور الكبرى تتبع مسارها الخاص ولا يمكن اعتبارها ببساطة سابقة في مجال الفدرالية. ومع أن إعلان جبل بوما والبيان الرسمي الصادر عن جيش/ الحركة الديمقراطية لجنوب السودان عبرا عن الحاجة إلى "اتحاد متعدد القوميات" ليحل محل "اللامركزية باعتبارها سياسة الهيمنة " (SSDM/A, 2013a; 2013b)، ولكن حين جلس فصيل الكوبرا على طاولة المفاوضات وضع جانبا الجوانب الأكثر طموحا من روايته الإصلاحية وركز على الوصول إلى تسوية لامركزية تتماشى مع الواقع (ولاية في الحالة المثالية)، لكن مع ذلك تعكس تفويض السلطات القائم من الحكومة القومية إلى حكومات الولايات. وكان تجاوز بور هو المطلب الحاسم. وفي الواقع، سيكون هذا هو الإنجاز الأكثر شعبية بين مؤيدي اتفاقية السلام من قبيلة مورلي. وجرت المفاوضات التي يمكن أن تؤدي إلى تحويل جذري لخريطة ولاية جونقلي الإدارية بين ممثلين عن الحكومة برئاسة كليمينت جاندا، الذي يتبع لكير

مباشرة، ووفد من قيادة فصيل الكوبرا، ويعتبر هذا بالتالي إقصاء لشخصيات سياسية هامة في حكومة جونقلي. وتشكيل ولاية منفصلة ظهر جلياً كهدف رئيس لفصيل الكوبرا، تاركاً الإصلاحات القومية في المؤخرة. وإدارية البيبور الكبرى ستكون حالة مثيرة للإهتمام من التشظي الإداري (والمناطقي)، في مقدورها أن تجد الكثير من المؤيدين بين المهمشين الذين يطالبون بشكل مشروع بتمثيل سياسي، شأنها في ذلك شأن معظم مطالب الفدراليين. لذا فإن تجربة بايبور الكبرى ستعمل على الأقل كمرجع لتقييم ما إذا كان هذا النوع من المبادرات يمكن أن يكون وسيلة لمستوى أوسع من المشاركة في الحكامة أو ينتج بدلا من ذلك حالات عدم مساواة من خلال نقل توازن القوى على حساب الأقليات السياسية الجديدة – على الأرجح على أساس الإنتماء العرقي.

ولم ترد تقارير حول وقوع أي غارات على مدى عدة أشهر بعد هذا العمل الصارم، وعلى الأرجح أن يكون ذلك بسبب موسم المطر. وحسب ما ذكره محافظ بور، وقعت غارة في نهاية شهر اكتوبر (Sudan Tribune, 2014e)، في حين ادعت المصادر أن أفراد من المورلي نفذوا ثلاث غارات من محلية البونج، مقاطعة أكوبو، في الفترة ما بين ٢٨ و ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤ [٨٩]. وفي بداية فبراير ٢٠١٥، حمل جون كونج نيون حاكم جونقلي مسؤولية الهجوم الذي وقع محلية جالي في مقاطعة بور على مغيرين من البيبور الكبرى (Sudan Tribune, 2015a). وفي حين تعتبر هذه التقارير التي صدرت مؤخرا، في حال ثبوتها، سببا لإثارة هواجس جدية، فقد طرأ تغيير كبير في اللهجة تمثل في إعادة الماشية. وبعد سنوات من حملات نزع السلاح العنيفة، لم تؤدي الإعلانات عن تدريب الشرطة، ونشر جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى نتيجة تذكر، وأظهر فصيل الكوبرا أنه من الممكن وقف أو على الإقل احتواء الغارات دون استهداف المدنيين الأبرياء بالضرورة.

ومن المثير للاهتمام أنه في منتصف عام ٢٠١٣ دارت شائعات بين النازحين المورلي في جوبا حول احتمال أن يستميل ريك مشار أصوات قبيلة ميورل في الانتخابات الرئاسية القادمة[٩٠]. وقد يكون هذا مفاجئا، نظرا لدورة الهجمات بين أكوبو والبيبور خلال عام ٢٠١٣. وفي حال حدثت استمالة، فقد وضعت مبادرة القساوسة ومباركة سالفا كيير حدا لها. وبالنسبة إلى كيير، ضمنت الموافقة على وقف إطلاق النار مع فصيل الكوبرا عدم انضمام قوات ياو ياو إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة في النزاع الأهلي، مما جنب الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي استنفد بالفعل كافة موارده سيناريو كارثي محتمل (ICG, 2014a, p. 10). ومن هذا المنطلق، يعتبر السلام في البيبور – واتفاقية إدارية البيبور الكبرى– نتاجا للحرب الحالية. وفي الواقع، على الرغم من أن القتال بين الحكومة وفصيل الكوبرا

قد توقفت قبل بضع شهور من الأزمة التي حدثت في ديسمبر ٢٠١٣، بدأت محادثات السلام الرسمية التي اتسمت بتقديم تنازلات من جانب الحكومة بعد وقف اطلاق النار في يناير ٢٠١٤، وذلك عندما كان الرئيس بحاجة ملحة إلى تركيز جميع قواته على جبهة أخرى.

العلاقات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وفصيل الكوبرا: التكامل والعيش المشترك

أحد المحاور الهامة في محادثات أديس أبابا كان هو التوصل إلى تسوية بشأن الترتيبات الأمنية وادماج فصيل الكوبرا في قطاع الأمن. هذا وعندما قبل ديفيد ياو ياو العفو الرئاسي في العام ٢٠١١، أرسلت الميليشيات التابعة له إلى مركز تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان في شرق الاستوائية وفي فترة لاحقة إلى غرب بحر الغزال. وعلى النقيض من ذلك، نصت اتفاقية عام ٢٠١٤ بوضوح أن ادماج فصيل الكوبرا في الجيش القومي، فضلاً عن نشره وتدريبه، سيتم ضمن حدود إدارية البيبور الكبرى. وعلاوة على ذلك، أضافت بعض المصادر أنه من المتوقع أن تبقى قوات المتمردين السابقين في البيبور الكبرى لمدة ثلاث سنوات[٩٢]. وهذا جزء من استراتيجية ياو ياو للحفاظ على تأثيره السياسي من خلال الإبقاء على السيطرة على قواته، وخاصة في المرحلة الانتقالية التي تسبق التطبيق الفعال للامتيازات الحكومية، بما في ذلك الإفراج عن التمويلات التنموية الموعودة للبيبور الكبرى وتقديم دعم مالي لتسيير الأعمال الإدارية المعتادة.

ويعتبر الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان نعمة ممنوحة إلى ياو ياو. فقد كان قادرا خلال فترة التمرد على توسيع قاعدته الشعبية بفضل يعود بصورة رئيسية لقدرته على الوصول إلى الأسلحة والتي كان يوزعها كحوافز للانضمام إلى فصيل الكوبرا. أما الآن، وقد وقع على اتفاقية السلام، فإن الوظائف هي المورد الأساسي الذي يمكنه من النجاح في ضمان سلطته السياسية. والمرغوبة أكثر هي المناصب المختلفة التي ستنتج عن إنشاء الأقسام الإدارية والمقاطعات والمحليات الجديدة (أنظر الإطار ٣)[٩٣]. ولكن عددا أكثر سيأتي من التجنيد في الجيش والقوات الأخرى. وبعد اتفاقية السلام، لم يكن هناك أي تقديرات واضحة عن عدد الجنود الذين سيتم ادماجهم. وادعى البعض أن سيلفا كير وعد بتجنيد ٢٠,٠٠٠ جندي من المورلي[٩٤]. وعلى الرغم من أن هذه الادعاءات غير قابل للتصديق، إلا أنها تشير إلى الطلب على الرواتب من قبل رجال كثيرين كانوا قد تطوعوا كمقاتلين متمردين.

على أن الأمر الذي ينطوي على قدر كبير من الإلتباس هو عملية التسليم والتسلم أو العيش المشترك بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في المراكز الرئيسية والمتمردون السابقون العائدون إلى البلدة. وعلى سبيل المثال، كان مجرد وجود المحافظ جشوا كوني في البيبور مؤشر لمخاطر لأنه كان من المعارضين الرئيسيين للتمرد. وفي اللحظة التي بدأ فيها الرئيس بقراءة مرسوم تأسيس إدارية البيبور الكبرى على التلفاز في نهاية يوليو، كانت قوات فصيل الكوبرا تحت قيادة أدوك أقول وسبت كور كور متمركزة في تينيت بالقرب من كافاكوك التي تبعد مسيرة نصف ساعة عن البيبور. وأفادت مصادر أن للقوات المتمركزة في لوكانقلي وقرموك لم يكن مسموح لها بالذهاب إلى البيبور ما لم تقم بتسجيل أسلحتها.

وأحد مواضيع النقاش الساخنة هو ما يتعلق بحقيقة أن إدارة كوني كانت لا تزال تتحصل الضرائب في البلدة، الأمر الذي يتداخل مع الضرائب التي يفرضها المتمردون والتي بدءوا بتحصيلها بالفعل خارج البلدة على الطرقات الرئيسية[٩٥]. وتحصيل الضرائب باعتباره ممارسة للسلطة يعتبر أمر له تداعيات مادية ورمزية. فعى سبيل المثال، عندما قام الرئيس بإعفاء المحافظ من منصبه اعتبارا من ١٢ اغسطس (Radio Tamazuj, 2014f)[٩٦]، أخبر ممثلوا فصيل الكوبرا أحد عمال الإغاثة في البيبور أن على المنظمات غير الحكومية أن تتحدث معهم في الوقت الحالي بدلا من كوني لأنهم، كما قالوا، من يتولون المسؤولية وهم الجهة الوحيدة التي تتحصل الضرائب في السوق[٩٧].

وإلى جانب هذه النزاعات، بتاريخ ١٨ اغسطس جاءت مجموعة كبيرة من فصيل الكوبرا مدججة بالسلاح من تينيت، وعبرت من أمام قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وواصت سيرها صوب البيبور. رحب بهم قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في مكتب الإدارة ثم أخذهم إلى السوق. ومنذ ذلك اليوم، بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان وفصيل الكوبرا القيام بالدوريات سويا في البلدة، وكان من الصعب التمييز بينهما، حيث أن الأول زود الأخير بزي رسمي جديد[٩٨]. وبتاريخ ٣٠ اغسطس، أطلق القائد أدوك نداءا عاما لتقديم الطلبات وذلك من خلال إعلان مكتوب بخط اليد تم تعليقه على شجرة أمام مركز شرطة البيبور. إبتداءً من ذلك اليوم ولفترة سبع أيام فتح باب التجنيد في الشرطة، وقوات السجون، فرق الإطفاء، وحماية الحياة البرية. وعلاوة على ذلك، كان من المتوقع أن يأتي ياو ياو من جوبا في وقت قريب وتجمع حرسه في البيبور قادمين من قمروك[٩٩]. وبمجرد مغادرة جشوا كوني بتاريخ ٢٠ اغسطس، تم تفريغ منزله وتجهيزه لاستضافة ياو ياو وغيره من المسؤولين. ونشأت توترات مجددا

في ديسمبر ٢٠١٤ عندما تم تعيين كوني مؤقتا كقائد للجيش الشعبي لتحرير السودان في البيبور. وأفادت مصادر أن تعينه سرعان ما تم إلغاءه بعد احتجاج من ياو ياو شخصياً (Bubna, 2015).

ولم يبدأ الاندماج في قمروك إلا بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٥. وتم تعليقه على الفور تقريبا، وأفادت المصادر أن ذلك كان بسبب عدم وضوح اللوائح المتعلقة باندماج كبار الضباط[١٠١]. وإلى جانب إجراء المسح، قام فصيل الكوبرا بتسريح ٢٤٩ من الجنود الأطفال في بلدة قمروك في يناير و٣٠٠ آخرون في فبراير في إطار خطة لتسريح ما مجموعه ٢,٠٠٠–٣,٠٠٠ طفل بنهاية عملية الاندماج (Radio Tamazuj, 2015).

وازدات الأوضاع تعقيدا في بوما، عندما تردد معظم السكان في العودة بعد اشتباكات وقعت في مايو ٢٠١٣ بين فصيل الكوبرا والجيش الشعبي لتحرير السودان[١٠١]. كان الكثيرون موجودون في إثيوبيا ولم يشرعوا في العودة سوى بشكل بطيء، بينما كان بعض رعاة الماشية في لاباراب بالقرب من مواقع المتمردين. وقد كانت عملية التسليم والتسلم والعيش المشترك بصورة عامة تنطوي علي مصاعب. وفي يوليو ٢٠١٤، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان ما يزال مسيطرا على إيتي في بوما السفلى، وكان جنوده متمركزون في الأكواخ المحلية والمدارس، كما كان يحتل منطقة نيات، على مسافة ١٠ كم من البلدة، التي لا تبعد كثيرا عن مناجم الذهب في نقالانقورو، على الطريق إلى أسواق ديما في إثيوبيا[١٠٢]. وظهرت في البلدة علامات وقوع مواجهات داخلية كبيرة في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان في فبراير، وذلك في أعقاب الأزمة في جوبا عندما قام الحاكم الإداري المنحد من النوير ومعظم الجنود المنحدرين من النوير والمتمركزين في بوما بالانشقاق والانضمام إلى قوات ريك مشار. وفي الأثناء، تعرضت الكثير من المساكن والمجمعات التابعة للمنظمات غير الحكومية للتدمير. وبعد اتفاقية إدارية البيبور الكبرى بقيت بوما تحت سيطرة قوات تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة ضابطين من دينكا بور قيل أنهما مقربان من وزير الدفاع كول مانيانق جوك (حاكم جونقلي السابق)، بينما كانت الكتائب الموجودة في تلال ماروا تتألف من قوات نظامية من الفرقتين الثانية والثامنة[١٠٣]. وفي نهاية يونيو، انتقل حوالي ٥٠٠ رجل من فصيل الكوبرا من لاباراب إلى القرب من البلدة في منطقة يشار إليها إما باسم نغاناغيدي أو غيسيكوانياو، تقع بين إتي ونيات، على الطريق الواصل بين البلدة ومناجم الذهب. ولم يكونوا موضع ترحيب: وأفادت مصادر أن القادة في بوما أرسلوا لهم رسالة تفيد بأنهم لا يعترفون بتشكيل إدارية البيبور الكبرى[١٠٤]. وتفيد مصادر بأن إقلاع قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان عن سلوكهم تطلب توجيه تحذير مباشر من رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، بول مالونق أوان (حاكم شمال بحر الغزال سابقا)، الذي قام بزيارة بوما[١٠٥]. وأفادت المصادر، أنهم علقوا

في نزاع داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان بين شخصيات سياسية بارزة من بور وبحر الغزال[١٠٦].

وبتاريخ ١٨ اغسطس، وعلى الرغم من أن فصيل الكوبرا كان لا يزال مقيما خارج بوما، سمح لحراس الحياة البرية بالدخول إلى البلدة لاستئناف نشاطاتهم في حديقة بوما الوطنية، حيث يتم تنفيذ برنامج عابر للحدود للحفاظ على الطبيعة في بوما وقامبيلا بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

الإطار ٣: **المناصب التنفيذية في منطقة بايبور الإدارية الكبرى**

الرئيس الإداري: ديفيد ياو ياو

نائب الرئيس للشؤون المالية والإدارية: جوزيف ليليموي

نائب الرئيس للخدمات: أبيي أوجولو أوشندو

الأمين العام: القس أوروزو لوكاين

المستشارين

الشؤون الأمنية والسياسية: بيترقوزولو ميز

التنمية الادارية والاقتصادية: أوشان ديفيد بيتش

السلام والمصالحة: جون توان نقاريو

المسؤولون الإداريون (المناصب شبه الوزارية)

الحكومة المحلية وإنفاذ القانون: كادي كيديشو تاوان

الشؤون الإنسانية: العميد بابا إيزاك نياتي

التعليم: القس حسن واوو

المالية: أوكوني سيمون موريس

البنية التحتية المادية: قيروتش تاني كوروك

الزراعة: قور حسن أوديل

الثروة الحيوانية: القس جيريمايا لوتيبي كوروك

الإعلام: سام ديفيد

الصحة: جيمس تشاتشا كوني

الثقافة والشباب والرياضة: وليام بالثابو

محافظو المقاطعة

مقاطعة كوبال (قمروك): أكوتميز أديكير

مقاطعة البيبور: ناكوري كيليقا

مقاطعة فرتين: القس جيمس أليي

مقاطعة لوكانقلي: سيمون علي

مقاطعة بوما: بيكو كوني

فشلا الجنوبية: اوموت أتشاو

فشلا الشمالية: اوموت أقول

وتم تعيين العقيد فورقول أوليو المنحدر من المورلي، بديلا للعميد كولور باينو، قائد حرس الحياة البرية الذي قتله الجيش الشعبي لتحرير السودان عام ٢٠١٣ [١٠٧]. وفي نهاية أغسطس، رحل القائدان المنحدران من الدينكا وأصبح العميد في الجيش الشعبي لتحرير السودان جون ماما المنحدر من المورلي مسؤولا عن القوات في بوما، مما يمكن أن يسهل إحتمال اندماج فصيل الكوبرا[١٠٨].

وحتى فبراير ٢٠١٥، ظلت مسألة الاندماج إحدى المحاور الحاسمة والأكثر دقة من اتفاقية السلام- على الرغم من التطورات الإيجابية ورغبة الكثير من المورلي في الانضمام للجيش. والهشاشة المؤسسية لإدارية البيبور الكبرى تجعل من الثقة المتبادلة أمرا صعبا. ونتيجة لذلك، فإن علاقة الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان- فصيل الكوبرا تحتفظ بطبيعتها المزدوجة باعتبارها مقابلة بين حزبين سياسيين ومنظمتين عسكريتين. وكما يقترح القسم التالي، فإن الهشاشة السائدة يمكن أن تتفاقم بسبب استياء فاعلين سياسيين في كل من البيبور وجونقلي الكبرى تم اقصاؤهم من المفاوضات التي جاءت بإدارية البيبور الكبرى إلى الوجود.

٧- التحديات المستقبلية لإدارية البيبور الكبرى

سياسات جونقلي في البيبور الكبرى

توقيع اتفاقية السلام وتشكيل إدارية البيبور الكبرى حدد بداية لتجدد العلاقة بين فصيل الكوبرا وسيلفا كير الذي كان هدفاً أساسياً لتعليقات تحقيرية وبيانات صحفية ظلت تصدر من الحركة التمردة قبل بداية مرحلة الحوار ضمن محادثات السلام. ولم يتجنب الرئيس خطر تكوين تحالف بين ياو ياو وريك مشار فحسب، بل بدأ يكسب شعبية جديدة في البيبور، حيث صار ممكناً بشكل مفاجئ أن تقابل أهالي من المورلي يرتدون قمصانا تحمل صور كير وشعارات تمجد السيادة الوطنية. ومن جانب آخر، فإن إدارية البيبور الكبرى تنطوي على استقلال عن الحكومة في بور التي يعتبرها معظم المورلي مصدرا لتهميشهم واضطهادهم، وخاصة في عهد الحاكم كول مانيانق (أنظر الإطار ٤). وعادة ما كانت تتهم قطاعات من حكومة الولاية بحجب الموارد والخدمات عن سكان مقاطعة البيبور، بل وأيضاً بنشر الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال حملات نزع السلاح في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢[١٠٩]. وبصفة عامة ينظر إليها بإعتبارها مسؤولة عن محاولة ترسيخ سيطرة شبكات الدينكا على بوما منذ الحرب الأهلية الأخيرة، عندما كانت البلدة تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان والبيبور تحت قيادة السلطان اسماعيل كوني[١١٠].

وبعد اتفاقية السلام، أصبح بعض الفاعلين السياسيين عرضة للخسارة نتيجة لإنشاء إدارة مستقلة تحت قيادة فصيل الكوبرا الذي لا يملكون أي نفوذ عليه. وفي مايو ٢٠١٤، قال وزير الدولة جودي جونقلي أنه نظرا للوضع المستقل الجديد للبيبور الكبرى فإن بعض الساسة في بور، مثله، يمكن أن يفقدوا مناصبهم لأنه قد جرى إنتخابهم عبر دوائر في البيبور وفشلا (Sudan Tribune, 2014i). وبرزت إلى السطح شكوك بأن هذه الشخصيات قد يكون لها مصلحة في زعزعة استقرار عملية تنفيذ إدارية البيبور الكبرى (أو يمكن أن يتوقع منها ذلك) بهدف الاحتفاظ بأدوارهم ومواقعهم وامتيازاتهم. إلا أنه وفي بداية أغسطس، في أوج الأيام الأولى بعد توقيع قانون إدارية البيبور الكبرى، اجتمع الساسة الهامين والشخصيات البارزة من المورلي دون استثناء تقريبا في فنادق جوبا: ياو ياو وحاشيته، واسماعيل كوني، وبابا ميدان، وجشوا كوني، وبعض أعضاء البرلمان، وزعماء، وأعضاء كنائس، وآخرون. كما حضر للتجمع شخصيات من جوبا وبور والبيبور[١١١]. وبحسب اتفاقية السلام، سوف يتم تخصيص الكثير من المناصب الجديدة، ليس في البيبور الكبرى فقط، بل من المحتمل على المستوى القومي أيضاً، بما في ذلك مستشارين للرئيس ووزراء وسفراء ودبلوماسيين. وفي تلك الأيام كان الجميع يقابلون بعضهم البعض سواء بشكل

الإطار ٤: **حكاية "النقالام" في بوما**

وفق ما رواه الكثير من المورلي الذين جرى إستطلاعهم، حاولت شخصيات مؤثرة من بور خلق انقسام سياسي في أوساط المورلي من خلال تحفيز سياسيين محليين على الترويج لهويتين عرقيتين مختلفتين بين بوما والبيبور: هوية "نقالام" مقابل هوية "مورلي" على التوالي[١١١]. وفي الواقع، ازداد الخطابات التي تعمل على التفريق بين المورلي ونقالام في السنوات التي تلت الاستقلال، وذلك إستناداً على المسمى الذي ظل منذ أمد بعيد الرعاة الزراعيين من المورلي الذين يقطنون وادي البيبور يطلقونه على المزارعين من المورلي الذين يقطنون هضبة بوما : وحسب ما ذكره بازيت لويس، الذي أجرى بحثا إثنوغرافيا خلال فترة تكليفه كمحافظ لمقاطعة البيبور في أربعينيات القرن الماضي، فإن عشيرة الأولقينيون، وهم من مورلي بوما، قد درجوا على الزواج من أهالي نقالام في إثيوبيا. وعلى صعيد متصل، أطلق رعاة الماشية في المناطق السهلية اسم "نقالاميت" على أي فرد من المورلي لا يملك ماشية (أي من ليس لديه القدرة على دفع مهر العروس) وعلى أهالي المورلي القاطنين في بوما بصفة عامة (Lewis, 1972, p. 54). وفي دراسته اللغويه، فإن ليونيل بيندر (1977, 2 p.) قد أدرج المورلي ونقالام بحسبانهم أقوام مختلفون. وتوصلت عالمة الأنثروبولوجيا إليزابيث أندريتا (١٩٨٩)، التي أجرت بحثا في المنطقة في بداية الثمانينيات، إلى أن الناس في البيبور وبوما كانوا يتشاطرون هوية واحدة وهي المورلي.

وبأخذ كل هذا في الاعتبار، فلن يكون من المقلق أو غير المسبوق إذا ظهرت هويات عرقية جديدة مرة أخرى في تاريخ الهجرة الطويل للأراضي الحدودية الأثيوبية السودانية، إستناداً على طرق معينة للوصول إلى الأراضي أو الحصول على تمثيل سياسي في الحكومة المحلية. وتوفر الحكايات التي يرويها المورلي عن كيف انقسموا عن الديدينقا واللانقاريم، على سبيل المثال، دليلاً أكبر على هذا التنقل الإجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن الجدل حول ما يلزم لتكوين "قبيلة" حقيقية يكاد لا يفضى سوى لتأجيج "القبلية". ولكن المقلق هو أن يقوم التسابق على الموارد بتحويل الهجرة إلى نزوح قسري- وهي النزعة التي تزايدت في مقاطعة البيبور. وكما قال بعض الأفراد من المورلي، المشكلة مع قصة "نقالام" هي أن الحكومة قد روجتها لتقويض التماسك السياسي بين المورلي. وكما تمت الإشارة إليه سابقا، كانت مقاطعة شرق وغرب البيبور معقلا لخصماء متحاربين خلال العقود القليلة الأخيرة من النزاع. وعندما هاجم فصيل الكوبرا بوما في شهر مايو، لم يكن ينظر إلى ياو ياو بالضرورة على أنه المحرر. ومع أن سجله من الإنتهاكات ضد المدنيين المورلي يعتبر نسبياً متواضع، إلا أن الكثير من سكان بوما لم يكن لديهم علم بما قد تقدم عليه قواته فكان أن هربوا بأعداد كبيرة صوب إثيوبيا، وذلك حتى قبل أن يستعيد الجيش الشعبي لتحرير السودان سيطرته على البلدة وينتقم من السكان وممتلكاتهم[١١٢]. وهذا التاريخ كان بمثابة أرض خصبة لتعزيز التباينات. وما يجدر ذكره أن كول مانيانق وقع في يونيو ٢٠١٣ أمرا بتحويل بوما إلى مقاطعة فرعية وأحال تبعيتها الإدارية من مقاطعة البيبور إلى مكتب الحاكم. وفي هذا الجسم الإداري الجديد قام بتعيين بعض المؤيدين الرئيسيين من المورلي لخطاب "نقالام"[١١٣]، مما زاد من الشكوك بأن هذا كان جزءا من خطة للإستيلاء على الموارد المحلية التي تفيد المصادر بأن منطقة بوما تزخر بها[١١٤].

تغيرت الأوضاع بشكل دراماتيكي بعد تشكيل إدارية البيبور الكبرى. فالسياسيون من المورلي الذين يقال أنهم كانوا يعملوا تحت تأثير بور قد تمت تنحيتهم من بوما، وبعضهم غادر حفاظا على سلامته. ولكن ثمة مخاوف قد برزت من جديد بأن أفراد من المورلي في صفوف حكومة جونقلي- أو على الأقل تربطهم صلة بعاصمة الولاية- قد يقوضون اتفاقية السلام.

رسمي أم غير رسمي. وفي أيام الآحاد من كل أسبوع، كانت كنيسة المورلي المتواضعة الواقعة قرب سوق جبل، التي استقبلت الكثير من النازحين عام ٢٠١٣، تعج بأشخاص يرتدون بدلات وربطات عنق، وتقف في المنطقة المحيطة بها سيارات دفع الرباعي. وكانت الأوضاع تبدو واعدة وإحتفالية: وبتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٤- قبل يوم واحد من إصدار الرئيس لمرسوم تأسيس إدارية البيبور الكبرى- أدلى جودي جونقلي (الذي ترشح لمقعد دائرة قمروك- بوما الانتخابية ضد ياو ياو عام ٢٠١٠) ببيان تصالحي عبر وسائل الإعلام مؤكدا أنه يتوقع أن يصبح ياو ياو رئيس إدارية البيبور الكبرى، وذلك لأنه قام بتشكيل فصيل الكوبرا ويعرف ما يجب القيام به من أجل أهالي المنطقة (Radio Tamazuj, 2014h).

على ان الحماسة العامة لم تدم طويلا. فحسب ما ذكره مراقبون دوليون، سرعان ما أصبح من الواضح أنه ليس أمام متقلدي المناصب من المورلي في بور أدني فرصة للحصول على مكافآت مرموقة من فصيل الكوبرا[١١٦]، بينما التخوف من قيام بعض الجهات الفاعلة بمحاولة زعزعة إدارية البيبور الكبرى تحول إلى حقيقة مرة أخرى. وأكثر من أي شخص آخر، فإن المحافظ جشوا كوني كان عرضة للتهميش. هذا وتكليفه قد كان مثارا للجدل منذ البداية، فقد قام كول مانيانق بتعينه محافظاً بدلاً من أكوت ميز الذي عرف بإنتقاده للحاكم، وذلك في الوقت نفسه الذي كان فيه "الجيش الأبيض" يتقدم نحو مقاطعة البيبور قبيل كريسماس سنة ٢٠١١. وبحسب ما ذكره أشخاص من المورلي أجريت معهم مقابلات، فإن التقليد المتبع عادة في انتخاب المحافظ كان هو أن يقوم سكان المقاطعة باختيار ثلاثة من المرشحين المفضلين لديهم ويعين الحاكم واحد منهم. وبدلا من ذلك، قبل كول مانيانق إثنين فقط من المرشحين ممن حصلوا على أصوات الأهالي وأضاف مرشحا ثالثا وهو جشوا كوني، ثم قام بتعيين هذا الأخير محافظاً. وكان كونيي حينها قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في البيبور وحل محله العميد بيتر روي من الجيكاني نوير. وذكر بعض السكان أن الهدف من هذه الحركة كان هو اعفاء القائد المنحدر من المورلي الذي كان من الممكن أن يأمر الجيش الشعبي لتحرير السودان بالرد على هجوم الميليشيا (Small Arms Survey, 2012, p. 8). وأقر من استطلعت آراءهم، سواء من المورلي أو مشاركين دوليون، أن كونيي بصفته ممثل الحكومة وجد نفسه في وضع صعب إبان حملة نزع السلاح، ومع ذلك لم يقم وهو في منصب المحافظ بتليين موقفه حيال السلسلة الطويلة من الانتهاكات التي ارتكبها الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد المدنيين[١١٧]. وبالفعل، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بقتل والد زوجته عام ٢٠١٣، نايلان، وهو زعيم إيريت منذ عام ٢٠٠٧، إلى جانب أربعة آخرون. وعلاوة على ذلك، عنما هرب معظم سكان البيبور من البلدة عام ٢٠١٣، استضاف المنشقين عن جيمس كوبورين في مقر إقامته وقاموا معه بإيواء وحماية بعض المدنيين من المورلي ممن لم يتمكنوا من المغادرة، مثل كبار السن والقائمين على رعايتهم[١١٨].

غير أن جشوا كونيي حظي باعتراف سياسي أقل من الشخصيات الأخرى من المورلي. وعلى سبيل

المثال، تم في سبتمبر ٢٠١٤ تعيين أكوت ميز محافظاً لمقاطعة قمروك في ظل إدارة فصيل الكوبرا الجديدة[١١٩]. ويتولى أكوت وياوا ياو وحتى سلطان اسماعيل كونيي مناصب مختلفة جدا، إلا أنهم يحظون بقدر كبير من الاحترام على نطاق واسع. ولم تكن مسألة علاقاتهم المتباينة بأجهزة الدولة ذات أهمية: فقد قدم اسماعيل كوني الأسلحة والحماية العسكرية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في حامية البيبور خلال الحرب الأهلية الثانية، بينما استخدم عام ٢٠١٣ نفوذه لدى حكومة جنوب السودان في إعادة توزيع قطع أراضي على النازحين من المورلي في جوبا[١٢٠]. وعام ١٩٩١، قام أكوت الذي كان قائدا إبان فترة سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان على البيبور، بصد هجوم نفذه "الجيش الأبيض" الذي يقال أنه كان يزحف صوب البيبور بعد "مذبحة بور" سيئة الصيت[١٢١]. واعتبر أن هذين القائدين ناصرا أهالي المورلي في بعض أكثر الأوقات حرجا في التاريخ الحديث. والضغينة التي كان يحملها فصيل الكوبرا ضد جشوا كوني تتمثل في انه أستمر في مشاركته الكاملة في محاربة التمرد، حتى عندما بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان حملة عنيفة لمكافحة العصيان لم تميز بين المتمردين والمدنيين من المورلي. وعلاوة على ذلك، عند تأسيس إدارية البيبور الكبرى، كان يعتبر مقربا من كول مانيانق مايزال، وعليه اشتبه بعض الناس في كونه سيحاول زعزعة اتفاقية السلام (ICG, 2014b, p. 17).

ووقعت حادثة حساسة أخرى عندما صرح نائب المحافظ بابا ميدان أن مقاتلي المورلي سيكونوا مستعدين وتواقين إلى مهاجمة قوات ريك ماشار في حال لم يقبل السلام مع الحكومة:

> *في المرة السابقة تم إستنفار الشباب في جنوب السودان لينضموا إلى جيش جنوب السودان لإنهاء التمرد، لكن المورلي لم يذهبوا. شارك فقط أولئك الذين كانوا في الجيش. ولكن في هذه المرة، في حال لم يأتي السلام، سترون ما سيفعله المورلي (Sudan Tribune, 2014j).*

وشكل هذا التصريح استفزازا في الوقت الذي كان فيه قادة من المورلي ومن والنوير من لوكانقلي وأكوبو المجاورتين عاكفين على حوار سلام أدى بالفعل إلى فتح معابر تجارية بين المنطقتين. وحسب ما أفادت المصادر، انزعج أهالي لوكانقلي من المزاعم التي أطلقها ميدان وأكدوا بإصرار أنه لا يملك حق التحدث نيابة عنهم[١٢٢]. وأعادت هذه الحادثة إلى الأذهان شبح تدخل جونقلي في سياسات البيبور الكبرى والمخاوف من أنها يمكن أن تفرض تهديدا حقيقيا على تنفيذ اتفاقية السلام. غير أن تصريح ميدان، على الرغم من كونه معزول، لم يكن استفزازا فقط: فقد سلطت الضوء على جانب في اندماج فصيل الكوبرا لم يتم التوصل إلى حل بشأنه. فهل ستلتزم عند اندماجها بتعهدها بالمحافظة على حياديتها بين مشار وكير، أم سيتم تعبئة أعضائها كجزء من الجيش النظامي؟

الاندماج مقابل الحيادية

بصرف النظر عن الاشتباه في كون فاعلين سياسيين من بور يقومون بتأجيج النزاع بهدف عرقلة تنفيذ اتفاقية إدارية البيبور الكبرى، فإن بعض الفاعلين من جوبا سيستفيدون كثيرا إذا انضم فصيل الكوبرا، أو شباب من المورلي من غير المنتمين، إلى جانب حكومة جمهورية جنوب السودان في النزاع وقاموا بفتح جبهة جديدة في أكوبو. وحسب تعبير أمين عام لجنة جنوب السودان للإغاثة وإعادة التأهيل في البيبور (قبل تعيينه في منصب محافظ بوما)، إذا قام فصيل الكوبرا بمهاجمة الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة، "فإنهم لن يستطيعوا حماية أنفسهم"[١٣٣]. وحال تمكن الذين يقفون موقفاً مناوئاً من إدارية البيبور الكبرى من زعزعة السلام مع الحكومة أو حال انضم فصيل الكوبرا في نهاية المطاف إلى الجيش القومي في حربه ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة، فستكون النتائج المترتبة على البيبور الكبرى هي نفس النتائج: ستهدر فرصة غير مسبوقة لإيقاف دائرة العنف التي وسمت سنوات ما بعد اتفاقية السلام الشامل في مقاطعة البيبور السابقة وستسقط المنطقة مرة أخرى في أتون النزاع مما سيفضي إلى موجة جديدة من النزوح، الأمر الذي سيأتي خصماً على مصلحة الأهالي وعلى الاستقلال المرغوب من بور. ووفقاً لمحللون دوليون، فإن أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحقق هذين السيناريوهين يتمثلون في شبكات سياسية من جونقلي وبحر الغزال. الأولى يقال أنها لم تدعم تشكيل إدارية البيبور الكبرى، في حين أن الأخيرة، المقربة من الرئيس، دعمت تحقيق اتفاقية السلام مع ياو ياو واندماج جنوده في الجيش الوطني. وأخذت ملامح هذا السجال في الظهور، بحسب مصادر، حين تقدم وزير الدفاع كول مانيانق باستقالته للرئيس في يونيو ٢٠١٤ ورفضها الرئيس. وأنكر الوزير في الواقع تقديمه للاستقالة، على الرغم من أن وسائل الإعلام أصرت على أن النزاع متعلق بتوزيع الأدوار في إدارة الجيش بينه وبين رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان، بول مالونق أوان (Radio Tamazuj, 2014i; Sudan Tribune, 2014m-). وعلى الرغم من كونهما من زاويتي نظر مختلفتين، فإن فصيلي الجيش الشعبي لتحرير السودان هذين ربما كانا يتشاركان المصلحة في الدفع بفصيل الكوبرا إلى الحرب مجددا.

وبالطبع ستستفيد الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة حال تمكنت من استمالة فصيل الكوبرا إلى جانبها من النزاع بدعوتها المغرية من أجل الفدرالية. وفي فبراير ٢٠١٥، انشق فاويلينو زانقيل وهو من قادة فصيل الكوبرا لينضم إلى قوات مشار. مدعيا أنه يتحدث نيابة عن فصيل الكوبرا، صرح بأن: "المورلي يتطلعون لنظام حكم فدرالي. وعليه فإننا نعلن أن البيبور ولاية". وأضاف: "كما أننا

نرفض محاولة النظام لاستخدام قوات الكوبرا وأهالي المورلي في القتال إلى جانبها في حرب غير عادلة" (Sudan Tribune, 2015b). وعلى الفور قام نائب ياو ياو، جوزيف ليليموي، ممثلا لقيادة فصيل الكوبرا، بنكران زانقلي باعتباره لم يكن مشاركاً في تمرد فصيل الكوبرا (Sudan Tribune, 2015c). على أن هذا التصريح أعاد ذكرى شائعات تدعي أن بول ملونق، بمجرد أن أصبحت البيبور الكبرى حقيقة واقعية في نهاية يوليو ٢٠١٤، أخذ يضغط على فصيل الكوبرا كيما تساهم بقوات في النزاع[١٢٤]. وحسب ما ذكرته تقارير إعلامية غير مؤكدة، قدم مالونق طلبا مفتوحا لياو ياو للتجنيد وللقيام بعمليات محددة في أورور ووات وأكوبو، الأمر الذي رفضه ياو ياو (Upper Nile Times, 2014). وقال مراقبون دوليون أن الحكومة ربما تستخدم الجزرة والعصا) أو مبدأ ثواب – عقاب (، وذلك من خلال حجب التمويل المخصص لإدارية البيبور الكبرى التي تم الاتفاق عليه في معاهدات السلام، ومن ثم تقوم بدفع فصيل الكوبرا على مهاجمة الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة[١٢٥].

ومن ناحية أخرى، أكد فصيل الكوبرا مرارا على نيته في عدم المشاركة في المواجهات بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة في الكثير من المناسبات قبل اتفاقية سلام إدارية البيبور الكبرى (ICG, 2014a, p. 10). إلا أنه لم يرد في نص الاتفاقية ما يشير بشكل واضح إلى أن جنود ياو ياو، بعد الاندماج، لن يشاركوا في العمل العسكري ضد قوات مشار.وحسب المصادر، فإن مشار قد ألتقى شخصيا بخالد بطرس في أديس أبابا بعيد توقيع الأخير على اتفاقية إدارية البيبور الكبرى بصفته رئيس وفد فصيل الكوبرا. وعلى الرغم من أن فصيل الكوبرا تعهد مرارا بالحيادية في النزاع الأوسع، وجه مشار تحذيرا إلى خالد أن توقيعه على الاتفاقية يعني أنه قد انحاز إلى أحد الأطراف[١٢٦].

حصل فصيل الكوبرا على مكاسب سياسية هامة في مفاوضات السلام مع الحكومة أدت إلى تشكيل إدارة تتمتع بحكم شبه ذاتي منفصلة عن بور، الأمر الذي لم يكن بالإمكان تصوره قبل سنة واحدة فقط من تحققه. ولكن هذه المكاسب القائمة على الورق لم يتم بعد تحقيقها على أرض الواقع: لم يتم الاتفاق على ترسيم حدود المحليات والمقاطعات. ولدى فصيل الكوبرا الآن مصلحة في الحفاظ على سير عملية البناء قدماً بسرعة والوصول إلى تماسك داخلي حول المسائل العالقة المتصلة بشكل الإدارة الجديدة. وفرص تمكنه من تحقيق ذلك تعتمد بشكل مباشر على قدرته على الابتعاد عن ساحة القتال. وفي الواقع، إذا قدِر لهذه الحرب الأهلية أن تنتهي، فستعيد التحالفات الجديدة تشكيل سياق جنوب السودان وقد يخسر ياو ياو ما يحظى به من تأثير ضئيل على الأطراف المتحاربة. وحال قامت في الواقع إدارة راسخة

تؤدي وظائفها بانسجام مع الدولة ومع سكانها، فإن فصيل الكوبرا سيكون له فرصة أفضل بكثير في أن تنال إدارية البيبور الكبرى إعترافاً في الدستور الدائم.

مقاطعات إدارية البيبور الكبرى والتحديات الداخلية

نصت اتفاقية سلام ٩ مايو ٢٠١٤ بشكل واضح على تشكيل ست مقاطعات جديدة في إدارية البيبور الكبرى. ولكن بتاريخ ٣٠ يوليو، قام سيلفا كير بتوقيع أمر جمهوري يقضي بتشكيل سبع مقاطعات: البيبور، لوكانقلي، قرموك، فرتين، بوما، فشلا الجنوبية، وفشلا الشمالية[١٢٧]. كما حدد الأمر موقع عاصمة كل مقاطعة. وبناء عليه، فإن عاصمة مقاطعة فرتين هي لاباراب التي كانت تتبع في السابق لمقاطعة بوما الفرعية. ونتجت إضافة مقاطعة سابعة غير منصوص عليها في اتفاقية السلام عن ترفيع وتوسيع محلية فرتين لتصبح مقاطعة، وهو ما أفادت المصادر بأن فصيل الكوبرا طالب به بعد اتفاقية السلام عندما التقى ممثله مع الرئيس لمناقشة عملية الاندماج[١٢٨]. كما بين الأمر الجمهوري أن عاصمة فشلا الشمالية ستكون اللالي التي كانت في السابق جزءا من مقاطعة أكوبو. وسرعان ما أدى إعادة تشكيل المقاطعات، مثل فرتين واللالي، إلى احتكاك بين مختلف القواعد الشعبية في سباق الحصول على تمثيل سياسي (أنظر أدناه).

ومنذ زمن طويل ظلت بعض الشبكات السياسية من الأنواك في اللالي تدعي ملكية أكوبو التي كان يغلب على سكناها الأنواك قبل عقد من الزمان حين تمدد النوير ليستقروا في المنطقة. ومنذ ذلك الحين، ظل أنواك مقاطعة أكوبو متمركزين في محلية اللالي. وعقب حوالي أسبوع من اتفاقية السلام، أعلن أستاذ أوموت أوكوني أولوك في بيان صحفي، ممثلا لمجتمع أنواك أكوبو، أن البيبور الكبرى لا تشمل شعب الأنواك في أكوبو، وإنما فقط أولئك الذين يقطنون فشلا (Anyuak Media, 2014). وعندما قام الرئيس بتأسيس مقاطعة فشلا الشمالية وعاصمتها في اللالي، خشي ممثلوا أنواك أكوبو من خسارة أي مطالبات متبقية حول مقاطعة أكوبو التي ستصبح بالتأكيد جزءا من إدارة منفصلة. وحسب تعبير أحد الشخصيات السياسية من الأنواك: "سنوافق إذا أخذتم كل أكوبو" إلى البيبور الكبرى وليس فقط اللالي. وعلاوة على ذلك، أدعى ياو ياو أنه لم يطلب ضم اللالي ولكن "الرئيس وضعها في المرسوم"، بحسب ما ذكره ذلك السياسي من الأنواك[١٢٩]. ويعتقد بعض المراقبون أن هذا القرار يمكن أن يولد استياءً وربما يشجع على تعبئة مقاتلي الأنواك لفرض إستيعاب أجزاء من مقاطعة أكوبو. ومن المؤكد أن ضم اللالي قد يكون من عوامل زعزعة الاستقرار، ويحتمل أن يؤدي إلى إيجاد أرضية للنزاع بين البيبور الكبرى وأحد معاقل النوير (والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة)

مثل أكوبو[١٣٠]. ويمكن أن يؤدي هذا السيناريو بسهولة إلى تشكيل جبهة جديدة على أحد جوانب قوات مشار. وعلاوة على ذلك، ذكرت المصادر أن تعيين أبي أوجولو أوشوندو نائبا للرئيس لشؤون الخدمات في البيبور الكبرى قد قوبل بالاستياء في بعض دوائر الأنواك. ويقال أن أوشوندو أنضم إلى التمرد في شهره الأخير، الأمر اذي أكسبه صوتا في المفاوضات. وفي الواقع، جلس أعضاء من الأنواك في فصيل الكوبرا على طاولة المفاوضات في أديس أبابا. لكن أكد آخرون من أصحاب المصلحة من الأنواك أنهم شعروا أن أوشوندو لم يكن يمثلهم، مما يشير إلى أن الهويات العرقية المشتركة لا تترجم على الدوام إلى موقف سياسي متجانس[١٣١].

وبعد بضعة أيام من صدور البيان الصحفي لقادة الأنواك، تبعه بيان آخر وقعه، من بين آخرين، زكريا نقوليتيانق لوتاموا بصفته "زعيم مجتمع الجية". وجاء الأخير تحت عنوان "الجية ليسوا جزءا من إدارية البيبور الكبرى" وطالبوا بمقاطعة مستقلة (Citizen, 2014). وفي نهاية أغسطس، صرح زعيم الجية ناتابو أبراهام لراديو آي بأنه لم يشارك أي ممثل عن الجية في محادثات السلام كما لم تتم استشارتهم حول تشكيل المقاطعات. وأعرب عن رغبته في أن تكون للجية مقاطعة تخصهم، إما أن تبقي في ولاية جونقلي (خارج البيبور الكبرى) أو أن تكون جزءا من ولاية شرق الاستوائية. وفي الواقع، بعد إصدار الرسالة، شارك ممثلون عن المورلي والجية في اجتماع بحضور سيلفا كير. وقال ياو ياو بخصوص هذا الاجتماع: " أخبرهم سيادته بوضوح أنهم إذا لم ينضموا إلى البيبور الكبرى فعليهم الإنضمام إلى ولاية شرق الاستوائية. وهذا الخيار يعود لهم. فإذا أرادوا الانضمام إلى هناك، فإنه أمر يعود لهم" (Eye Radio, 2014).

وتجدر الإشارة إلى جانبين في هذه الحادثة. أولا، وكما هو الحال بالنسبة لأهالي المورلي والأنواك، لدى أهالي الجية مواقف سياسية غير متجانسة. وحسب ما ذكره سياسي من المورلي، بعيد صدور البيان الصحفي للجية، فإن زعماء آخرون من الجيه قد أبلغوا ياو ياو بأنه ليس لديهم صلة بالبيان[١٣٢]. ثانيا، لم يوضح هذا التصريح وتصريحات ياو ياو الأخرى ما إذا كانت منطقة كاثيانقور، التي يسكنها بشكل أساسي الجية، ستنضم إلى شرق الاستوائية، أم أن سكانها الحاليين سيرحلون إلى الولاية المجاورة. وبالنظر إلى الدور الذي يزعم أن مليشيا الجية قد لعبته بالوكالة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في بوما خلال عمليات مكافحة التمرد[١٣٣]، فإن إحتمال ترحيل أهالي كاثيانقور كان أمراً بعيد الحدوث ولكنه مع ذلك يبعث على القلق. ووضح أحد السياسيين من المورلي في بور بتفصيل أكثر كيفية مخاطبة الرئيس لممثلي الجية "لقد جئتم إلى بوما وبقائم مرحب به أو يمكنكم العودة إلى شرق الاستوائية، لكن

كاثيانقار جزء من بوما"[١٣٤]. وبحسب ممثل لفصيل الكوبرا جرى إستطلاعه : "لا يمكنهم البقاء في كاثيانقور. لقد بلغ الأمر أنهم قالوا خلال الاجتماع أن بوما لهم، لكنهم وصلوا عام ١٩٤٤ بسبب غارات الماشية التي شنها التبوسا"[١٣٥].

وفي اغسطس ٢٠١٤، نظمت شركة AECOM الأمريكية اجتماع سلام في بوما بمشاركة ممثلين عن المورلي والجية والكاشيبو والتبوسا. وأصدر زعماء كل من تلك القبائل قرارات هادفة ورحبوا بالمزيد من الاجتماعات في أماكن أخرى[١٣٦]. ومع ذلك، تعتبر الكراهية واسعة الانتشار في بوما ضد الجية مدعاة للقلق. وفوق هذا كله، في يناير ٢٠١٥ ذكرت تقارير مقلقة بأنه، بينما كانت قوات فصيل الكوبرا على وشك الاندماج في قمروك، تم أخذ مقاتلين مدربين من الجية من كاثيانقور إلى شرق الاستوائية، ويقال أنهم توجهوا من هناك إلى بور[١٣٧].

وتظهر بعض هذه الأمثلة مدى تعقيد سياسات البيبور الكبرى التي تتجاوز في بعض الأحيان الفوارق العرقية. ومثال آخر على ذلك هو التوسع المثير للجدل لحدود مقاطعة فرتين الجديدة. وعلى الرغم من أن شخصا مؤثرا مثل اسماعيل كوني ينحدر من المنطقة، فإن حكام إداريون وزعماء محلية فرتين قد اشتكوا قبل تمرد ياو ياو من عدم اهتمام الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية بهم فيما يتعلق بتقديم الخدمات. فقد شعروا أنهم مهملون، وخاصة مقارنة بمحليات أخرى في مقاطعة البيبور. ومهما يكن من أمر، فإن فرتين قد ساهمت على نحو ذو مغزى بتوفير الرجال خلال عمليات فصيل الكوبرا، وخاصة ببعض أهم القادة والزعماء المؤثرين. إذ أن جيمس أرزين كونج كونج، الرجل الثاني في القيادة، قد تبع ياو ياو منذ المراحل المبكرة للتمرد، كما أن سلطة الزعيم بابا ماجونق كانت حاسمة في بعض المعارك الهامة، بما فيها احتلال بوما الذي كان له دلالة رمزية وإن كان إحتلالاً مؤقتاً. كما كان جيمس كوبورين، الذي ينحدر من المنطقة، شخصا مهماً قبل انشقاقه وإنضمامه إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبعد توقيع اتفاقية السلام، كان تأسيس المقاطعة السابعة في فرتين هي الإشارة الأولي، التي تبعتها إشارات عديدة، إلى أن ثمة شخصيات من هذه المنطقة وجدوا أنفسهم في موقف محظوظ بحيث جعلوا تصميم الإدارة الجديدة يأتي مستجيباً لمطالبهم. ولم تحقق فرتين مكانة المقاطعة الجديدة فحسب، بل أشار الأمر الذي أصدره سيلفا كير إلى أن مقرها الرئيسي سيكون في لاباراب. وبالنسبة للأهالي من المورلي، لاباراب هو اسم نهر يقع بين بوما والبيبور. وفي الواقع فإن المقر الرئيسي سيكون في مكان يسمى ثورين (وهو ما أطلق عليه جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب اسم لاباراب) ويقع جنوب أكيلو وشمال ماروا. ولقد ظلت بعض قوات فصيل الكوبرا مرابطة هناك لفترات

طويلة من عمر التمرد وكانت مسرحاً لمعارك ضارية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقبل صدور الأمر كانت المنطقة في الواقع جزء من مقاطعة فرعية تتبع لبوما.

ولقد خلق القرار الجديد سخطا كبيرا ليس فقط في أوساط الكثير من أهالي بوما، وإنما أيضاً، بحسب ما قيل، في أوساط أهالي ثورين[١٣٨]. وتدعي بعض الشخصيات السياسية من فرتين أن لاباراب هو النهر الذي يجلب إليه أهالي ماروا ماشيتهم خلال موسم الجفاف. ويذكر نفس الأشخاص أن سكان ماروا في الماضي البعيد انتقلوا إلى المناطق المحيطة بفرتين هروبا من مرض أصاب الماشية. ويقال أن والد بابا ماجونق كان زعيم نيور (في محلية فرتين السابقة). وعاد هو وأعداد كبيرة من قومه إلى تلال ماروا في السبعينيات[١٣٩]. ومن الملاحظ أيضا أن منطقة نيور هي مسقط رأس أرزين كونج كونج. إلا أن بعض السياسيين من بوما وأماكن أخرى أكدوا أن الكثيرين، ليس فقط من فرتين، هاجروا إلى ماروا. ويأتي هذا بمعنى أنها مكانا مشتركا[١٤٠]. وذكر واحد ممن جرى إستطلاع رأيهم نقطة جوهرية: أكثر من أي شيء آخر، تعتبر ماروا ولاباراب آهلة بالسكان، وإن تسنى لمقاطعة أن تحتويهم فإنها ستزيد من نفوذها السياسي[١٤١]. لذا، فليس من المستغرب أن يدعي بعض الناس حتى من البيبور أن لاباراب يجب أن تكون جزءا من مقاطعتهم[١٤٢]. وبصرف النظر عن هذه الإدعاءات المتنافسة، فإن الرئيس قد حدد أنها تقع في فرتين. وفي المفاوضات الداخلية لفصيل الكوبرا، ثمة أطروحات بشأن توسيع الرقعة الجغرافية لمقاطعة فرتين، إذ تقترح شمول ماروا الواقعة على معبر الحيوانات البرية، ونقالانقورو القريبة جدا من بلدة بوما، ووفقاً لها فإن فرتين ستمتد وصولا إلى تشوري، قرب المهبط الجوي في باكوك الذي كان يستخدم أثناء الحرب، وتغطي بشكل أساسي مسار تجارة الذهب إلى الحدود الإثيوبية[١٤٣].

كما أن لاباراب كانت حاضرة في أذهان الجميع لسبب آخر: مع أنه لم يرد ذكرها في اتفاقية السلام، فقد أشار إليها الكثيرون على أنها مقر رئيسي محتمل للبيبور الكبرى ككل. وبتحديد أكثر، وبحسب ما أفاد به مصدر مقرب من الرتب العليا في فصيل الكوبرا، فإن القرار كان بين خيارين هما لاباراب وبوما[١٤٤]. وميزة بوما هي أن ياو ياو سيسيطر على معقل سابق للجيش الشعبي لتحرير السودان، مما سيؤدي إلى عزل مصالح فاعلين سياسيين من بور والوصول إلى موارد محلية وخارجية، وأيضاً فيما يتصل ببرنامج حماية الحياة البرية الممول من الإتحاد الأوروبي والذي سيشرع في تنفيذه عما قريب. والميزة التي تتمتع بها لاباراب هي أن فصيل الكوبرا سينقل مركزه إلى القلب الجغرافي لإدارية البيبور الكبرى بين البيبور وبوما وفشلا. كما أن للمنطقة موقع عسكري هام (قاوم منه فصيل الكوبرا هجمات عنيفة للجيش الشعبي لتحرير السودان) وأيضاً ليست بعيدة عن ماروا، حيث قامت شركة العين الإماراتية

بتشييد مطار لأغراض السياحة وخطط لحماية الحياة البرية وهي ما ستؤل مسؤولية الإضطلاع بها إلى برنامج إقليمي تابع الإيغاد. وحسب التقارير الواردة، يعتبر المطار ذا ميزة استراتيجية لإمدادات الأسلحة والنشاطات التجارية على حد سواء (Economist, 2009). ويكمن التناقض في أن لاباراب نفسها لا تحتوي تقريبا على مباني أو بنية تحتية وغير مخدومة بالطرق. وبحسب، علي حسن، مدير قسم الشؤون المدنية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الذي كان حاضراً في محادثات السلام، إذا كان تأسيس المقاطعات السبع التابعة لإدارية البيبور الكبرى يمثل تحديا، فإن جعل المقر الرئيسي في لاباراب سيكون ببساطة غير واقعي[١٤٥].

ويثبت التأثير المتزايد لشبكات فرتين في هذه الجوانب وفي الكثير من الجوانب التفصيلية لسياسات ما بعد التمرد، مثل مسألة تشكيل المحليات الصغيرة التي لا تعد ولا تحصى والتي تعتبر موضع نقاش في كل مقهى[١٤٦]. وفيما يتعلق بتحول القوى الجاري في البيبور الكبرى نخلص إلى أنه: من ناحية، فإن ياو ياو سيجد أنه من الصعوبة بمكان تجاهل مطالب بعض من أولئك الذين أسهموا بأكبر قدر في تمرده، حتى وإن كان الهدف مجرد تجنب قيام أقرب مؤيديه بالإبتعاد عنه. ومن ناحية أخرى، فإن فصيل الكوبرا من مصلحته الإبقاء على سيطرته على السياسة المحلية لكل مقاطعة من المقاطعات. وقد كشف اختيار بعض محافظي المقاطعات هذه المسألة بشكل جيد. وحقيقة على الرغم من ان سكان المقاطعات الجديدة قد أختاروا مرشحيهم، فإن فصيل الكوبرا في حالات معينة قد قام بتعيين أشخاص يفضلهم، مما تسبب في امتعاض لدى بعض الزعماء حسب ما أفادت المصادر (Bubna, 2015)[١٤٧].

منذ بداية حوار مبادرة وساطة قادة الكنائس مع الحكومة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، مرورا بوقف اطلاق النار ومحادثات السلام وتوقيع اتفاقية السلام في نهاية المطاف عام ٢٠١٤، أظهرت قيادة فصيل الكوبرا رغبتها وقدرتها على إحداث استقرار نسبي في البيبور الكبرى، حيث اخفقت في السابق حملات نزع السلاح والقوات الحكومة والدولية في توفير الاستقرار مما أدى إلى نزوح واسع النطاق. وتواجه الآن مهمة صعبة تتمثل في جمع الناس سوياً. وثمة فصائل مختلفة من الأنواك والجية والكاشيو والدينكا والمورلي وغيرهم من السكان قد تكون متعاطفة، أو غير متعاطفة، مع تأسيس إدارية البيبور الكبرى، إلا أن أمامهم فرصة نادرة في المرحلة الانتقالية للتوصل إلى حل يتيح المجال للتعايش المشترك، وهو ما من شأنه إراحتهم من العنف المتفاقم الذي اشتركوا جميعا في التعرض له. وعلى ضوء ذلك، لا تقل قيمة مطالب من سعوا إلى اللجوء في المنطقة مؤخرا عن مطالب من غادروا ثم عادوا بعد ذلك. وفي حال تجاهل هذه المطالب، قد يؤدي إعادة ترسيم حدود المقاطعات أو ترحيل الناس من أماكن سكناهم

إلى المزيد من النزاع والمحن. وبعد تكبد عناء الوصول إلى السلام مع الحكومة، على فصيل الكوبرا الآن التعامل مع مختلف التيارات التي تتشكل منها إدارته. ويمكن للقيادة الحازمة القادرة على مقاومة المصالح المتنازعة الراسخة تحقيق ذلك فقط من خلال نهج شاملا للحكامة. وفي حال اخفقت في تحقيق هذا الهدف، فيمكن بسهولة للانقسامات الداخلية ومساعي زعزعة الاستقرار الخارجية أن تمزق إدارية البيبور الكبرى- حتى قبل التوصل إلى دستور دائم.

٨- التحديات المستقبلية لإدارية البيبور الكبرى

في نهاية يوليو ٢٠١٤، تلى سيلفا كير عبر التلفاز المرسوم الذي جعل من إدارية البيبور الكبرى حقيقة واقعية. وشهدت الأيام التي تلت ذلك، اجتماع أعداد كبيرة من أهالي البيبور، في السوق أحيانا وتحت شجرة أحيانا، وفي تينيت في قاعدة فصيل الكوبرا أحيانا أخرى. وكان ذلك هو وقت الاحتفال بعد سنوات من الخسارة والمحن التي إشترك الجميع تقريبا في التعرض لها. وجل الذين تم إستفتاء آرائهم كانوا متأكدين من أن حيواتهم ستتحسن ابتداءً من تلك اللحظة. وفي ذلك الوقت وافق أحد زعماء المورلي البارزين على إجراء مقابلة بشأن التطورات الأخيرة التي شهدتها البيبور. وفي خضم مشاعر التفاؤل التي انتشرت على نطاق واسع، أظهر واقعية حذرة. ولدى سؤاله عن الآفاق المستقبلية، أجاب قائلاً:

الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يقتل الناس حتى في المستشفي. وكنا مستعمرين من قبل ناس في البرلمان. وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان يرعب حتى الناطقين باللغة الانجليزية ... أما الآن فلم يعد لدى المورلي مشكلة. هل الأمور حقاً جيدة ؟ لن يقتل على الطريق أي شخص من المورلي يأخذ ماشيته إلى جوبا. أنت تعرف ما هي الحرب، هل الأوضاع ستصير جيدة بالفعل؟ ألن تكون هناك مشكلة مجددا على الإطلاق؟[١٤٨]

طالما بقي فصيل الكوبرا محور ارتكاز يحفظ التوازن في جونقلي بين الحكومة والمعارضة، فإن إدارية البيبور الكبرى ستظل تحظى بفرصة جيدة للإستمرار. حتى ذلك الحين، سيكون من مصلحة ياو ياو تأييد كلمات القس عن السلام وأن يجعل الحيادية أفضل بطاقة رابحة بيد فصيل الكوبرا أمام المجتمع الدولي. وكانت حكومة جوبا ستكسب فقط حال واجهت الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة جبهة اضافية ضد فصيل الكوبرا على طول المعبر بين البيبور وأكوبو.

وفي الوقت نفسه، حال نشب نزاع بين فصيل الكوبرا والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة فإنه سيكون سيناريو سار لمفسدين محتملين من بور. وبعض الفاعلين ممن استبعدوا فجأة من السلطة والموارد في البيبور وبوما لا يدعمون تطبيق الإدارة المستقلة الجديدة وقد يجدون أرضا خصبة في مختلف المواقف والادعاءات والانقسامات الداخلية التي ظهرت بالفعل في البيبور الكبرى. وعلاوة على ذلك، إذا احتاج الرئيس كير لدعم بعض من يقفون موقفاً مناوئاً من إدارية البيبور الكبرى من أولئك الذين

لم ينضموا كليا حتى الآن إلى جانب الحكومة في الحرب الأهلية، أو إذا حقق أحد الأطراف المتحاربة مكاسب كبيرة على أرض المعركة وما عاد يشعر بأنه معتمد على موقف فصيل الكوبرا، حينها يمكن لمصير إدارية البيبور الكبرى أن يتغير بشكل دراماتيكي.

كما أن الطريق نحو "ولاية البيبور الكبرى" يعتمد على إصدار دستور دائم. وحتى ذلك الحين، تبقى إدارية البيبور الكبرى واقعا مؤقتا، معتمدة في القانون من قبل البرلمان والرئيس ولكن بعض النقاط المتعلقة بمشهدها السياسي الداخلي لم يتم بعد الإتفاق عليها. وتبقى في الوقت الراهن استثناء غير مألوف وهش بالتعبير التشريعي والإداري. ويبدو الدستور الدائم بعيدا في الأفق، فلا كير أو لا مشار ينظران في الوقت الحالي إلى هذا الأمد البعيد. فلدى كير الكثير مما يكسبه من الإبقاء على حالة الطوارئ على حساب التحول الديمقراطي، وإبقاء الحرب دائرة لكن في مناطق ذات مستوى مرتفع من العنف. هذا والمنشآت النفطية تقع حمايتها تحت ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UN Security Council, 2014) وليس ثمة ما يهدد جوبا. وفي الواقع، بعد الزخم الأول لقوات المعارضة الذي كاد أن يوصلها إلى العاصمة، تمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان من إعادة تنظيم نفسه، وذلك بفضل الدعم العسكري الحاسم الذي قدمه الجيش الأوغندي وغيره من القوات الأجنبية. وعلاوة على ذلك، بعد الإدانة العلنية للحكومة من قبل الترويكا والاتحاد الأوروبي (Radio Tamazuj, 2014j)، ألقى وزير خارجية الولايات المتحدة باللوم في اغسطس ٢٠١٤ على مشار بخصوص استمرار النزاع وعزز موقف كير، مؤكدا أنه "الرئيس المنتخب والدستوري لجنوب السودان" (USDoS, 2014)[١٤٩]. وفي أثناء ذلك، منع أحد بروتوكولات إيغاد مشار من الترشح للرئاسة في الانتخابات القادمة (IGAD, 2014b).

وبالطبع، لا تستطيع جوبا في واقع الأمر السيطرة على التوازن بالغ الحساسية لنزاع ذو أبعاد إقليمية. وهناك فيض من التحالفات في الكثير من أجزاء القطر وبمحاذاة الحدود مع السودان. فثمة جيوب لمؤيدي مشار في مناطق خاضعة إفتراضاً لسيطرة الحكومة، وذلك في حين بلغت التوترات ذروتها في يوليو ٢٠١٤ في ولاية الإستوائية الوسطى بشأن مطالبات بالفدرالية، وهي ما ادعى مشار على الفور تبعيتها له[١٥٠]. وفي يناير ٢٠١٥، ألحق المتمردون أذي بمواقع لانتاج النفط في ولاية الوحدة (Small Arms Survey, 2015, p. 2). وأخيرا، وردت تقارير تفيد بأن الخرطوم تقوم بتقديم امدادات للمعارضة (ICG, 2015, pp. 21–22). ولكن بالرغم من أن هذه العوامل تمثل تهديدات للرئيس، إلا أنها تسهم أيضاً في إطالة أمد القتال وبشكل غير مباشر في إبقائه في منصبه لفترة تتجاوز ولايته المعتادة.

وبعيدا عن أي ترتيبات مؤقتة قد تنشأ من المفاوضات في أديس أبابا، وعلى الرغم من أن الدعوات الملحة التي تطلقها الحكومة لإجراءالانتخابات في موعدها المحدد عام ٢٠١٥، فقد أوضح كير هدفه في

مايو ٢٠١٤ عندما أكد على وجوب تأجيل الانتخابات حتى ٢٠١٧–٢٠١٨ (BBC, 2014; Reuters, 2014). والانتهاء الوشيك لفترته الرئاسية في عام ٢٠١٥ سيؤدي لتقويض شرعية حقه في الحكم. ولكن لأن ما تسفر عنه عملية انتخابية تجرى في حالة الحرب الحالية لا يمكن أن يكون له مصداقية، قامت بعض الجهات الفاعلة الدولية بتأييد تأجيل الاقتراع (US News, 2015). وفي نهاية المطاف في فبراير ٢٠١٥، قام مجلس وزراء جنوب السودان بإعادة جدولة الانتخابات وتمديد الفترة الرئاسية لسنتين قادمتين، حتى ٩ يوليو ٢٠١٧ (Al Jazeera, 2015).

وتكمن المفارقة في أن الآفاق المستقبلية لفصيل الكوبرا تبقى قوية طالما بقيت المفاوضات والوضع العسكري في البلاد على حاله. وقد أدت الحرب الأهلية الحالية إلى التسريع بتقديم جوبا لتنازلات لصالح فصيل الكوبرا في المقام الأول، ولا توجد أي ضمانات بأن هذه الظروف ستدوم في حال إنتهاء النزاع. وبالنسبة للبيبور، ما يطلق عليه اسم فترة "ما بعد النزاع" (ما بعد اتفاقية السلام الشامل) تزامنت بشكل محير مع عنف ونزوح متفاقمين، بينما تحسن الوضع الأمني في البيبور بشكل دراماتيكي حين أنزلقت البلاد إلى حرب أهلية. ومع ذلك، فإنه طالما بقيت البلاد في هذا الوضع، لا يمكن ترفيع إدارية البيبور الكبرى في الدستور لتصبح الولاية رقم ١١ في جنوب السودان وستظل عالقة في برزخ من النسيان.

الهوامش

١. بعد عام ٢٠٠٧، نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان قواته في ثكنات البيبور العسكرية التي كانت تقيم فيها سابقا المليشيا التابعة لإسماعيل كوني، وما ممارسه الجيش من عنف أو مضايقات ضد السكان المحليين أدى إلى انتشار حالة من عدم الرضا والاضطرابات، وتبع ذلك اندلاع العنف في مايو ٢٠٠٩ بعد مناوشات بين المورلي والجيش الشعبي لتحرير السودان في كافاكوك، قبل سنة من تمرد ياو ياو الأول (ملاحظة مباشرة، البيبور).

٢. حتى "الجيش الأبيض" (جيش مبور) لم يقم صراحة بتنفيذ أعمالا مناهضة للحكومة بعد الاشتباكات الأولى المتعلقة بحملة نزع السلاح الترهيبية عام ٢٠٠٦.

٣. على سبيل المثال، في أغسطس/ آب ٢٠١٤ أوضح أحد الشخصيات السياسية من المورلي أجريت معه مقابلة في جوبا أن بإمكان راعي أن يبيع ثورين في جوبا مقابل ٤٠٠٠ جنيه جنوب سوداني (١٣٣١ دولارأمريكي) ومن ثم يعود إلى البيبور ويشتري بهذا المبلغ ثمان بقرات.

٤. تواصل مع محلل أجنبي، فبراير/ شباط ٢٠١٥

٥. مقابلة أجراها الكاتب مع سلطات المورلي، البيبور،اغسطس ٢٠١٤

٦. قال زعيم المنطقة، بابا ماجونغ، أن المورلي طلب منهم الإنتقال لمسافة بضعة كيلومترات فحسب، لكنه أضاف أنهم في واقع الأمر لازالوا يعيشون هناك (مقابلات المؤلف مع باباماجونغ،جوبا،اغسطس ٢٠١٤)

٧. مقابلة أجراها الكاتب مع ممثل لجنة جنوب السودان للإغاثة وإعادة التأهيل، البيبور،اغسطس ٢٠١٤

٨. مقابلة أجراها الكاتب مع ممثل لجنة جنوب السودان للإغاثة وإعادة التأهيل، البيبور،اغسطس ٢٠١٤

٩. على عكس قادة المتمردين الآخرين،ياو ياو ليس قائدا منشقا عن الجيش الشعبي لتحرير السودان

١٠. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، كاكوما، اغسطس ٢٠١٣، والبيبور،اغسطس ٢٠١٤

١١. تأسست الجبهة الديمقراطية الموحدة عام ٢٠٠٣ كحزب مؤيد للاستقلال ويرأسها بيترعبد الرحمن سولي، وكان سولي قد انضم خلال الحرب الأهلية الثانية للحركة الشعبية لتحرير السودان- جناح ناصر المنشق، وفي عام ٢٠٠٥ دعم الحزب اتفاقية السلام الشامل مع إحتفاظه على موقف منتقد إزاء الحركة الشعبية لتحرير السودان (Gurtong, n.d).

١٢. جودي جونقلي هو سياسي من المورلي من بوما، وكان رئيس مجلس تشريعي ولاية جونقلي ويشغل حاليا منصب وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال.

١٣. ترشح أتور دينق لمنصب حاكم جونقلي في انتخابات عام ٢٠١٠ وخسر امام كول مانيانق جوك، وهو الآن وزير الدفاع.

١٤. على وجه التحديد، ياو ياو يعتبر موكوكو، أي عضو في قسم فرعي أعلى في مجموعة بوثونيا العمرية

١٥. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، بلدة البيبور، اغسطس- سبتمبر ٢٠١٤.

١٦. البوثونيا التابعين للبيبور،على سبيل المثال، كانوا عادة ما يذهبون إلى مكان مخصص في لوكورنيانق، وأحياناً يمكن أن تسمع أصواتهم ليلاً من مكان ليس بعيداً من النهر.

١٧. اقترح مراقبون دوليون أن جاشو كوني قد قام بتجنيد قوات شبه عسكرية " شبيبة الجيش الشعبي لتحرير السودان " بشكل أساسي من مجموعة لانجو العمرية (مقابلات أجراها المؤلف مع مراقبين دوليين، نيروبي، سبتمبر ٢٠١٤)

١٨. عشيرة "الشعب الأحمر" مؤهلة لرتبة زعيم،على الرغم من أن هناك استثناءات لهذه القاعدة الاجتماعية، ديفيد ياو ياوهو ابن واوو،زعيم إيريت الراحل.

١٩. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، مقاطعة البيبور، ٢٠٠٩.

٢٠. مقابلات أجراها المؤلف مع سياسي من المورلي مقرب من فصيل الكوبرا، جوبا، ومع مدنيين من المورلي، البيبور،يوليو- اغسطس ٢٠١٤

٢١. سميت تيمنا بقائد الجيش الشعبي لتحرير السودان نقاسيقاك نغاسيلوك، الذي يبجله كثيرمن المورلي ويفتقدونه باعتباره أعظم بطل حرب لديهم، والذي قتل خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية.

٢٢. مقابلات أجراها المؤلف مع اهالي من المورلي،البيبور،سبتمبر ٢٠١٤.

٢٣. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، البيبور، سبتمبر ٢٠١٤

٢٤. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، البيبور، سبتمبر ٢٠١٤

٢٥. مقابلات أجراها المؤلف مع موظفين في منظمة الصحة العالمية، جوبا، يونيو ٢٠١٣

٢٦. انظر،على سبيل المثال، البي بي سي (٢٠١٢)

٢٧. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي من ليكوانقول، البيبور، سبتمبر ٢٠١٤.

٢٨. مقابلة أجراها المؤلف مع شاهد عيان على الهجمات، البيبور،سبتمبر ٢٠١٤

٢٩. مقابلات أجراها المؤلف مع موظفي منظمة غير حكومية ومراقبين دوليين، جوبا، مارس- يونيو ٢٠١٣

٣٠. حدثت عام ٢٠٠٦،عندما أسفرت حملة نزع سلاح عن مقتل حوالي ١٦٠٠ من افراد الجيش الشعبي لتحرير السودان وإصابات في جانب النوير. انظر،على سبيل المثال، مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧)

٣١. مقابلات أجراها المؤلف مع مدنيين من المورلي، البيبور،اغسطس ٢٠١٤.

٣٢. كان بابا مجونق زعيما بارزا (من بقايا حقبة الاستعمار) في منطقة بوما عندما كانت معبرا يستخدمه الجيش الشعبي لتحرير السودان للدخول من إثيوبيا إلى جنوب السودان.

٣٣. مقابلات أجراها المؤلف مع مهاجرين من جنوب السودان، ملبورن، يناير-فبراير ٢٠١٤.

٣٤. مقابلة أجراها المؤلف مع أمين عام لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل لجنوب السودان الذي يشغل حاليا منصب مفوض مقاطعة بوما، البيبور، اغسطس ٢٠١٤.

٣٥. مقابلات أجراها المؤلف مع مدنيين من المورلي، جوبا، مايو ٢٠١٣، البيبور،اغسطس ٢٠١٤.

٣٦. مقابلات أجراها المؤلف مع مدنيين من المورلي، البيبور، اغسطس ٢٠١٤.

٣٧. في فبراير كان إسماعيل كوني سلفاً قد ذكر أن ياو ياو قد طالب بإشراك الأمم المتحدة في محادثات السلام (Small Arms Survey, 2013a, p. 5)

٣٨. ينبغي عدم الخلط مع من يحمل نفس الاسم، المذكور أعلاه جيمس كوبورين.

٣٩. مقابلة أجراها المؤلف مع بابا مجونق، جوبا، ومع مدنيين،البيبور، اغسطس ٢٠١٤. ويقال أن مجونق، زعيم ماروا، قد ذهب شخصيا إلى أكيلو ليطلب أسلحة. وافق ياو ياو وأرسل القائد آرزين كو نج كونج وقواته ليعودوا معه.

٤٠. مقابلة أجراها المؤلف مع إداري من المورلي، جوبا، اغسطس ٢٠١٤.

٤١. مقابلات أجراها المؤلف مع مدنيين من المورلي، البيبور، ٢٠٠٨.

٤٢. مقابلات أجراها المؤلف مع أحد السياسيين من المورلي، جوبا، اغسطس ٢٠١٤.

٤٣. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد الموقعين على الرسالة، وهو حاليا من المقربين من فصيل الكوبرا، جوبا، اغسطس ٢٠١٤.

٤٤. مقابلة أجراها المؤلف مع نازحين من المورلي، جوبا، ابريل ٢٠١٣.

٤٥. مقابلة أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي،جوبا،والبيبور،اغسطس ٢٠١٤.

٤٦. مقابلة أجراها المؤلف مع ضباط الأمم المتحدة HRD،جوبا،أبريل ٢٠١٣.

٤٧. وفقا لقانون الحكم المحلي لسنة ٢٠٠٩، يرأس مجلس القانون العرفي زعيم بارز وعضوية أكبر الزعماء، إلى جانب ممثلين عن كبار السن والنساء والشباب (GoSS, 2009).

٤٨. مقابلة أجراها المؤلف مع جشوا كوني، جوبا، يوليو ٢٠١٤.

٤٩. مقابلة أجراها المؤلف مع مدنيين،قومورك، مايو ٢٠١٣.

٥٠. مقابلة أجراها المؤلف مع قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان، قومورك، مايو ٢٠١٣.

٥١. مقابلة أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، جوبا والبيبور، يوليو-اغسطس ٢٠١٤.

٥٢. تواصل مع أحد عمال الإغاثة، يوليو ٢٠١٣.

٥٣. تم دمج مقاتلين من المورلي في الجيش القومي في مناسبات مختلفة. على سبيل المثال تم دمج بعض من الميليشيا التابعة لاسماعيل كوني في عام ٢٠٠٧،وآخرين خلال عفو عام ٢٠١١. وسعى كثيرون آخرون إلى إيجاد فرص عمل بمبادرة فردية منهم.

٥٤. مقابلات أجراها المؤلف مع مدنيين من المورلي، البيبور، اغسطس ٢٠١٣.

٥٥. ابتداء من يناير ٢٠١٥، وقعت اشتباكات عنيفة أيضا بين انجو وتاقوت، حيث تعتبر الأخيرة هي المجموعة العمرية الأصغر الناشئة (التواصل مع المراقبين الدوليين، يناير ٢٠١٥).

٥٦. مقابلات أجراها المؤلف مع المراقبين الدوليين، جوبا ونيروبي، اغسطس- سبتمبر ٢٠١٤.

٥٧. مقابلات أجراها المؤلف مع نازحين من المورلي، جوبا، يوليو ٢٠١٣، ومعمدنيين، البيبور، اغسطس ٢٠١٤.وفي سبتمبر ٢٠١٤، تم ترشيح سايمونعلي مفوضا لمقاطعة ليكوانغول التي أنشئت حديثا تحت قيادة فصيل الكوبرا.

٥٨. ملاحظة مباشرة، مايو ٢٠١٣.

٥٩. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي،جوبا، يوليو ٢٠١٣.

٦٠. للاطلاع على ما ذكر بالتفصيل، انظر هيومن رايتس ووتش (٢٠١٣).

٦١. ادعى هذا البيان الصادر عن وزارة الخارجية أن عدد من تأثروا وتشردوا نتيجة للعنف بلغ نحو ١٢٠٠٠٠ شخص بحلول وقتذاك. ووفقا للتعداد القومي، كان مجموع سكان مقاطعة البيبور السابقة أقل من ١٥٠٠٠٠ (SSCCSE, 2010).

٦٢. تقوم السلطات الكينية والمفوضية العليا للاجئين في كاكوما بتسجيل الوافدين الجدد في قاعدتي بيانات منفصلتين.

٦٣. مقابلات أجراها المؤلف مع لاجئين من جنوب السودان، كاكوما، اغسطس ٢٠١٣

٦٤. مقابلات أجراها المؤلف مع مراقبين دوليين، جوبا، مايو ٢٠١٣ واغسطس- سبتمبر ٢٠١٤. انظر أيضا (ICG (2014a; 2014b). وأفادت مصادر بأن المقاتلين من الكاشيبو كانوا مسلحين أيضا، واستخدمت كل من العصابات التابعة إلى للجية والكاشيبوا هذه الإمدادات لمهاجمة المدنيين من المورلي ومداهمة الرعاة من التبوسا (تواصل مع المراقبين الدوليين، سبتمبر ٢٠١٤).

٦٥. مقابلات أجراها المؤلف مع مدنيين من المورلي، البيبور،اغسطس ٢٠١٤.

٦٦. يرد وصف لهذه الديناميات بمزيد من التفصيل في مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٢).

٦٧. مقابلة أجراها المؤلف مع موظفين في الأمم المتحدة، جوبا، سبتمبر ٢٠١٤.

٦٨. مقابلات أجراها المؤلف مع المراقبين الدوليين، نيروبي وجوبا، يوليو- سبتمبر ٢٠١٤

٦٩. قرارات اجتماع زعماء ومثقفين من المورلي (٢٠١٣)،اطلع عليها مسح الأسلحة الصغيرة. وقد حضرت وكالات العون الإنساني إعلان القرارات.

٧٠. مقابلة أجراها المؤلف مع عضو في الكنيسة المشيخية، جوبا، اغسطس ٢٠١٤.

٧١. مقابلات أجراها المؤلف مع مراقبين دوليين، جوبا ونيروبي، اغسطس- سبتمبر ٢٠١٤.

٧٢. تواصل مع عامل اغاثة، يوليو ٢٠١٣.

٧٣. وأكد أيضا التعاقد مع شاحنة لنقل الأهالي من المورلي الذين فروا إلى كبويتا أثناء احتلال بوما وانتقام الجيش الشعبي لتحرير السودان لاحقا.

٧٤. مقابلة أجراها المؤلف مع المدير القطري لمنظمة غير حكومية دينية، جوبا، ابريل ٢٠١٣.

٧٥. مقابلات أجراها المؤلف مع مدنيين من المورلي، البيبور، اغسطس ٢٠١٤. وفي اكتوبر ٢٠١٤ عين ياو ياو القس أوروزو أمينا عاما لإدارية البيبور الكبرى (Radio Tamazuj, 2014b).

٧٦. مقابلات مع المراقبين الدوليين، جوبا، اغسطس-سبتمبر ٢٠١٤

٧٧. من بين أمور أخرى، انظر، على سبيل المثال،(2014) VOA، Sudan Tribune (2014a)، SSNA (2014)، ReliefWeb (2013b).

٧٨. تواصل مع موظفين في الأمم المتحدة، يونيو ٢٠١٤.

٧٩. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، البيبور، اغسطس-سبتمبر ٢٠١٤.

٨٠. مقابلة أجراها المؤلف مع موظفين في قسم الشؤون المدنية التابع للأمم المتحدة، جوبا، أيلول ٢٠١٤.

٨١. النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

٨٢. ينظم هذا القانون إدارة المقاطعات في جميع أنحاء الولايات العشرة في جنوب السودان ويستذكر سياسة الحكومة المحلية من الحقبة الاستعمارية. وفقا لذلك، ينظر إلى "السلطة التقليدية" على أنها قبلية، وبالتالي ينطوي هذا القانون على مخاطر تعزيز الانقسام "القبلي" على المستوى المؤسسي.

٨٣. مشروع الاتفاق على القرارات الصادرة بشأن الصراع في ولاية جونقلي، أديس أبابا، مارس ٢٠١٤.
٨٤. مقابلة أجراها المؤلف مع خالد بطرس، جوبا، اغسطس ٢٠١٤.
٨٥. مقابلة أجراها الكاتب مع موظفين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، جوبا، يوليو ٢٠١٤.
٨٦. أفاد أحد قادة فصيل الكوبرا أن المهاجمين جاءوا من نغاسيفارا سيز في محلية قمروك (مقابلة أجراها المؤلف مع قائد فصيل الكوبرا، البيبور،اغسطس ٢٠١٤،وانظرأيضا (ICG 2014b).
٨٧. أضاف أنه نفسه دعا ياو ياو لإبلاغه بالهجوم (مقابلة أجراها المؤلف مع جشوا كوني، جوبا،يوليو ٢٠١٤).
٨٨. مقابلات أجراها المؤلف مع ممثل لفصيل الكوبرا ومراقبين دوليين، البيبور وجوبا، اغسطس–سبتمبر ٢٠١٤.
٨٩. اتصال من مراقبين دوليين، يناير ٢٠١٥.
٩٠. مقابلات أجراها المؤلف مع نازحين، جوبا، يونيو ٢٠١٣
٩١. مقابلة أجراها المؤلف مع موظفين في قسم الشؤون المدنية التابع للأمم المتحدة، جوبا، سبتمبر ٢٠١٤.
٩٢. مقابلات أجراها المؤلف مع مراقبين دوليين، البيبور وجوبا، اغسطس–سبتمبر ٢٠١٤.
٩٣. يقال أنه سيتم تشكيل بايام جديد لكل محليتين أوثلاثة محليات (مقابلات المؤلف مع أداريين من المورلي، البيبور،اغسطس ٢٠١٣).
٩٤. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي،البيبور،اغسطس ٢٠١٤
٩٥. مقابلات أجراها المؤلف مع مراقبين دوليين، نيروبي وجوبا، يوليو– اغسطس ٢٠١٤.
٩٦. ذكر مصدر من فصيل الكوبرا في وقت لاحق أن جشوا تمكن من الحفاظ على الضرائب في المدينة حتى رحيله،والذي تم في نهاية اغسطس بعد التأجيل (مقابلة أجراها المؤلف مع عضو في فصيل الكوبرا، البيبور،سبتمبر ٢٠١٤).
٩٧. التواصل من قبل عامل اغاثة، البيبور،اغسطس ٢٠١٤
٩٨. ملاحظة مباشرة، البيبور،اغسطس–سبتمبر ٢٠١٤
٩٩. ملاحظة مباشرة، البيبور، اغسطس–سبتمبر ٢٠١٤.
١٠٠. تواصل مع مراقبين دوليين، يناير ٢٠١٥.
١٠١. قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بستجيل حوالي ٦٠٠٠ ممن فروا من جونقلي إلى البلدان المجاورة في الفترة مابين ٧ و ٢٤ مايو ٢٠١٣، (OCHA, 2013, p. 2).
١٠٢. ديما هو موقع المخيم الذي استضاف آلاف اللاجئين السودانيين خلال الحرب الأهلية الثانية، ويقع على مسافة قريبة من إحدى قواعد الجيش الشعبي لتحرير السودان الهامة.
١٠٣. مقابلة أجراها المؤلف مع مراقبين دوليين، جوبا، يوليو ٢٠١٤. كما كان كول مانيانق قائد منطقة للجيش الشعبي لتحرير السودان في أعالي النيل، بما في ذلك ولاية جونقلي الحالية، في الفترة مابين ١٩٨٥–١٩٨٨. (RadioTamazuj, 2014g)
١٠٤. تواصل مع مراقبين دوليين، اغسطس ٢٠١٤.
١٠٥. مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين من المورلي،البيبور،اغسطس ٢٠١٤
١٠٦. تواصل مع مراقبين دوليين، سبتمبر ٢٠١٤.
١٠٧. مقابلة أجراها المؤلف مع أمين عام لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان في مقاطعة البيبور الذي أصبح في وقت لاحق مفوض بوما، البيبور،اغسطس ٢٠١٤.
١٠٨. تواصل مع مراقبين دوليين، سبتمبر ٢٠١٤.
١٠٩. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، البيبور وجوبا، ٢٠٠٨–١٣
١١٠. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، البيبور وجوبا، ٢٠٠٧–١٤.
١١١. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، جوبا، ٢٠١٣–١٤.
١١٢. مقابلة أجراه االمؤلف مع مسؤول من بوما، جوبا، اغسطس ٢٠١٤.
١١٣. أمر جمهوري رقم ٢٠١٣/١١، ٢٠ يونيو، اطلع عليه مسح الأسلحة الصغيرة
١١٤. مقابلات أجراها المؤلف مع سياسيين من المورلي، البيبور وجوبا، ٢٠١٣–١٤
١١٥. مقابلات أجراها المؤلف مع سياسيين من المورلي،جوبا،اغسطس ٢٠١٤.

١١٦. مقابلات أجراها المؤلف مع المراقبين الدوليين،جوبا ونيروبي، اغسطس- أيلول ٢٠١٤.
١١٧. مقابلة أجراها المؤلف مع موظف بقسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، جوبا، ابريل ٢٠١٣. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، البيبور وجوبا، يوليو-اغسطس ٢٠١٤.
١١٨. مقابلات أجراها المؤلف مع مدنيين من المورلي، البيبور، ابريل ٢٠١٣.
١١٩. المرسوم GPAA ٢٠١٤/٩/١، ١٨سبتمبر، اطلع عليه مسح الأسلحة الصغيرة.
١٢٠. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، البيبور، ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وجوبا، ٢٠١٣.
١٢١. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، جوبا والبيبور، ٢٠١٣-١٤.
١٢٢. التواصل مع موظف اغاثة يعمل في ليكوانقول،اغسطس ٢٠١٤.
١٢٣. مقابلة أجراها المؤلف مع أمين عام لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل لجنوب السودان، بايبور، اغسطس ٢٠١٤.
١٢٤. مقابلة أجراها المؤلف مع مراقبين دوليين، جوبا، سبتمبر ٢٠١٤.
١٢٥. تواصلات مع مراقبين دوليين، سبتمبر ٢٠١٤.
١٢٦. مقابلة أجراها المؤلف مع خالد بطرس، جوبا، اغسطس ٢٠١٤.
١٢٧. الأمررقم RSS / RO / J / ٢٠١٤/٢٠ المؤرخ ٣٠ يوليو عام ٢٠١٤ ،والذي اطلع عليه مسح الأسلحة الصغيرة
١٢٨. مقابلة أجراها المؤلف مع شخصية سياسية من المورلي من فرتين مقرب من فصيل الكوبرا، جوبا، اغسطس ٢٠١٤.
١٢٩. مقابلة أجراها المؤلف مع شخصي ةسياسية من الأنواك،جوبا، اغسطس ٢٠١٤.
١٣٠. تواصل مع المراقبين الدوليين، اغسطس ٢٠١٤.
١٣١. مقابلة أجراها المؤلف مع محلل دولي، جوبا، سبتمبر ٢٠١٤
١٣٢. مقابلة أجراها المؤلف مع شخصية سياسية من المورلي، جوبا، اغسطس ٢٠١٤
١٣٣. ووفقا لخبراء دوليين،حتى بعد ذلك (تواصل،سبتمبر ٢٠١٤).
١٣٤. مقابلة أجراها المؤلف مع شخصية سياسية من المورلي، جوبا، اغسطس ٢٠١٤
١٣٥. مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل فصيل الكوبرا، جوبا، اغسطس ٢٠١٤
١٣٦. تواصل مع مراقبين دوليين، سبتمبر ٢٠١٤.
١٣٧. تواصل مع مراقبين دوليين، يناير ٢٠١٥.
١٣٨. مقابلات أجراها المؤلف مع شخصيات سياسية من المورلي، جوبا و البيبور، اغسطس ٢٠١٤.
١٣٩. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، جوباوبايبور، اغسطس ٢٠١٤.
١٤٠. مقابلات أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، جوبا والبيبور، اغسطس ٢٠١٤.
١٤١. مقابلة أجراها المؤلف مع شخصية سياسية من المورلي، جوبا، اغسطس ٢٠١٤
١٤٢. مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل فصيل الكوبرا، البيبور، سبتمبر ٢٠١٤.
١٤٣. خلال الحرب الأهلية الثانية، أنشأ الجيش الشعبي لتحرير السودان قاعدة في خور شوم. وبدأ المكان يعرف بإسم باكوك خلال العودة الجماعية من إثيوبيا إلى جنوب السودان عام ١٩٩١ ،عندما تم تشييد مهبط للطائرات لإيصال المساعدات الغذائية (HRW, 1994)
١٤٤. مقابلة أجراها المؤلف مع شخصية سياسية من المورلي،جوبا، يوليو ٢٠١٤.
١٤٥. مقابلة أجراها المؤلف مع علي حسن مدير قسم الشؤون المدنية التابع للأمم المتحدة، جوبا، سبتمبر ٢٠١٤.
١٤٦. على سبيل المثال، محلية أقوي الجديدة، والتي كانت فيما سبق مستوطنة تابعة لمحلية قمروك، تطالب بها مقاطعتي قمروك وفرتين الجديدتين (تواصل مع مراقبين دوليين، يناير ٢٠١٥.)
١٤٧. مقابلة أجراها المؤلف مع أهالي من المورلي، جوبا، سبتمبر ٢٠١٤.
١٤٨. مقابلة أجراها المؤلف مع زعيم بارز من المورلي، البيبور، سبتمبر ٢٠١٤.
١٤٩. في عام ٢٠١٥، تبين أن هناك مواقف متباينة داخل الإدارة الأمريكية حول ما إذا كان يتعين فرض حظر أسلحة على الأطراف المتحاربة، بما في ذلك الحكومة، الأمر الذي كانت ستعارضه بشدة مستشارة الأمن القومي سوزان رايس (Foreign Policy, 2015; ICG, 2015, pp. 20–21)
١٥٠. تواصل مع مراقبين دوليين، سبتمبر ٢٠١٤.

المراجع

ADB (African Development Bank) Group. 2013. South Sudan: A Study on Competitiveness and Cross Border Trade with Neighbouring Countries. Tunis and Belvedere: ADB Group.

AI (Amnesty International). 2012. South Sudan: Lethal Disarmament. Abuses Related to Civilian Disarmament in Pibor County, Jonglei State. Report. London: AI. <http://www.refworld.org/docid/506be38a2.html>

Al Jazeera. 2014. 'South Sudan Rivals Sign Ceasefire Deal.' 10 May. <http://www.aljazeera.com/news/africa/2014/05/south-sudan-rivals-sign-ceasefire-deal-201459211310492469.html>

—. 2015. 'South Sudan Extends President Kiir's Term for Two Years.' 14 February. <http://www.aljazeera.com/news/2015/02/south-sudan-extends-president-kiir-term-years-150214053936916.html>

Andretta, Elizabeth H. 1989. 'Symbolic Continuity, Material Discontinuity, and Ethnic Identity among Murle Communities in the Southern Sudan.' Ethnology, Vol. 28, No. 1, pp. 17–31.

Anyuak Media. 2014. 'Clarification to General Public Perception on Greater Pibor Administrative Area (GPAA).' 15 May. <http://anyuakmedia.com/Akobo%20Anyuak%20Community%20in%20Juba%20Press%20Release.pdf>

BBC (British Broadcasting Corporation). 2012. 'South Sudan Lou Nuer Fighters Attack Town of Pibor.' 1 January. <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-16375646>

—. 2013. 'Five Indian UN Troops Killed in South Sudan.' 9 April. <http://www.bbc.com/news/world-asia-22080224>

—. 2014. 'South Sudan's Elections Postponed, Says President Kiir.' 12 May. <http://www.bbc.com/news/world-africa-27381509>

Bender, Lionel. 1977. The Surma Language Group: A Preliminary Report. Carbondale: Southern Illinois University.

Bloomberg. 2014. 'Exxon Ends Oil Search with Total in South Sudan as War Rages.' 14 August. <http://www.bloomberg.com/news/2014-08-13/exxon-abandons-oil-search-with-total-in-south-sudan-as-war-rages.html>

Bubna, Mayank. 2015. 'David Yau Yau and South Sudan's Internal Wager with Self-determination.' African Arguments. 23 January.

Citizen. 2014. 'Jie Community Distances from Greater Pibor Administration.' 26 May. <http://www.citizen-news.net/jie-community-distances-from-greater-pibor-administration/>

Deng, David. 2011 Understanding Land Investment Deals in Africa, Country Report: South Sudan. Oakland: Oakland Institute.

— et al. 2013. Establishing a Mining Sector in Postwar South Sudan. Washington, DC: United States Institute of Peace.

Discipleship Press. 2014. 'Bishop Arkanjelo Wani.' <http://discipleshippress.com/about-us/wani/>

Economist. 2009. 'An Odd Deal over Land: Are Gulf Arabs taking a Chunk of South Sudan for Themselves?' 9 July. <http://www.economist.com/node/13988532>

ECOS. 2012. 'Total, South Sudan Government in Talks over Split Oil Block.' <http://www.ecosonline.org/news/2012/20121002_Total_South_Sudan_Government_in_Talks_Over_Split_Oil_Block/>

—. 2013a. 'South Sudan Hopes to Raise $1bn.' <http://www.ecosonline.org/news/2013/20121402_South_Sudan_hopes_to_raise_1bn/>

—. 2013b. 'Total to Bring ExxonMobile and Kufpec into South Sudan.' 4 June. <http://www.ecosonline.org/news/2013/20130604_Total_to_Bring_ExxonMobil_and_Kufpec_into_South_Sudan/>

Eye Radio. 2013. 'Yau Yau Agrees to "Talk".' 20 June. <http://eyeradio.org/yau-yau-agrees-talk/>

—. 2014. 'Jie Not under Greater Pibor Administrative Area.' 22 August. <http://eyeradio.org/jie-greater-pibor-administrative-area/>

Foreign Policy. 2015. 'Inside the White House: Fight over the Slaughter in South Sudan.' 26 January. <http://foreignpolicy.com/2015/01/26/exclusive-inside-the-white-house-fight-southsudan-obama-conflict-susanrice-unitednations/>

GoSS (Government of South Sudan). 2009. Local Government Act. Juba: GoSS.

GRSS and SSDM/A-Cobra Faction. 2014. Agreement on the Resolution of the Conflict in Jonglei state between the Government of the Republic of South Sudan and the South Sudan Democratic Movement/South Sudan Defence Army (SSDM/SSDA-Cobra Faction). Addis Ababa, 9 May.

Gurtong. n.d. 'United Democratic Front.' <http://www.gurtong.net/Governance/PoliticalParties/UnitedDemocraticFront/tabid/416/Default.aspx>

HoAREC&N (Horn of Africa Regional Environment Centre and Network). 2013. 'Launch of the the Biodiversity Management Programme.' <http://www.hoarec.org/index.php/en/2013-05-09-13-09-36/2013-05-09-13-09-57/centre-news/273-launch-of-the-the-biodiversity-management-programme>

Howell, P. P., M. Lock, and S. Cobb. 1988. The Jonglei Canal: Impact and Opportunity. Cambridge Studies in Linguistics. Cambridge: Cambridge University Press.

HRW (Human Rights Watch). 1994. 'Civilian Devastation: Abuses by All Parties in the War in Southern Sudan.' <http://www.hrw.org/reports/1993/sudan/>

—. 2013. 'They Are Killing Us': Abuses against Civilians in South Sudan's Pibor County. September. <http://www.hrw.org/.../southsudan0913_ForUpload_1.pdf>

Huffington Post. 2015. 'Leaked Report Says World Bank Violated Its Own Rules in Ethiopia.' 20 January. <http://www.huffingtonpost.com/2015/01/20/ethiopia-world-bank_n_6507568.html>

Hutchinson, Sharon E. 1996. Nuer Dilemmas: Coping with Money, War and the State. Berkeley and London: University of California Press.

ICG (International Crisis Group). 2009. Jonglei's Tribal Conflicts: Countering Insecurity in South Sudan. Africa Report No. 154. Brussels: ICG. 23 December.

—. 2014a. South Sudan: A Civil War by Any Other Name. Africa Report No. 217. Brussels: ICG. 10 April.

—. 2014b. South Sudan: Jonglei—'We Have Always Been at War'. Africa Report No. 221. Brussels: ICG. 22 December.

—. 2015. Sudan and South Sudan's Merging Conflicts. Africa Report No. 223. Brussels: ICG. 29 January.

IGAD (Intergovernmental Authority on Development). 2014a. Agreement on Cessation of Hostilities between the Government of the Republic of South Sudan (GRSS) and the Sudan People's Liberation Movement/Army (In Opposition) (SPLM/A In Opposition). 23 January.

—. 2014b. Protocol on Agreed Principles on Transitional Arrangements Towards Resolution of the Crisis in South Sudan. <https://radiotamazuj.org/sites/default/files/Protocol%20signed%2025%20Aug%2014_0.pdf>

Lewis, Bazette A. 1972. The Murle: Red Chiefs and Black Commoners. Oxford Monographs on Social Anthropology. Oxford: Clarendon Press.

OCHA (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2013. Humanitarian Bulletin, South Sudan. 20–26 May.

Patey, Luke. 2014. Kenya: An African Oil Upstart in Transition. Oxford: OIES, University of Oxford.

PAX. 2014a. 'Dutch Peace Organization PAX Supports Cease-fire in South Sudan.' 30 January. <http://www.paxforpeace.nl/stay-informed/press/dutch-peace-organization-pax-supports-cease-fire-in-south-sudan>

Radio Tamazuj. 2014a. 'Yau Yau Speaks about New Pibor Administration.' 11 August. <https://radiotamazuj.org/en/article/yau-yau-speaks-about-new-pibor-administration>

—. 2014b. 'David Yau Yau Appoints Administrators, Urges Development.' 28 October. <https://radiotamazuj.org/en/article/david-yau-yau-appoints-administrators-urges-development>

—. 2014c. 'Yau Yau Rebels Sign Truce with Government in Addis Ababa.' 30 January. <https://radiotamazuj.org/en/article/yau-yau-rebels-sign-truce-government-addis-ababa>

—. 2014d. 'Kiir Appoints Pibor Deputy Chiefs, Dissolves Nilepet Board.' 4 September. <https://radiotamazuj.org/en/article/kiir-appoints-pibor-deputy-chiefs-dissolves-nilepet-board>

—. 2014e. 'SPLM-IO Proposes Breaking apart Existing South Sudan States.' 17 July. <https://radiotamazuj.org/en/article/splm-io-proposes-breaking-apart-existing-south-sudan-states>

—. 2014f. 'President Kiir Dismisses Pibor County Commissioner.' 13 August. <https://radiotamazuj.org/en/article/president-kiir-dismisses-pibor-county-commissioner>

—. 2014g. 'Who's Who of the SPLM-Juba Faction: Kuol Manyang Juuk.' 22 August. <https://radiotamazuj.org/en/article/who%E2%80%99s-who-splm-juba-faction-kuol-manyang-juuk>

—. 2014h. 'Jonglei Politician Expects Yau Yau to Head Pibor Administration.' 24 July. <https://radiotamazuj.org/en/article/jonglei-politician-expects-yau-yau-head-pibor-administration>

—. 2014i. 'S Sudan Defense Minister Denies Resignation.' 23 June. <https://radiotamazuj.org/en/article/s-sudan-defense-minister-denies-resignation>

—. 2014j. 'Europe, US Say Kiir Government "Will Face Consequences".' <https://radiotamazuj.org/en/article/europe-us-say-kiir-government-%E2%80%98will-face-consequences%E2%80%99>

—. 2015. '300 More Child Soldiers Released from David Yau Yau.' 11 February. <https://radiotamazuj.org/en/article/300-more-child-soldiers-released-david-yau-yau>

ReliefWeb. 2013a. 'Officials Blame Yau Yau as Scores Killed in Jonglei Attack.' 21 October. <http://reliefweb.int/report/south-sudan-republic/officials-blame-yau-yau-scores-killed-jonglei-attack>

—. 2013b. 'Rebellion and Revenge in South Sudan's Jonglei State.' 4 April. <http://reliefweb.int/report/south-sudan-republic/rebellion-and-revenge-south-sudans-jonglei-state>

Reuters. 2012. 'Exclusive: South Sudan to Split Total Oil Block—Officials.' 13 September. <http://www.reuters.com/article/2012/09/13/us-southsudan-total-idUSBRE88C13V20120913>

—. 2014. 'South Sudan's President Says 2015 Election to Be Delayed.' 12 May. <http://www.reuters.com/article/2014/05/12/us-southsudan-unrest-idUSBREA4B0WF20140512>

Schomerus, Mareike and Tim Allen. 2010. Southern Sudan at Odds with Itself: Dynamics of Conflict and Predicaments of Peace. London: Development Studies Institute, London School of Economics and Political Science.

Sergio Vieira de Mello Foundation. 2013. '2013 Laureate: Bishop Emeritus Paride Taban.' <http://www.sergiovdmfoundation.org/wcms/index.php?option=com_content&view=article&id

=146%3A2013-laureate-bishop-emeritus-paride-taban&catid=45%3Athe-award&Itemid=209&lang=en>

Small Arms Survey. 2007. Responses to Pastoral Wars: A Review of Violence Reduction Efforts in Uganda, Sudan and Kenya. Geneva: Small Arms Survey. September.

—. 2012. My Neighbour, My Enemy: Inter-tribal Violence in Jonglei. HSBA Issue Brief No. 21. Geneva: Small Arms Survey. October.

—. 2013a. 'David Yau Yau's Rebellion.' 4 June. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/south-sudan/armed-groups/southern-dissident-militias/HSBA-Armed-Groups-Yau-Yau.pdf>

—. 2013b. 'Pendulum Swings: The Rise and Fall of Insurgent Militias in South Sudan.' Geneva: Small Arms Survey. 22 November.

—. 2013c. 'Weapons in Service with David Yau Yau's Militia, Jonglei State.' Geneva: Small Arms Survey. February.

—. 2013d. 'Weapons Captured from David Yau Yau's Militia, Jonglei.' Geneva: Small Arms Survey. July.

—. 2015. 'The Conflict in Unity State.' Geneva: Small Arms Survey. 29 January.

SouthWest Energy. 2013. 'Ethiopia's SouthWest Energy Releases Competent Persons Report—Net Oil Potential—1.56 Billion Barrels to 2.90 Billion Barrels.' 8 April. <http://sw-oil-gas.com/files/downloads/Media_Release_8th_April_2013.pdf>

SSCCSE (Southern Sudan Centre for Census Statistics and Evaluation). 2010. Statistical Yearbook for Southern Sudan 2010. Juba: SSCCSE.

SSDM/A (South Sudan Democratic Movement/Army). 2013a. Jebel Boma Declaration. 28 March–2 April.

—. 2013b. Manifesto of South Sudan Democratic Movement & South Sudan Democratic Army (SSDM/SSDA). 2 April.

SSNA (South Sudan News Agency). 2012. 'The Nuer "White Army" Ended Operations against Murle Tribe in South Sudan.' 5 January. <http://www.southsudannewsagency.com/news/press-releases/the-nuer-white-army-ended-operations-against-murle-tribe-in-south-sudan>

—. 2014. 'A Militia and Theology: David Yau Yau Demands Are in Jeopardy.' 7 June. <http://www.southsudannewsagency.com/opinion/columnists/david-yau-yau-demands-are-in-jeopardy>

Sudan Tribune. 2008. 'Jonglei's Likuangole Wants South Sudan President to Change Its Status to County.' 27 January. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article25714>

—. 2010. 'Fresh Clashes Occur in Jonglei's Pibor County between SPLA and Youth.' 24 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?page=imprimable&id_article=35184>

—. 2012a. 'Bor Bishop Regrets Rebellion of His Former Pupil David Yau Yau.' 21 December. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article44943>

—. 2012b. 'Jonglei State: 200 of Rebel Yau Yau's Militia Surrender to S. Sudan Army.' 14 December. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article44872>

—. 2013a. 'South Sudan Loses over $200m a Year from Gold Smuggling.' 29 July. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article47474>

—. 2013b. 'Yauyau Denies Involvement in UN Attack, Says "Ready" for Peace.' 10 April. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article46175>

—. 2013c. 'NGOs, Civilians Told to Leave Kapoeta and Pibor Towns, amid Safety Fears.' 4 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article46461>

—. 2013d. 'Jonglei: 160 Airlifted to Bor for Treatment as UN Gains Access to Pibor Clashes.' 14 July. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article47281>
—. 2013e. 'S. Sudan Warns Security Forces, Militias over Violence against Civilians.' 17 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article46610>
—. 2013f. 'Jonglei: Yauyau-led Rebels Deny Accepting Amnesty.' 22 June. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article47045>
—. 2014a. 'South Sudan's Kiir to Sign Yau Yau Peace Deal into Law.' 11 July. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article51640>
—. 2014b. 'South Sudan Government, Rebels Sign Ceasefire Agreement.' 23 January. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article49693>
—. 2014c. 'Jonglei Governor Appoints New Deputy, Sacks Commissioners.' 28 March. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article50464>
—. 2014d. 'Jonglei State's New Look Cabinet Sworn In.' 6 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article50914>
—. 2014e. 'Jonglei's Greater Pibor Officials to Probe Cattle Raid.' 28 October. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article52871>
—. 2014f. 'S. Sudan's Kiir Signs Yau Yau Peace Accord into Law.' 27 July. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article51826>
—. 2014g. 'President Kiir Appoints Yau Yau Chief Administrator.' 30 July. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article51864>
—. 2014h. 'Greater Pibor Commissioners to be Sworn-in.' 28 September. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article52560>
—. 2014i. 'Pibor MPs and Ministers Could Lose Their Positions: Official.' 21 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article51075>
—. 2014j. 'Jonglei Official Threatens Attack on Rebels if Talks Fail.' 10 August. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article51981>
—. 2014k. 'South Sudan's Kiir Rejects His Defence Minister's Resignation.' 22 June. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article51422>
—. 2015a. 'Greater Pibor Raiders Blamed for Latest Killings.' 10 February. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article53951>
—. 2015b. 'Murle Faction Announces Defection to S. Sudan Rebels.' 14 January. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article53980>
—. 2015c. 'Greater Pibor Administration Official Dismisses Rebellion Link.' 15 February. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article53994>
Think Africa Press. 2013. 'South Sudan: What Next for the New Cabinet?' 2 August. <http://thinkafricapress.com/south-sudan/likely-review-oil-contracts>
Thomas, Edward. 2013. 'South Sudan: The Limits of Human Rights' 15 October. <http://blogs.lse.ac.uk/jsrp/2013/10/15/south-sudan-the-limits-of-human-rights/>
Total. 2012. 'Le Bloc B.' <http://soudan.total.com/notre-projet-petrolier/le-bloc-b-800129.html>
UNHCR (UN High Commissioner for Refugees). 2013. 'UNHCR Worry over Civilians Displaced by Fighting in South Sudan's Jonglei.' 11 June. <http://www.unhcr.org/51b6fe5b9.html>
UNMISS (United Nations Mission in South Sudan). 2012. Incidents of Inter-communal Violence in Jonglei State. Juba: UNMISS. June.
—. 2013. Report on the 8 February 2013 Attack on Lou Nuer Pastoralists in Akobo West Sub-County, Jonglei State. Juba: UNMISS. April.

UN News Centre. 2011. 'South Sudan: UN Blue Helmets Deploy to Deter Ethnic Violence in Key Town.' 30 December. <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=40863#.VDHDpecdh8M>

—. 2013. 'South Sudan: UN Officials, Security Council Condemn Deadly Attack on Peacekeepers.' 9 April. <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=44603#.VDaMTucdh8M>

UN Security Council. 2014. Resolution 2155 (2014). SC/11414 of 27 May. <http://www.un.org/press/en/2014/sc11414.doc.htm>

Upper Nile Times. 2014. 'Yau Yau Refuses to Mobilise Murle Youth for Major Offensive in Lou Nuer Territory.' 20 August. <http://upperniletimes.net/must-read/yau-yau-refuses-to-mobilise-murle-youth-for-major-offensive-in-lou-nuer-territory/>

USDoS (US Department of State). 2013. Country Reports on Human Rights Practices for 2013. <http://www.state.gov/documents/organization/220374.pdf>

—. 2014. 'Remarks with South Sudanese President Salva Kiir before Their Meeting.' 5 August. <http://www.state.gov/secretary/remarks/2014/08/230298.htm>

US News. 2015. 'South Sudan Plans Elections Despite Continued Violence.' 2 January. <http://www.usnews.com/news/articles/2015/01/02/south-sudan-plans-2015-elections-despite-continued-violence>

VOA (Voice of America). 2013a. 'Tanza Interview David Yau Yau.' 13 May. <http://www.voanews.com/audio/2249434.html>

—. 2013b. 'Rebel Leader: We Want Our Own State.' 14 May. <http://www.voanews.com/content/yau-yau-rebels-fighting-for-separate-state-south-sudan/1660425.html>

—. 2013c. 'Bishop Paride Taban Appeals for Peace.' 13 May. <http://www.voanews.com/audio/2249438.html>

—. 2014. 'Amid South Sudan Fighting, One Rebel Leader Seeks Peace.' 7 January. <http://www.voanews.com/content/south-sudan-unrest-yau-yau-rebel-jonglei/1825224.html>

Wikileaks. 2009. 'UAE Concessions Threatens Boma-Jonglei Biodiversity.' <https://wikileaks.org/cable/2009/08/09KHARTOUM911.html>

—. 2013. 'BBC Monitoring Alert—SUDAN.' <http://wikileaks.org/gifiles/docs/84/848290_bbc-monitoring-alert-sudan-.html>

World Bank. 2014. South Sudan: Eastern Africa Regional Transport, Trade and Development Facilitation Project First Phase of Program: International Development Association Project Appraisal Document. 15 April. <http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2014/04/22/000442464_20140422134859/Rendered/INDEX/PAD6460P131426010Box385188B00OUO090.txt>

Young, John. 2010. Jonglei 2010: Another Round of Disarmament. Pretoria: Institute for Security Studies.

نبذة عن المؤلف

كلوديو توديسكو هو عالم الأنثروبولوجيا في معهد الدراسات الدولية ودراسات التنمية في جنيف، حيث تتركز أبحاثه على الصراع، الإنسانية، والهجرة. سافر أولا إلى ولاية جونقلي بجنوب السودان، في عام ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين عمل باحثا وعامل اغاثة قبل العودة إلى الدراسات الأكاديمية.

شكر وتقدير

يعبر المؤلف عن امتنانه لجميع شعب جنوب السودان الذي شارك بآرائه ومعارفه، بما في ذلك في العديد من المقابلات في إدارية البيبور الكبرى، فضلا عن ممثلين من الحكومة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية،الجيش/ وحركة جنوب السودان الديمقراطية -فصيل كوبرا. ويشكرالعديد من المحاورين بين المحللين والباحثين الذين قدموا ملاحظاتهم القيمة، وساعدو على توجيه أبحاثه، والمراجعين الذين ساعدوا على تركيز التقرير. و يود أيضا أن يشكرمسح الأسلحة الصغيرة، وبخاصة يودي ليما، واميل ليبرن، وكارول تورين، لنصائحهم ولدعمهم لنشر التقرير.

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة هو مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف في سويسرا. يحظى المشروع الذي أسس في العام ١٩٩٩ بدعم من الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية السويسرية، وبالمساهمات الحالية من حكومات أستراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويعبر المشروع عن امتنانه للدعم الذي تلقاه في الماضي من حكومات فرنسا ونيوزيلندا وإسبانيا. كما يرغب المشروع بالإعراب عن شكره للمساعدة المالية التي تلقاها على مدى السنوات من الوكالات والبرامج والمعاهد المختلفة التابعة للأمم المتحدة.

وتتمثل أهداف مشروع الأسلحة الصغيرة في أن يكون المصدر الرئيسي للمعلومات العامة عن جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، وأن يكون مركز مصادر للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين، وأن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (الحكومية وغير الحكومية) ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة، وأن يدعم الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الناجمة عن الأسلحة الصغيرة وانتشارها وسوء استعمالها، وأن يكون مركزا لتبادل المعلومات وتعميم أفضل الممارسات. كما يرعى المشروع إجراء الأبحاث الميدانية وجهود جمع المعلومات، ولا سيما في البلدان والمناطق المتضررة. ويضم المشروع طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة، ويتعاون مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من خمسين بلدا.

مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E |1202 Geneva

هاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١+
الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+
البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

انطلق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السوان في عام ٢٠٠٥، ويديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة الذي يعتبر مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية. وقد تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالإضافة إلى شركاء من المنظمات غير الحكومية. ويقوم هذا المشروع من خلال إصدار أبحاث موضوعية وآنية وتوزيعها بدعم مبادرات الحد من العنف ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية وإصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في أنحاء السودان. ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) أيضاً إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالة انعدام الأمن.

صممت أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) لتقدم تحليلات معمقة حول القضايا المتعلقة بالأمن في السودان وعلى طول شريطها الحدودي. كما يصدر المشروع تقارير موجزة أقصر تلقي الضوء على معلومات أساسية بصورة دورية وسلسة. وتتوافر كلتا السلسلتين باللغتين الإنكليزية والعربية على الموقع الإلكتروني http://www.smallarmssurveysudan.org.

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان دعما ماليا مباشرا من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية ووزارة الخارجية النرويجية، وكذلك المعهد الأميركي للسلام. وقد حصل المشروع على الدعم في السابق أيضا من صندوق السلام والأمن العالميين التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا ووزارة الخارجية الهولندية والتجمع المعني بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة، فضلا عن المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام والمعهد الديمقراطي الوطني. كما يحصل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على دعم إضافي من سويسرا، ذلك الدعم الذي لولاه لما كان بالإمكان تنفيذ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) بصورة فعالة. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

يودي ليما / منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)
Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E |1202 Geneva

البريد الإلكتروني: yodit.lemma@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurveysudan.org

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة

التقارير الموجزة
العدد ١، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات، جنوب السودان، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، فبراير / شباط ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، أبريل / نيسان ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير / شباط ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس / آذار ٢٠٠٨
لا "مشتركة" ولا "مدمجة": الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاق السلام الشامل

العدد ١١، مايو / أيار ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس / آب ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو / أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل / نيسان ٢٠١٠
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد ١٧، مايو / أيار ٢٠١١
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، أبريل / نيسان ٢٠١٢
السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

العدد ٢٠، سبتمبر / أيلول ٢٠١٢
الأعمال تجري كالمعتاد: تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢

العدد ٢١، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٢
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

العدد ٢٢، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣
البندول يتأرجح: صعود وهبوط الميليشيات المتمردة في جنوب السودان

العدد ٢٣، مارس / آذار ٢٠١٥
إجراءات إحترازية: تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى

أوراق العمل

العدد ١، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

العدد ٢، فبراير / شباط ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣، مايو / أيار ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤، مايو / أيار ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، يونيو / حزيران ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦، يوليو / تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فيكتور تانر وجيروم توبيانا

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال–الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

العدد ١١، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: قضية جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، أبريل / نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد–السودان بالوكالة و(دارفور) تشاد: الخيال والحقيقة
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣، يونيو / حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤، يوليو / تموز ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخليا في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩
طلقات في الظلام، حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، يونيو / حزيران ٢٠٠٩
ما بعد "الجنجويد": فهم ميليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير / كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، أبريل / نيسان ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وإيميل ليبرن

العدد ٢١، يونيو / حزيران ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤، فبراير / شباط ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم راين نيكولز

العدد ٢٥، مارس / آذار ٢٠١١
نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، يونيو / حزيران ٢٠١١
خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريز

العدد ٢٧، يونيو / حزيران ٢٠١٢
مهمة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى فبراير / شباط ٢٠١٢
بقلم جون أ. سنودن

العدد ٢٨، يوليو / تموز ٢٠١٢
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٢٩، أبريل / نيسان ٢٠١٣
حرب جديدة وأعداء قدامى: آليات الصراع في جنوب كردفان
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٣٠، فبراير/شباط ٢٠١٤
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان
بقلم جوشوا كريز

العدد ٣١، ماي/مايو ٢٠١٤
الطريق المسدود: الصراع في ولاية النيل الأزرق
بقلم كلاوديو غراميزي

العدد ٣٢، أكتوبر/تشرين الأول
اقتفاء الأثر: تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان
بقلم جونا ليف وإميل ليبرن

العدد ٣٣، يوليو /تموز
الجبهة الثورية السودانية نشأتها وتطورها
بقلم أندرو مكوتشين

العدد ٣٤ أكتوبر / تشرين أول
الحدود المتنازع عليها:
النزاع المستمر حول الحدود بين السودان وجنوب السودان ،٢٠١٥

إصدارات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

إصدارات غير دورية

1. Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000
2. Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002
7. Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003
10. Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003
12. Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8, also in Kyrgyz and Russian (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13. Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3
21. Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions, by Dennis Rodgers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)
25. Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica, by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0

27. Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes, edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0
28. Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009–10, by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7
29. Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms, by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, May 2012, ISBN 978-2-9700771-5-2
30. The Programme of Action Implementation Monitor (Phase 1): Assessing Reported Progress, by Sarah Parker with Katherine Green, August 2012, ISBN 978-2-9700816-2-3
31. Internal Control: Codes of Conducts within Insurgent Armed Groups, by Olivier Bangerter, November 2012, ISBN 978-2-9700816-8-5

تقارير خاصة

1. Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organization for Migration and the United Nations Development Programme, April 2002
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8

6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil), by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka, in English and French, August 2007, ISBN 2-8288-0080-6 ISSN 1661-4453
8. Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement–République du Congo, décembre 2007, 2-8288-0089-X
9. Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims, by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. Firearms-related Violence in Mozambique, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Jĺio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, Septemer 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4
13. Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, December 2011, ISBN 978-2-9700771-2-1
14. Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise postélectorale, by Savannah de Tessières, a joint publication of the United Nations Development Programme, the Commission Nationale de Lutte contre la Prolifération et la Circulation Illicite des Armes Légères et de Petit Calibre, Côte d'Ivoire, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-6-9

15. Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe's Demilitarization Infrastructure, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-7-6
16. Availability of Small Arms and Perceptions of Security in Kenya: An Assessment, by Manasseh Wepundi, Eliud Nthiga, Eliud Kabuu, Ryan Murray, and Anna Alvazzi del Frate, a joint publication of Kenya National Focus Point on Small Arms and Light Weapons, and the Small Arms Survey, with support from the Ministry of Foreign Affairs of Denmark, June 2012, ISBN 978-2-9700771-8-3
17. Security Provision and Small Arms in Karamoja: A Survey of Perceptions, by Kees Kingma, Frank Muhereza, Ryan Murray, Matthias Nowak, and Lilu Thapa, a joint publication of the Danish Demining Group and the Small Arms Survey, September 2012, ISBN 978-9700816-3-0
18. Costs and Consequences: Unplanned Explosions and Demilitarization in South-east Europe, by Jasna Lazarević, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, November 2012, ISBN 978-2-9700816-7-8
19. Making a Mark: Reporting on Firearms Marking in the RECSA Region, by James Bevan and Benjamin King, a joint publication of Regional Centre on Small Arms in the Great Lakes Region, the Horn of Africa and Bordering States, and the Small Arms Survey; with support from the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, April 2013, ISBN 978-2-9700856-1-4
20. In Search of Lasting Security: An Assessment of Armed Violence in Nepal, by Mihaela Racovita, Ryan Murray, and Sudhindra Sharma, a joint publication of the Interdisciplinary Analysts, and the Small Arms Survey's Nepal Armed Violence Assessment project, supported by Australian Aid, AusAID, May 2013, ISBN 978-2-9700856-3-8
21. Identifying Sources: Small-calibre Ammunition in Côte d'Ivoire, by Holger Anders, a joint publication of the Small Arms Survey and the Integrated Embargo Monitoring Unit of the United Nations Operation in Côte d'Ivoire, June 2014, ISBN 978-2-940548-02-6

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la region de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, copublished with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5

'L'insécurité est une autre guerre': Analyse de la violence armée au Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0

'Insecurity Is Also a War': An Assessment of Armed Violence in Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, by Soliman M. Santos, Jr., and Paz Verdades M. Santos, co-published with the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8